الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة ١٦
السبت، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ٩/٥٥
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

خطاب السيد جورلانغ زدكايا، رئيس جمهورية جزر مارشال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

اصطحب السيد جورلانغ زدكايا، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الجمعية العامة بفخامة السيد جورلانغ زدكايا، رئيس جمهورية جزر مارشال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زدكايا: (تكلم بالإنكليزية): أحمل إليكم التحيات الودية الحارة من جمهورية جزر مارشال.

في كل أيلول/سبتمبر منذ أن أصبح البلد عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، ما برح قادة جمهورية جزر مارشال المنخفضة الأراضي يذكرون المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات عالمية كاملة بشأن تغير المناخ.

ليس لدينا أي جبال أو أرض مرتفعة؛ لدينا فقط أرخبيلنا الضيق الواقع على ارتفاع متر واحد فوق سطح البحر. هناك كلام أكثر مما ينبغي وتكرار أكثر مما ينبغي. لقد حان الوقت الآن للإجراءات الحقيقية والتعاون الخلاق والنتائج الواضحة لمواجهة تغير المناخ. وإذا فشلنا في الأجل القصير فإن التكاليف الاقتصادية والمعنوية بالنسبة لجزرنا المنخفضة – والعالم كله في نهاية المطاف – ستكون لا حصر لها.

إن الالتزام العالمي في كوبنهاغن بحماية أكثر الفئات ضعفا يواجه اختبارا حقيقيا كاشفا: هل سترى مجتمعاتنا المحلية نتائج ملموسة تفضي إلى مستقبل يصمد في وجه تغير المناخ؟ وأحث بحلول محادثات كانكون على بناء الثقة السياسية بتمويل ”البدء السريع“، وبتوفير معلومات شفافة وفعالة تحول الالتزامات إلى نتائج.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لا يمكننا انتظار المسار غير المؤكد للتوصل إلى اتفاق كامل متعدد الأطراف بشأن المناخ، ولا يمكننا السماح للمتلكئين بتأخيرنا. ويجب على أكثر البلدان ضعفا والمستعدة للتصدي للتحديات التي تواجهنا تولي القيادة في هذه العملية من خلال طرح اتفاقنا الخاص بنا موضحين الالتزامات والإجراءات الحقيقية والطموحة للتصدي لتغير المناخ. ونحث الآخرين على أن يحذوا حذونا.

ومن أجل العمل بشراكة حقيقية، يجب علينا أن نظهر أولا التزامنا الخاص بنا. وقد أقرت حكومة جزر مارشال خريطة طريق جديدة لتغير المناخ، موضحة إجراءات محددة لخفض الانبعاثات من منطقتنا بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، واستراتيجيات ملموسة لضمان حماية نمو مجتمعاتنا المحلية من الآثار المناخية.

وقد أحرزت جزر مارشال تقدما هاما نحو تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. كما يجب علينا، بالتعاون مع شركائنا الدوليين، مواجهة مخاطر تغير المناخ على نحو أفضل في سياق التنمية الأساسية لدينا.

إن إجراءات التكيف العملية و ”القابلة للتنفيذ الفوري“ المتخذة الآن – الأمن المائي، والمحافظة على الموارد وحماية البنية التحتية – ستقلل بشكل كبير من المخاطر الطويلة الأجل التي تواجه أمننا وسيادتنا. ولكن لا يمكننا تجاهل هذه التهديدات. وينبغي أن يكون من دواعي القلق البالغ للأمين العام أننا نفكر جديا بالمخاطر التي تتعرض لها سلامتنا الإقليمية وعضويتنا في الأمم المتحدة، وأننا ننظر في الخيارات أمامنا لضمان حقوق شعبنا السياسية إذا أصبحت أرضنا ومنسوب المياه الجوفية القليل لدينا – غير قابلة للاستخدام في مواجهة ارتفاع منسوب مياه البحار.

إن جمهورية جزر مارشال معروفة لدى الأمم المتحدة باعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية، ولكننا نحن أولا وأخيرا دولة محيطية كبيرة. وقد تبدو جزرنا المرجانية صغيرة على الخريطة، ولكن مساحة منطقتنا الاقتصادية الخالصة تبلغ أكثر من مليوني كيلومتر مربع. وبصفتي رئيس الأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة، فإنني أخاطب الأمم المتحدة بالنيابة عن كتلة سياسية موحدة لها مصلحة في ضمان مستقبل منطقة غرب ووسط المحيط الهادئ، أكبر المصائد الحيوية لسمك التونة في العالم.

إن مسارات التنمية للأطراف في اتفاق ناورو ضيقة ومحدودة، وعلى أعلى المستويات نحن ملتزمون بالوقف الثابت للاستغلال العالمي غير المقيد لمواردنا. والحالة الراهنة للصيد الجائر غير مقبولة، فقد خنقت التنمية لدينا وتهدد بقاء مواردنا. لقد أغلقنا الجيوب المحيطة بالمياه الدولية، وإذا تطلبت التنمية والنظم الإيكولوجية لدينا إغلاق أكبر سنغلق المزيد من الجيوب.

ونحن لا نحصل حاليا إلا على نسبة ضئيلة من صناعة حجمها بلايين الدولارات – إذ أننا لا نحصل سوى على سنت واحد من كل علبة سمك تونة مصدرها المحيط الهادئ – ونحن نسعى إلى الحصول على الدعم السياسي والشراكة الاقتصادية العالميين لزيادة منافعنا. وبدون التعاون السياسي والاقتصادي في عملية صنع القرار المتعلق بمصائد الأسماك الإقليمية، وما لم تتماشى أهداف الصيد مع العلم، فإن التنمية الاقتصادية الجماعية للأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة ستظل في حالة جمود حيث أن مواردنا الساحلية تتضاءل. وقد دفعنا شركاءنا بالفعل إلى اتخاذ إجراءات إيجابية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد

الأسماك، وإلى تحديد استراتيجيات مقيدة زمنيا من شأنها مساعدتنا في الحصول على حصة أكبر من منافع مواردنا.

ويجب على الأمم المتحدة تحقيق تقدم أسرع نحو تجسيد الديناميات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين. وينبغي إعادة تشكيل مجلس الأمن لاستيعاب الدول التي يدل حجمها وقيادتها ومسؤوليتها – على وجه الخصوص مجموعة الأربعة التي تضم اليابان والهند وألمانيا والبرازيل – على الدور الذي تستحقه كأعضاء دائمين. كما ينبغي بذل مزيد من الجهود لضمان زيادة تمثيل أفريقيا والدول الصغيرة، بما في ذلك الدول الجزرية.

وترحب جمهورية جزر مارشال بالتقدم المحرز على جانبي مضيق تايوان. وينبغي للأمم المتحدة ألا تتجاهل الإجراءات الواقعية والمعتدلة التي اتخذتها تايوان، فهي تستحق مزيدا من التشجيع. وأدعو منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى أن تكون متفتحة الذهن وإلى أن تحدد الوسائل المناسبة لقبول اشتراك تايوان في الوكالات المتخصصة، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، فإن الاعتراف بأن الالتزام بتخفيض الانبعاثات الذي قطعه الـ ٢٣ مليون نسمة في تايوان – وهي دولة جزرية زميلة – في التصدي لتغير المناخ يصب في مصالحنا المشتركة جميعا.

وترحب جمهورية جزر مارشال بقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها البلد المضيف الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. ونحن نتطلع إلى مواصلة زيادة الشراكة مع الإمارات العربية المتحدة، وإجراء حوار مع جامعة الدول العربية بشأن الاستثمار والمساعدة الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ.

وختاما، لا بد لي من تناول أحد أهم المسائل هذا العام في إطار الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء والقادة تحسين التقدم المحرز في تحقيق الهدف المتمثل في وقف انتشار الأسلحة النووية والسعي لتحقيق السلام والأمن في عالم خال منها.

ولدى جزر مارشال سبب فريد للسعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية. فخلال الفترة التي قضيناها كمنطقة تحت وصاية الأمم المتحدة، أجريت في وطننا ٦٧ تجربة واسعة النطاق للأسلحة النووية فوق سطح الأرض، أُذِن بها صراحة بموجب قرارين للأمم المتحدة في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦. وينبغي ألا يتحمل أي شعب هذا العبء إطلاقا. وعلى مدى عقود، أبلغنا الأمم المتحدة بأمر مجتمعاتنا، التي لا تزال مشردة وبالاستخدام المتعمد لشعبنا في التجارب العلمية والآثار الصحية المستمرة الموروثة عبر الأجيال. وما زلنا نواجه تحديات موقع لتخزين النفايات النووية في عصر حقبة الأمم المتحدة، ونحن محاطون بارتفاع منسوب المياه، وتفتقر إلى الموارد أو القدرات التقنية لمواجهته.

ونحن نعترف بالإجراءات الهامة والايجابية التي اتخذها بالفعل الشركاء، بما في ذلك الدولة التي كانت تتولى سابقا إدارة إقليمنا، الولايات المتحدة، ولكننا بحاجة إلى اهتمام أكثر ومساعدة أكبر من الولايات المتحدة، وكذلك من منظومة الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف ونحن جديرون بها.

وأقر أيضا بالدعم المقدم من منتدى جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك قيادة الرئيس المنتهية ولايته، أستراليا، فضلا عن حركة عدم الانحياز، لضمان أن يعترف مؤتمر هذا العام للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة بضرورة معالجة المواقع الملوثة بفعل التجارب. وأتوقع تماما أن تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مستعدة للاعتراف أيضا بأن ثمة مسؤولية

خاصة تجاه الأقاليم التي كانت مشمولة سابقا بوصاية الأمم المتحدة وتأثرت سلبا بالتجارب النووية. وبينما ترسم الأمم المتحدة ملامح مستقبل عالمي خال من الانتشار، لم يعد من الممكن تجاهل تركة الماضي من الأنشطة النووية.

إنها الرسالة نفسها التي نوجهها بشأن الأسلحة النووية أو الأمن العالمي أو التحرر من الإرهاب، أو تغير المناخ ومفادها إن القانون الدولي ليس وعدا فارغا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جزر مارشال على الكلمة التي أدلى بها للتو.

اصطحب السيد جورلانغ زدكايا، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد جوزيف نيكولاس ليفربول أورفيل، رئيس كمنولث دومينيكا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس كومنولث دومينيكا.

اصطحب السيد نيكولاس جوزيف أورفيل ليفربول، رئيس كمنولث دومينيكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولاس جوزيف أورفيل ليفربول، رئيس كمنولث دومينيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ليفربول (تكلم بالإنكليزية): أبدأ كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد علي عبد السلام التريكي، ممثل ليبيا، على قيادته القوية والحيوية خلال الدورة الرابعة والستين، وأن أحيي الأمين العام بان كي - مون على جهوده الهائلة في تعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

أنا أخاطب الجمعية ونحن على أبواب العقد الثاني من هذه الألفية، الذي يتيح هذه الفرص الهائلة للبشرية. لقد جعل العلم والابتكارات التكنولوجية العالم قرية كونية حقا تتميز بالاتصال المستمر وإمكانيات لم تكن متخيلة لتسهيل التنمية العالمية. إن هذه التقنيات، إذ تدمج حتى أصغر البلدان وأبعدها تقليديا في الأنشطة اليومية للمجتمع العالمي، لديها القدرة على مكافحة الجوع والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل ورفع مستوى معيشة الناس في جميع أنحاء العالم، بدون أن يكون ذلك على حساب سلامة نظامنا البيئي وكوكب الأرض.

ومع ذلك، ومن أجل تحقيق الإمكانات الكاملة لهذه الفرص، يحتاج مجتمع الدول الآن إلى التحلي بالشجاعة للاستمرار بعزم في إجراء الإصلاحات في المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة التي ستضمن المساواة في المعاملة، وستجلب منافع التنمية للبلدان التي، نتيجة لصغر حجمها، غالبا ما تكون أقل البلدان حظا، وأكثرها ضعفا في المجتمع العالمي اليوم.

وأدى وضع الأهداف الإنمائية للألفية والسعي لبلوغها إلى لفت أنظار العالم إلى المسائل الرئيسية للتنمية، وخاصة التحديات التي تواجهها البلدان النامية. كما جلبا إلى الواجهة العلاقة القائمة بين التنمية المالية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من ناحية أخرى.

وعموما، نحن في العالم النامي ارتقينا إلى مستوى الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا، من خلال تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية، وإجراء تغييرات هيكلية كبيرة، حتى في مواجهة نظام تجاري واقتصادي ومالي معاد بصورة

متزايدة. وما برحت تلك الجهود تقترن بالموارد الدولية من أجل التنمية على شكل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية. وكانت النتائج حتى الآن مشجعة عندما ينظر المرء إلى حيث كنا في بداية الألفية. ولا يزال هناك، ومع ذلك، عدد من المسائل العالمية التي لم تحل، وعرقلت الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك، نقترح أن السنوات الخمس القادمة التي تسبق الموعد المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تشهد إعادة تشكيل وتسريع الجهود من جانب جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن يبدأ هذا بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها فعلا البلدان المتقدمة النمو، ويجب تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وفقا لنوع التضامن الذي تبديه الآن فنزويلا وكوبا والصين والبرازيل وغيرها من هذه البلدان النامية.

ويجب اختتام مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية في غضون فترة زمنية معقولة، وفي ذلك الصدد، يجب على الدول الصغيرة جدا في العالم النامي الاستمرار في الإصرار، حتى وإن قاوم ذلك الآخرون، على الحصول على اعتراف حقيقي من المجتمع الدولي بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية، بدلا من نهج ”حجم واحد يناسب الجميع“، بوصفه مبدأ رئيسيا يسمح بالتكيف الاقتصادي المفيد لبلدان مثل بلدي. وهذا سيوفر للبلدان النامية فرصة للتنافس في النظام التجاري العالمي وزيادة التركيز على التجارة بدلا من المساعدات.

وقد قامت الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات بتوثيق ظاهرة تغير المناخ توثيقا جيدا على مدى العقد الماضي. وفي الواقع، نحن في منطقة البحر الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى يمكن أن نتكلم عن تجربتنا ازدياد شدة الأعاصير والجفاف والفيضانات، وتدمير المناطق الساحلية وارتفاع مستويات البحر. وقد كان لهذه الظواهر تأثيرات شديدة على الزراعة والسياحة والبنية الأساسية المادية لدينا، خصوصا على طول سواحلنا، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف بصورة متزايدة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها، وأسفر عن تحويل الأموال التي لولا ذلك كانت ستستخدم لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك أصبح تغير المناخ يشكل تهديدا رئيسيا لقدرة معظم البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وطيلة حوالي عقدين من الزمن، اعترفت الأمم المتحدة بأوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومنذ اجتماع موريشيوس في عام ٢٠٠٥، أصبحت حالتها أكثر خطورة. إن آثار أزمتي الغذاء والوقود العالميتين في عام ٢٠٠٧ والأزمة المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨ قد بينت بوضوح الطابع المنفتح والضعيف لاقتصاداتنا. ويعزز هذا، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن تغير المناخ، دواعي مبررات منح مركز فريد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتالي حصولها على مكان أبرز داخل منظومة الأمم المتحدة بوصفها فئة معترفا بها، مع كل ما يصاحب ذلك من فوائد والتزامات.

على الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجهنا، لا زال الدول الجزرية الصغيرة النامية تظهر قيادة قوية، ولا سيما في مجال تغير المناخ وفي عمل الأمم المتحدة عموما. وقد أحرز تقدم كبير في مجالات حماية التنوع البيولوجي، واستراتيجيات تعزيز الطاقة المتجددة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لهذه الجهود أن تُستَكمَل بجهود منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو.

من المؤسف أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن أفضل طريقة لمعالجة ما نعتبره خطرا واضحا وقائما على كوكبنا. وينبغي للفشل في مؤتمر كوبنهاغن أن

يكون دافعا آخر لأن تقوم جميع البلدان بالعمل الدؤوب من أجل التوصل إلى اتفاق في المكسيك.

ونحن نثني على الجهود التي تُبذل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تغير المناخ؛ ولكننا نرى أنه ينبغي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تكون المنتدى الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ. ولذلك فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل في هذا الإطار من أجل التوصل بسرعة إلى اتفاق ملزم سيعترف بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للدول الأعضاء.

إن الأمم المتحدة منذ تأسيسها، أدت ولا تزال تؤدي دورا بالغ الأهمية في تعزيز التفاهم بين الأمم وصون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. كما أن الأمم المتحدة ما برحت تحد من الصراعات والتوترات بين البلدان والشعوب. ودُعِمَّت هذه الجهود بجهود هامة أخرى مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفي أيار/مايو من هذا العام عقدت الأمم المتحدة مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة. وتدعم دومينيكا نتائج المؤتمر، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة. ونحن ندعو إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ونشترك في الدعوات إلى نزع السلاح الكامل.

ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وتشعر دومينيكا بقلق بالغ إزاء تزايد تلك التجارة غير المشروعة في منطقة البحر الكاريبي. ونحن لسنا مقتنعين بأن أكبر دول العالم تتفهم مدى عدم قدرة الدول الصغيرة مثل بلدي، الذي هي حلقة الوصل بين منتجي المواد المخدرة ومستهلكيها، على مواجهة هذا الرعب الجديد.

إن الطلب المستمر في بلدان الشمال على المخدرات المنتجة في بلدان الجنوب، ونمو ما يتعلق بذلك من اتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وضعانا في مرمى نيران هذه الأنشطة غير المشروعة. ومع ذلك يبدو لنا أن أكبر دول العالم لا تتخذ خطوات حاسمة لمواجهة هذه الحالة إلا عندما تصبح غير محتملة لديها. وفي ذلك السياق، نحن لا نعتقد أن تشاورا كافيا يُجرى الآن للتأكد من أن الدول الصغيرة تزود، على أساس مستمر، بالقدرات اللازمة لاستمرار الاهتمام بالمشاكل التي تنشأ في نطاق ولايتنا القضائية. وهذا جانب آخر يدعم مبررات الحصول على المعاملة الخاصة والتفضيلية في مجالي الأمن والتنمية الاجتماعية.

إن خطر الإرهاب يبعث على القلق في جميع أنحاء العالم. فلقد أوجد التطرف الأصولي بيئة أودت فيها الخلافات الثقافية والدينية والغضب في غير محله بحياة الآلاف من البشر. ونعرب عن مشاعر الأسى لجميع الدول الأعضاء التي فقدت مواطنين لها على أيدي الذين يسعون إلى زعزعة الحكومات، وزرع الخوف في قلوب الذين تبقوا من البشر. ومكافحة الإرهاب، بطبيعته، يتطلب إجراءات عالمية. وهذه يجب أن تشمل جهود الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام، والتسامح، والتفاهم في ما بين شعوب العالم.

وخلال المناقشة العامة في السنة الماضية (انظر A/64/PV.7)، نوّهت دومينيكا بأهمية دور الأمم المتحدة في عملية إعادة بناء دولة هايتي الشقيقة لنا. وناشدنا أيضاً الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم المساعدة أن تفي بوعودها بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. واليوم، تكبر التحديات التي تواجه هايتي إلى درجة تقتضي إلتزامات إضافية من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والدمار الذي حصل في هايتي نتيجة الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير جعل من الحاجة إلى تعبئة الموارد مسألة تتصف بمنتهى الإلحاح.

وفي آذار/مارس، استضافت الأمم المتحدة مؤتمر المانحين الدولي نحو مستقبل جديد لهايتي. وتود دومينيكا أن تشيد بمنظمي هذه المبادرة والمساهمين فيها. وخلال المؤتمر، تعهدت عدة دول أعضاء بدعم جهود إعادة الإعمار. وتم الإعلان عن التزامات بتقديم عدة بلايين الدولارات. والمحزن أنه حتى اليوم، لم تتمكن هايتي، حكومة وشعباً، من الحصول سوى على جزء من تلك التبرعات. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تفي بوعودها بغية كفالة تمكين عملية إعادة البناء من الاستمرار، وتفادي زيادة التدهور في الحالة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لذلك البلد.

والتركيز في إعادة بناء هايتي ينبغي ألاّ ينصب على مجرد البنية التحتية المادية، وإنما أيضاً على بناء المؤسسات وإعادة بنائها لتعزيز الحكم في هايتي، وتمكين شعبها من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرة. وينبغي أن يشمل أيضاً تنمية القطاعات المنتجة من أجل وضع هايتي على طريق الاستقلال الاقتصادي.

والأهم أن المجتمع الدولي لا بد أن يسلّم بأن هايتي، حكومة وشعباً، يجب أن تكون في صلب عملية إعادة الإعمار، بغية بعث روح وحدة الهدف، والملكية، والشراكة المفيدة، حتى في هذه الأوقات الصعبة للغاية.

وتشكل الأزمة في هايتي تحدياً وفرصة على السواء، ليس للمجتمع الدولي فحسب، وإنما أيضاً للحكومات والمؤسسات المالية التي يظل ذلك البلد مثقلاً بالديون لها. ونناشد المؤسسات المالية الدولية والحكومات أن تشطب ما تبقى من ديون على هايتي، بغية إفساح مجال أكبر أمام ذلك البلد لتحقيق الجهود التي يبذلها من أجل الانتعاش تحقيقاً كاملاً. وبالنسبة إلى التجارة، نحث جميع الدول الأعضاء على تحرير الأنظمة التجارية من أجل إتاحة مجال أكبر أمام وصول منتجات هايتي إلى أسواقها بدون عوائق.

لقد تكلمت سابقاً عن الأخطار التي تحدق بالبشرية في عصر العولمة. وأبرزت أيضاً الحاجة إلى تعددية الأطراف، والحاجة إلى التعاون بين الدول. وهذه التحديات لا يمكن التغلب عليها إلاّ في بيئة عالمية حيث يحترم كل واحد السلامة الإقليمية للآخر؛ وعدم تدخل كل واحد في الشؤون الداخلية للآخر؛ واحترام السيادة والحق في تقرير المصير. وفي هذا السياق، تناشد دومينيكا الولايات المتحدة الأمريكية أن توقف حصارها الاقتصادي المفروض على شعب جمهورية كوبا.

إن سيادة القانون جانب هام من القانون الدولي. والتقيد بالتزاماتنا الدولية هام لصون السلم والأمن، ولكفالة أن يستمر جميع الأشخاص، بصرف النظر عن العرق، أو الجنسية، أو العقيدة، أو نوع الجنس، في الإيمان بالنظام الدولي والإعتراف بأن هذا النظام هو لصالح جميع الشعوب والأمم، كبيرة كانت أم صغيرة. هذا هو السبب في أن الحالة التي تعيشها دولة أنتيغوا وبربودا الشقيقة لنا إزاء نزاعها مع الولايات المتحدة الأمريكية مؤسفة للغاية، ويجب إصلاحها في أسرع ما يمكن. ونحث الطرفين المعنيين على السعي بسرعة إلى حل المسألة والتوصل إلى تسوية تفاوضية تكون نزيهة وعادلة.

ولقد أدرك سكان هذا الكوكب أن التطورات الجديدة في التكنولوجيا أقامت ترابطاً في ما بين الشعوب والدول الساعية بنشاط إلى تحقيق التنمية لكل منها. وأدركت أيضاً أنه يجب إقامة تعاون متزايد بين الدول بغية كفالة نهج متعمَّد ومخطَط له من أجل صون وتنمية موارد

هذا الكوكب. وفي ذلك الصدد، أخذت عمليات التعاون الإقليمية تطبع سلوك الدول بطابعها على نحو متزايد.

ولكن فيما تعمل تكنولوجيا الاتصالات على التواصل الدولي المتزايد، أصبح واضحاً أيضاً أن العمل الإقليمي غير كافٍ في أغلب الأحيان، وأنه يجب اتباع نهج عالمي حيال المسائل الجديدة الناشئة. لذلك، يؤيد بلدي تأييداً قوياً المبدأ القائل إن على الأمم المتحدة، التي تتوجه إليها كل البلدان في أوقات الأزمات، أن تؤدي دوراً أساسياً في مراقبة جميع التطورات المتعلقة بكوكبنا. وبالتالي، نؤكد هنا من جديد التزامنا بالدور المركزي الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به في الحوكمة العالمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس كمنولث دومينيكا على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نيكولاس جوزيف أورفيللي ليفربول، رئيس كمنولث دومينيكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية إلى خطاب يلقيه رئيس دولة مملكة سوازيلند.

اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك مسواتي (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

إننا نجتمع عقب مؤتمر القمة الاستعراضي التاريخي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية، الذي أتاح لنا الفرصة لاستعراض التقدم المحرز، وتشاطر الخبرات والأفكار حيال كيفية تحقيق أهدافنا ومرامينا لعام ٢٠١٥ على أفضل وجه. وفيما يعود كل منا إلى بلده، نعود إليها بالتزام متجدد بمواصلة العمل على نحو أكثر جدية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أودّ في البداية أن أوجّه آيات شكرنا وتقديرنا إلى الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة على تواجدهم في جميع أرجاء العالم. ونُحيِّي المشاركة الفعّالة للأمم المتحدة في البعثات المختلفة، ومنها الجهود لاستعادة السلام في مناطق الصراع، ودورها في الإغاثة في حالات الكوارث وفي عمليات مختلفة لمكافحة الجوع والفقر.

ونتعهَّد بأن نواصل دعم الأمم المتحدة في دورها الأساسي، لضمان تعايش جميع أمم العالم بسلام، فيما هي تدعم بناء الدول من خلال المشاريع الإنمائية.

لقد جاء موضوع هذه الدورة الخامسة والستين، ”التأكيد مجددا على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية“ في أنسب الأوقات من عُمر الأمم المتحدة، لأننا ما فتئنا نطالب بأن تُسمَع أصواتنا جميعاً. ويتعيّن عليّ أن أسارع إلى القول إنّ جميع الحروب والصراعات التي نشهدها في أرجاء العالم، لا يمكن حلّها إلاّ من خلال الحوار والمفاوضات السلمية. والأمم المتحدة هي أفضل من يقوم بهذه المهمّة. فليس هناك مكان لأحادية الأطراف.

وعلى هذا الأساس، تؤكد مملكة إسواتيني مجدداً مطالبتنا بإنجاز إصلاحات الأمم المتحدة، مع إشارة خاصة

إلى مجلس الأمن. وينبغي تقدير كون العالم يواجه اليوم مجموعة جديدة من التحدّيات، مختلفة عن تلك التي واجهها لدى إنشاء منظمتنا عام ١٩٤٥؛ ومن هنا، كانت الحاجة الملحّة إلى أن تبقى الأمم المتحدة ديناميكية، وأن تقوم بتغيير ذاتي لمجابهة تحديات اليوم.

ومجلس الأمن أحد الأجهزة الرئيسية التي تتطلّب إصلاحاً فورياً، الذي أعرب عدد من المناطق عن الرغبة في كسب عضويته، لضمان تمثيل أوسع. ومملكة إسواتيني تساند الموقف الأفريقي، كما جاء بوضوح في توافق آراء إزولويني، بأنه ينبغي أن يكون لأفريقيا مقعدان دائمان وخمسة مقاعد غير دائمة. ونأمل الانتهاء من هذه المسألة أثناء هذه الدورة.

ونحن في القارة الأفريقية ملتزمون بحلّ جميع الصراعات من خلال الحوار السلمي. والتنسيق والتعاون بين الاتحاد الأفريقي وتكتّلاته الإقليمية المختلفة بدأ يثمر مكاسب قيّمة. وإننا الآن نتناول المسائل جماعياً لتحقيق نتائج أفضل. ويسرّنا أن الأمم المتحدة تواصل العمل والتعاون معنا في تجسيد برامجنا لبناء السلام وحفظ السلام.

وتعلم الجمعية العامة أن الاتحاد الأفريقي أعلن عام ٢٠١٠ سنة للسلام والأمن لدينا. وأوضحنا أنه ينبغي التعامل مع جميع مرتكبي الانقلابات والحروب الأهلية وكل أشكال الصراع بصورة مباشرة وحازمة. ونحن ملتزمون حقاً بتعزيز السلام الدائم، لأنه شرط مسبَق لتحقيق التنمية المستدامة. ونقدّر دعم الأمم المتحدة لعزمنا على ضمان أن يسود السلام في القارة، وفي العالم أجمع فعلاً.

ويسرّني القول إنني شخصياً تشرّفت بإضاءة ورفع الشعلة الأفريقية للسلام مرّتين هذه السنة. والأمّة السوازية فخورة بذلك، لأننا أمّة مسالمة، تقول للعالم إنّ السلام أفضل صيغة لتحقيق التنمية.

والمسألة الأخرى التي تتصل بالحوكمة العالمية هي تلك المتعلقة بالمملكة المغربية. وفي رأينا أنّه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على هذه المسألة، وتجد حلاً دائماً لها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية.

وإننا نلاحظ بقلق الصراعات المتواصلة في مدغشقر، والصومال، ودارفور، والشرق الأوسط وأفغانستان، على سبيل المثال لا الحصر. ونطالب باستعادة السلام في جميع هذه المناطق، لأنه من المؤلم دائماً أن نرى الناس يعانون كثيرا نتيجة للصراعات.

فبينما لا تزال أفغانستان تمرّ بعمليتها للمصالحة وإعادة بناء مؤسساتها، من المحزن الإشارة إلى وجود جيوب أحياناً، يبدو أنها تعمل لزعزعة العملية السلمية في ذلك البلد. ويتعيّن علينا مواصلة العمل بكدٍّ لإيجاد حلول دائمة، لأنّ هذا الاضطراب يؤثر على السلام والازدهار، ليس في أفغانستان فحسب، وإنما في الدول المجاورة وفي المنطقة أيضاً.

وتستمدّ مملكة إسواتيني الأمل من التطورات الواعدة في العراق، بينما يواصل هذا البلد مسيرته في الطريق نحو السلام، عَبْر استعادة مؤسساته الهامة لتقرير المصير.

وعلاوة على ذلك، نتابع باهتمام شديد أيضاً الجهود لضمان السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ويسرّنا أن نرى جهود الوساطة المتضافرة، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في الجمع فيما بين الأطراف، بحثاً عن السلام في الشرق الأوسط. ونحن ندعم هذه العملية، ونبقى متفائلين بأنها ستصل إلى نتيجتها المنشودة، بحيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا معاً في وئام. ولتكثيف جهودهم كافة نحو التنمية والتعايش السلمي، نطالبهم بالتوصّل إلى تسوية، وجعل المصالح العليا للسلام والأمن فوق كل اعتبار آخر.

وتبقى التطورات في العلاقات عَبْر المضيق بشأن تايوان، بين جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية مصدر إلهام لنا جميعاً. وننوِّه مع التقدير بأنّ البلدين قد قطعا أشواطاً مثيرة للإعجاب نحو تعزيز التفاهم المشترك، الذي يُفضي إلى تعزيز التجارة والتفاعل بينهما. ويسرّني القول إنّ تايوان تقدّر كثيرا السماح لها بالمشاركة بصفة عضو مراقب في منظمة الصحة العالمية. ومن المأمول أن يؤدي ذلك أيضاً إلى مشاركة تايوان في جميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بصورة مماثلة. ولاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أهمية خاصة.

ولا يزال عالمنا اليوم قلقاً بشأن الانتشار النووي والتهديد الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل على الوجود البشري، والسلام العالمي، والتنمية الاقتصادية والبيئة. فانتشار الأسلحة النووية يقوض جهودنا من أجل السلام العالمي وحماية البيئة.

ومن المثبط أن الجهود الحالية الرامية إلى ضمان المساءلة والامتثال إلى قرارات الأمم المتحدة، يعرقلها الافتقار الواضح إلى الحياد في العمليات التي قُصد منها تخليص العالم بالكامل من الأسلحة النووية المميتة. وأناشد الأمم المتحدة تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتمكين المفتشين من القيام بعملهم بصورة أنجع مع مشاركة جميع البلدان ذات القدرة النووية.

لا يجب أبدا، للأمم المتحدة أن تتساهل في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويجب أن تكفل امتثال جميع البلدان لها بدون استثناء. ولا بد من حمل البلدان على الامتثال وأن تكون مساءلة ضمن إطار زمني واضح.

وأقترح إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل لأنها تمثل مستقبلا غامضا. وفي الواقع، نحن بحاجة إلى بداية جديدة، لعلنا نكتسب أرضية أخلاقية عريضة لردع من تسول له نفسه امتلاك القدرة النووية في المستقبل. فعلى سبيل المثال، إذا أرغمنا الجميع على إزالة قدراتهم النووية سنتمكن من كبح جماح بلدان أخرى ربما لا تزال سائرة في طريق تطوير ترسانتها من دون الاتهام بالغبن أو التحيز.

إن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، سيمكننا من التركيز على قضايا التنمية المستدامة.

تتابع مملكة إسواتيني باهتمام شديد المسائل المحيطة بآثار تغير المناخ. والمملكة بوصفها ذات اقتصاد يعتمد على الزراعة، فإنها أيضا ضحية التدهور البيئي، لذلك، نتطلع قدما إلى مؤتمر المناخ المزمع عقده في المكسيك في وقت لاحق من هذا العام. وأني لعلى ثقة بأن المفاوضات الجارية سوف تفضي إلى اتفاقات مقبولة لدى جميع الأطراف. وإن ما يكتسي أقصى درجة من الأهمية هو أن يعمل العالم المتقدم النمو على الوفاء بالتعهدات بمساعدة البلدان النامية في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.

إنها لحقيقة معروفة أن وصول منتجاتنا إلى الأسواق الدولية، أحد السُبُل لنمو اقتصاداتنا في سعينا للقضاء على الفقر. ونشعر بالتشجيع لكون الدول المتقدمة النمو قد فتحت أسواقها أمام بعض منتجات البلدان النامية. ونتطلع قدما بتفاؤل إلى اختتام محادثات جولة الدوحة بطريقة ناجحة تحقق نتيجة جوهرية لتعضيد التجارة العالمية والانتعاش الاقتصادي في العالم النامي.

إن المملكة، كجزء من استراتيجيتها الإنمائية، مستعدة لاستكشاف واستغلال الأسواق القائمة والناشئة، وذلك لتخفيف وطأة الفقر. وينصب تركيزنا على الحد من تصدير المواد الخام بالتشديد على إنتاج السلع التامة الصنع.

وتواصل المملكة، زيادة الجودة في جميع قطاعات تنميتنا. لذلك، نرحب بالإنشاء الأخير لجهاز الأمم المتحدة الجديد، المعني بالمساواة بين الجنسين: جهاز الأمم المتحدة لشؤون المرأة. فلا تزال النساء في جميع أرجاء العالم، يقمن بدور رئيسي في المساهمة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية في دولنا.

إننا نجتمع بوصفنا أسرة من الدول تسعى إلى تعزيز السلم والتعايش في ما بين جميع دول العالم ونعطي أملا للمستقبل. وشعوبنا تتطلع إلينا، بوصفنا قادة، لأخذ دور طليعي للنهوض بالسلم كما توخاه الميثاق.

ويجب أن نجد حلولا دائمة لجميع التحديات. فهي تحديات تشمل الفقر والبطالة والمرض والاحترار العالمي، غير أن التحدي الرئيسي هو إحلال السلام في دولنا وفيما بينها. بإيجاد الحلول سنضمن بالفعل طريقا سالكا لجميع دول العالم يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وسوف نحقق ذلك الهدف النبيل إذا ما عملنا جميعا على إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية، وتمسكنا بذلك الدور.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك سوازيلند على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطُحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية صربيا.

اصطُحب بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): النيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تاديتش (تكلم بالإنكليزية): أقف أمام الجمعية مسرورا لأحييها على قيامها بدور هام جدا في العملية المفضية إلى المصالحة في بلدي، وعلى دعم ترسيخ صربيا الجديدة والحديثة. في غضون أيام سوف نحتفل بفخر بالذكرى العاشرة لثورتنا الديمقراطية السلمية.

في عالم يواجه العديد جدا من التهديدات، يتعين على الأمم المتحدة أن تؤكد من جديد دوما مقصدها الأصلي وأن تتكيف مع التحديات الجديدة. ما برحت الأمم المتحدة تواجه من خلال وكالاتها العديدة آفات التمييز، والمرض والجوع، والفقر، والتدهور البيئي. وبعبارة أخرى، تعمل الأمم المتحدة على بناء القدرات لوضع القواعد التي تتجاوز الحدود، قواعد سنحترمها جميعا.

وثمة شيء واحد، نرحب بها جميعا بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، ألا وهو الرغبة في إيجاد حلول لجميع التحديات بالوسائل السلمية والحوار وتوافق الآراء.

لقد بدأت كلمتي بإشارة محددة للجمعية العامة. فقبل بضعة أسابيع اتخذت الجمعية بالتزكية القرار ٢٩٨/٦٤، الذي اقترحته صربيا وشاركت في تقديمه ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتقر فيه بمحتوى فتوى محكمة العدل الدولية في ما يتعلق بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد. إن موقف القرار محايد بشكل أساسي فيما يتعلق بمركز كوسوفو، وأي تفسير آخر لا يتطابق مع الحقيقة. لقد رحب القرار باستعداد الاتحاد الأوروبي لتيسير عملية الحوار بين الطرفين. وترحب صربيا بذلك القرار. كما نتطلع إلى المشاركة في تلك العملية التي نأمل أن تؤدي إلى تسوية مبنية على تنازلات متبادلة بقبول الطرفين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد حضري (موريتانيا)

نشعر بأننا كنا على صواب في ما ذهبنا إليه من أن طريق الحوار يمر عبر العملية الطبيعية للشرعية الدولية. لقد طلبت الجمعية العامة فتوى من محكمة العدل الدولية. وأصدرت المحكمة فتواها. علاوة على ذلك، فإن ذلك الطلب هو ثمرة جهد مشترك بين صربيا والاتحاد الأوروبي.

في ضوء ذلك، طلبنا إعادة التأكيد على سلامة النظام الدولي كما نعرفه. ونشعر بالفخر لأن إيماننا بتلك العملية قد أثمر نتائج طيبة. لقد أعربنا دائما عن استعدادنا للمشاركة في الحوار. غير أن مثل ذلك الحوار ينبغي أن يكون مؤطّرا بقواعد وبروح المحاسبة، الأمر الذي تحقق من خلال التصويت الأخير في الجمعية العامة.

شارك الكثيرون في تلك العملية ونحن ممتنون على إسهامات جميع من أعربوا خلال المناقشة بشأن مشروع القرار عن تفهمهم لموقف صربيا. لقد كان موضوعنا أول اختبار في مرحلة ما بعد لشبونة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، الذي نعتبره دارنا الطبيعية في نهاية المطاف. إننا نشعر بالتشجيع لما لمسناه من التزام قيادات تلك المؤسسات الجديدة وشعورها بوحدة الهدف.

لنكن واضحين تماما. لقد أصرت صربيا دائما على أن أية محاولة للانفصال من جانب واحد هي انتهاك لأبسط مبادئ الميثاق ووثيقة هلسنكي النهائية وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد امتنعت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد. واستمرت هذه الدول في الامتثال بالتزاماتها بموجب الميثاق نحو احترام السيادة والسلامة الإقليمية لبلدي. مرة أخرى، وباسم جمهورية صربيا، أشكر بصدق تلك البلدان على دعمها وتضامنها.

لا تزال صربيا عند موقفها. إن إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد لن يلقى اعترافا من صربيا، لا صراحة ولا ضمنا. ذلك أمر مجد في دستورنا. لطالما قلنا إننا نسعى إلى الحوار شريطة أن يكون في إطار قانون معترف به عالميا، أي قانون الأمم المتحدة. لذلك كان إصرارنا على عملية استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية وما ترتب عليها من القرار الصادر عن الجمعية العامة بشأن فتوى المحكمة.

أود أن أكون واضحا غاية الوضوح بشأن ما قالته المحكمة وما لم تقله. لقد أكدت فتواها بقاء كوسوفو تحت الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة، وبقاء قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإطار الأمم المتحدة الدستوري للحكم الذاتي في كوسوفو ساريين وقيد التطبيق. معنى ذلك أن ذلك الجزء من أراضينا يظل خاضعا لنظام دولي بتكليف من مجلس الأمن.

إن مركزية دور مجلس الأمن وقيادته في تحديد التسوية الشاملة لمسألة كوسوفو تظل أمرا بالغ الأهمية ومن شأنه أن يوفر غطاء الشرعية للنتيجة التي سيتم التوصل إليها. كما أن المحكمة لم تؤيد الحجة القائلة إن إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد حالة فريدة من نوعها كما لم تؤيد أي حق معلن في تقرير المصير للسكان المنحدرين من أصل ألباني.

لقد اختارت المحكمة فحص صيغة إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد ورأت أن نص الإعلان في حد ذاته لا يتضمن أي شيء يمثل انتهاكا للقانون الدولي. وعليه، فإن المحكمة لم توافق على حق المقاطعة في الانفصال من صربيا ولم تؤيد أيضا إدعاء كوسوفو بأنها دولة ذات سيادة.

إن فتوى المحكمة واضحة: وهي تفيد بأن إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد يمثل ”محاولة لتحديد الوضع النهائي لكوسوفو“ (A/64/881 الفتوى،

الفقرة ١١٤) وقد اعترف قرار الجمعية العامة الصادر بشأن الفتوى بمضمون تلك الفتوى. إننا، في هذا الإطار، على استعداد للامتثال لقرار الجمعية العامة والمشاركة في الحوار.

نحن الآن على استعداد لإجراء محادثات، وسنفعل ذلك بنية حسنة. لذا ترجو صربيا من جميع الدول الانخراط الكامل في تلك العملية بالروح التي صوّتنا بها على قرار الجمعية الداعي إلى الشروع في حوار سيقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي.

إن أي حوار يتطلب توافر الثقة؛ وقريبا سيتكلم كل واحد من الجانبين مع الآخر للمرة الأولى منذ سنين عديدة. علينا أن نتحلى بالصبر وأن نبحث عن المسائل التي من شأنها أن تساعد على بناء الثقة بين الجانبين. كثيرة هي المواضيع المطروحة للمناقشة، وبعضها سيكون معقدا.

بمقدور الدول الأعضاء كافة الإسهام في تهيئة جو يؤدي إلى توفر الثقة. لقد دخلنا مرحلة تتطلب فيها الحلول الخلاقة خيالا سياسيا واحتراما لمؤسساتنا الدستورية وبراعة كبيرة. وأثق أن تلك المرحلة ستكون مرحلة تتخلى فيها جميع الأطراف عن أساليب التحليل التي عفا عليها الزمن والكمائن السياسية. علينا أن نبني جو الثقة إذا أردنا الحصول على الثقة.

تؤمن صربيا بأن السعي المستمر إلى الحصول على الاعتراف بالاستقلال أمر غير مجد ويأتي بنتائج عكسية للروح التي ندخل بها هذه المرحلة لقد أدلى كلٌ من أراد بدلوه ومع ذلك لا نزال نفتقر إلى تسوية واضحة. وأود أن أشدد على أن من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء التي لم تعترف باستقلال كوسوفو من جانب واحد أن تثبت على موقفها ذاك طيلة عملية الحوار. وسيسهم ذلك الموقف كبيرا في عدم إضفاء الشرعية على المحاولات الأحادية الجانب لفرض نتائج نهائية للتراعات العرقية أو الإقليمية، وبالتالي كفالة ألا يصبح إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد سابقة خطيرة تزعزع الاستقرار.

لم يحدث حتى الآن أن مُنِحَت صفة الدولة بدون موافقة الدولة الأم. إن التسوية الدائمة لمسألة بهذا الحجم وهذه الحساسية لم تكن يوما ممكنة عن طريق الإكراه، بل تتطلب الموافقة دائما.

كذلك فإن أية محاولة لتغيير الحقائق على الأرض فيما المفاوضات قائمة ستؤدي إلى أضرار فادحة. إن أية محاولة لطمس تلك الحقائق باللجوء إلى القوة ستضع نهاية فورية لعملية الحوار.

إنني أخاطب الجمعية اليوم من موقع القائد المؤمن بأن المستقبل رهين بتحقيق المصالحة. لقد اعتمدت جمعيتنا الوطنية إعلانا تاريخيا بشأن سربيرنيتشا أدينت فيه الجريمة التي ارتكبت بحقها وقدم اعتذار عن ذلك. لا توجد سوابق كثيرة مماثلة لهذا العمل وإنني فخور لما يؤكده ذلك من نضوج الديمقراطية في صربيا. وآمل أن تلك اللفتات الصادرة من كل أرجاء منطقتنا ستساعد على تهيئة منطقة جديدة، يوحدنا فيها تاريخنا المشترك أخلاقيا بدلا من تفريقنا سياسيا. فهذا، بالتأكيد، هو الأساس الذي سيُبنى عليه المستقبل.

إن النبراس الذي أهتدي به هو تاريخ الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يكون كذلك بالنسبة لكل منطقة جنوب شرق أوروبا. فما فتئ الاتحاد الأوروبي يمثل قصة تعمير ومصالحة. وتلك القصة لما تنته. فالاتحاد يواجه تحدياته الخاصة، ونحن في منطقتنا يجب أن نتحمل المسؤولية عن محاكاته. ويجب أن نستوعب قيم وثقافة أوروبا المعاصرة من أجل أن يستوعبنا الاتحاد.

وهذه عملية حساسة لا بد من رعاية التوقعات فيها بعناية. فالاتحاد آخذ في التطور. وهذا ما يجري في منطقتنا. وفي ظل هذه الدينامية، علينا أن نفترض أن الاتحاد الأوروبي

سيظل وفيا لوعده، وأن سكان المنطقة المعروفة حاليا بغرب البلقان سيصبحون جميعا مواطنين في الاتحاد الأوروبي. وإذا لم يحدث ذلك، فستكون تلك حالة شاذة جغرافيا وتاريخيا وثقافيا. ولكن بينما تشهد منطقاتنا تغيراتها الخاصة، فإنها تتأثر على نحو خاص بالإشارات التي تتلقاها من الاتحاد الأوروبي. ويحدونا الأمل، في الوقت الذي تتبلور فيه مؤسسات الاتحاد، أن تكون لدينا اتصالات واضحة بشكل متزايد من الاتحاد الأوروبي ومعه.

وصحيح أيضا أن منطقتنا تتغير. والجزء الأكبر يجري من هذا التغير إلى الأفضل. ويجب أن ننوة بوجود العديد من المستويات الجديدة من التعاون في المنطقة. ومنطقة البلقان – التي تأثرت بالأزمة المالية – تمثل قصة نجاحات صغيرة ونجاحات تدريجية أكبر. وفي واقع الأمر، إن العلاقات لم تكن في يوم من الأيام أفضل مما هي عليه الآن. ولكن على منطقتنا أن تقر أيضا بأنها بينما تطور نجاحاتها يمكن أن تفرز تحديات جديدة.

وعليه، هناك مجال واحد أود أن أتحدث عنه بوضوح على نحو ربما سيعتبر غير دبلوماسي. لقد أصبحت الجريمة المنظمة الآن صناعة عالمية. إنها تمثل الجانب المظلم للعولمة. وهي تلتصق بالمجتمعات الضعيفة. إنها تلتصق بالمتطرفين السياسيين والدينيين. وهي تحاول ابتياع الديمقراطيات وتقويضها. إنها تسير كالماء الذي ينساب في الأماكن الأقل مقاومة. وهي من حيث صلاتها المتشابكة ظاهرة عالمية ومعولمة.

وأود أن أؤكد بصورة قاطعة إن الجريمة المنظمة موجودة في منطقة غرب البلقان. إنني أعتبرها أخطر تهديد لبلدي وللمنطقة بأسرها. وقد كانت موجودة دائما، وتمكنت من اكتساب أسس قوية بسبب الحروب التي دارت في منطقتنا. ولكنني أخشى من أنها تطور قدرات – اكتسبتها بوتيرة أسرع من عولمة الجريمة ومن الحصول على التكنولوجيا. والمجرمون المعنيون يجلبون المخدرات والأسلحة والاتجار بالأفراد والفساد إلى مجتمعاتنا. وبقيامهم بذلك، فهم يستخدمون منطقتنا للانتشار منها في أوروبا. إنني أخشى أننا في سباق مع الزمن في منطقتنا فالخيار الواضح هو أن تصبح منطقة جنوب شرق أوروبا إما جسرا قيما بين أوروبا والمناطق الحيوية إلى الشرق، أو أن تصبح نقطة انطلاق للجريمة المنظمة التي تحاول الوصول إلى أوروبا.

وبوصفنا قادة في منطقتنا، تقع علينا مسؤولية مشتركة عن استئصال هذه الآفة من مجتمعاتنا، وصربيا لن تدخر جهدا في مسعانا لإزالة هذا التهديد. إنها مسؤوليتنا حيال جميع جيراننا. ولهذا السبب عقدنا عددا متزايدا من الاجتماعات والمشاورات فيما بيننا في المنطقة بشأن هذه المسألة.

غير أنني أود أن أقول اليوم أن هذه المسألة لا يمكن التصدي لها تكتيكيا وفي بعض الأحيان المتفرقة. إنها مسألة استراتيجية تؤثر على أوروبا بأسرها. ولذلك، أدعو إلى يقظتنا جميعا حيال الجيل القادم للتهديد.

وتقع علينا المسؤولية في منطقتنا أن نقيم تحالفا استراتيجيا ضد الجريمة المنظمة. ويحدونا الأمل أن تولي جميع دول غرب البلقان الأولوية لمكافحتها. إننا مدينون بذلك لمواطنينا، ومدينون به لجيراننا في الاتحاد الأوروبي وللجيل القادم.

لقد كانت صربيا تاريخيا جزءا من الحركات العالمية. وهذا هو سبب انخراطنا الكلي في السعي إلى تحقيق عضويتنا في الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يدفعنا إلى دعم منظومة الأمم المتحدة. وهذا أيضا سبب اندفاعنا إلى إعادة إحياء العلاقات المتعددة التي أقمناها تاريخيا بوصفنا جزءا من حركة عدم الانحياز.

إن بلدي هو أكبر بلد خلف لعضو مؤسس للحركة. وعاصمة صربيا، بلغراد، كانت المكان الذي عقد فيه أول مؤتمر قمة لحركة عدم الانحياز في عام ١٩٦١. ومن دواعي اعتزازي أن أحد الاحتفالات الرئيسية لإحياء الذكرى السنوية الخمسين للحركة سيجري في بلغراد في أيلول/سبتمبر القادم.

وفي إطار التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نعمل على تعزيز أوجه مشاركتنا والتزاماتنا في كل أرجاء العالم من خلال الحركة. وسوف نقدم إسهاماتنا للبلدان التي سترحب بمساعداتنا، ونحن نتطلع إلى تكثيف التعاون. وآمل أن تكون هذه إشارة واضحة على أن حكومتي تؤمن بالمشاركة العالمية الفعالة التي تسهم في التضامن العالمي وأيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة: أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديزيري ديلانو بوتيرس، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد ديزيري ديلانو بوتيرس، رئيس جمهورية سورينام، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديزيري ديلانو بوتيرس، رئيس جمهورية سورينام، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بوتيرس (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة وشعب جمهورية سورينام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد جوزيف ديس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين هذه. ويسرني أن أرى سويسرا، إحدى أحدث الدول الأعضاء في المنظمة، وهي تشغل هذا المنصب الرفيع، لا سيما أن بلده له تاريخ طويل وبناء فيما يتعلق بالحياد الدولي واحترام النظام الدولي. وأنا مقتنع بأن خبرته الدبلوماسية وما عرف عنه من معرفة متعمقة بالمسائل الدولية الراهنة ستمكنه من الاضطلاع بمسؤوليات منصبه الهامة بنجاح. وسورينام، بصفتها أحد نواب الرئيس، تتعهد بتقديم كامل دعمها لجدول أعماله لهذه الدورة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للسيد علي عبد السلام التريكي لجهوده الدؤوبة في توجيه أعمال الجمعية في دورتها الرابعة والستين.

وأثني كذلك على الأمين العام، السيد بان كي - مون، لقيادته وتوجيهه لهذه المنظمة خلال سنوات الأزمة والاضطراب الماضية.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية اليوم كقائد تلقى مؤخراً ولاية من شعب سورينام لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بجهودنا وبدعم من كل الدول الصديقة.

قبل سبعة وعشرين عاماً، كان لي شرف مخاطبة الجمعية. وقلت حينئذ:

> ”ومن نفس المنطلق، فإننا نشعر بالأسف لأنه بالرغم من وجود المنظمة في الساحة الدولية منذ قرابة أربعة عقود، فإن هدفها السامي المتمثل في إقامة نظام دولي يقوم على احترام القانون الدولي وتسوية النزاعات سلمياً ما زال بعيد المنال مثلما كان دائماً“ (A/38/PV.28).

واليوم، يمكننا أن نستنتج أن الأمور لم تتغير بشكل جوهري.

والتحدي الذي نواجهه هو التوصل إلى إقامة توازن سليم بين الاعتراف الكامل بسيادة فرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والحاجة البادية إلى حوكمة عالمية فيما يتصل بالمسائل العالمية التي تعرض بقاء كوكبنا وسكانه للخطر. و لم نصل بعد إلى تلك النقطة. وبات واضحاً لسورينام أن هذا التوازن لن يتحقق إلا عندما يمتنع المشاركون في الساحة الدولية عن استخدام القوة العسكرية و/أو الإكراه الاقتصادي. بل لقد رأينا دولاً تسيء استخدام نظامها القانوني لفرض إرادتها السياسية على دولة أخرى.

وإذ اقتصر في كلامي على منطقة البحر الكاريبي، فإن جمهورية سورينام تشعر بقلق بالغ إزاء الإصرار لمدة نصف قرن تقريباً على فرض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا بهدف تغيير التطورات في خريطة الطريق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدولة. إن تلك التدابير القسرية تسبب معاناة لا موجب لها فضلاً عن آثارها القاسية على تطور ورفاه الشعب الكوبي. لذلك، تنضم سورينام إلى الدول الأعضاء التي دأبت منذ عام ١٩٩٢ وبلا طائل على المطالبة برفض الحظر المفروض من جانب واحد ضد كوبا. وكما هو الحال على الصعيد القومي، فإن المجتمع الدولي لن يزدهر إلا عندما تتوزع كل القيم التي يحميها القانون الدولي بشكل منصف، بغض النظر عن عدم التوازن الذي تتسم به العلاقات الدولية.

وبلدي يجد نفسه عند مفترق طرق في تاريخه. لقد كلف الناخبون زعمائهم بمهمة إنشاء مجتمع يشارك فيه الجميع ويتقاسمون فيما يملكه البلد، بحيث تلبى احتياجاتهم المادية الأساسية، ويسود التضامن. والهدف هو إقامة مجتمع العدالة الذي يتمكن فيه الناس من تطوير أنفسهم لتحقيق أفضل إمكاناتهم ويصبحوا نماذج دولية تحتذى وقادة في المجالات التي يتفوق فيها مجتمعنا. ولن يُترك أحد على قارعة الطريق في مهمة بناء الأمة. وتتعهد حكومة بلدي بألا تضيع تراثنا الوطني وأصولنا الوطنية وستحميها للأجيال القادمة وللعالم. وعلاوة على ذلك، سوف نغتنم كل فرصة لتوليد ثروة وطنية أكبر.

سوف نكرس اهتماماً خاصاً للمجموعات التي كانت فرص التنمية أمامها محدودة. وفي هذا المقام، فإنني أشير إلى سكاننا الأصليين ومواطنينا الذين يعيشون في مجتمعات قبلية. ونيَّتنا كسر عزلتهم وتحسين نوعية حياتهم تدريجياً.

وعندما ننظر في التحديات الوطنية الجمة التي تواجهنا، فإننا ندرك بوضوح أن مهمتنا لن تكون سهلة. ففي كل قطاعات الاقتصاد والمجتمع تقريباً عانينا من إهمال جسيم، وكانت هناك حالة من التردي والركود وتراجع النمو الوطني. ونتيجة لذلك، باتت شرائح عديدة من مجتمعنا بائسة وفاقدة الأمل. إننا نحتاج إلى رؤية جديدة ونهج جديد وجريء يعطي لشعبنا ما يستحقه بحق كشركاء في ملكية وطن باركه الرب فوهبه الكثير من الثروات.

ومع ذلك، لا بد لنا من التغلب على تحديين هائلين ما زالا يطاردان الأمة ويعوقان مسيرة شعبها منذ زوال الاستعمار.

أولاً، يجب إزالة أي مخلفات ترسبت عن الدولة الشرطية الاستعمارية وتعوق إنشاء دولة حرة وديمقراطية ودستورية تقوم على قضاء مستقل، وحكومة خالية من الفساد، ومجلس تشريعي يعمل لصالح الشعب، وصحافة حرة ومستقلة ملتزمة بنشر المعلومات بأمانة.

وثمة تحدٍ رئيسي آخر نواجهه هو انتقال مجتمعنا من اقتصاد يشكل مجرد مصدر ربح لمجموعات المصالح الأجنبية،

إلى اقتصاد قائم ومبني على الترابط الصحي. وتحتاج سورينام إلى نهج اقتصادي وطني جديد يضعه أبناء سورينام لأجل أبناء سورينام.

ونحن ندرك أننا جزء من المجتمع العالمي، الذي يتحول تدريجياً بسبب التكنولوجيا إلى قرية عالمية، فتتعزز العلاقات الوطيدة بالمعنى السلبي والإيجابي. وبالرغم من كل الموارد والمعارف المتاحة لنا، لا يزال يواجهنا ما قد يبدو التحدي العصيّ علينا: إنقاذ العالم من الفقر المدقع، أو كفالة التعليم المناسب لأطفالنا، أو القضاء على مد الأمراض المعدية وغيرها، أو اتخاذ قرارات مسؤولة بشأن الاستدامة البيئية. ويتعين أن ندرك أنه بوجود الترابط القائم اليوم، هناك العديد من التحديات التي تتخطى الحدود الوطنية، وأن قدرة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على إحراز تقدم بشأن العديد من الأهداف الإنمائية الدولية، لا تعتمد على مجرد الخيارات السياسية المحلية. ومن الأهمية المتزايدة بمكان تهيئة بيئة دولية مؤاتية في هذا الصدد.

إن تغيّر المناخ خطر عالمي يؤثر على البلدان النامية أيّما تأثير. وسورينام، بساحلها المنخفض، تنتمي إلى أولى البلدان العشرة التي ستتضرر ضرراً كبيراً بفعل ارتفاع مستوى البحر. وهذا يدعو إلى السخرية لأننا لا نلام على المستويات المفرطة لغازات الدفيئة في الجو، لكننا على وشك أن نتحمل العبء الأكبر منها.

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إن خسارة التنوع البيولوجي العالمي مرتفعة، بحيث أعلنت الأمم المتحدة سنة ٢٠١٠ السنة الدولية للتنوع البيولوجي، بغية جذب الانتباه إلى هذه المشكلة العالمية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون سورينام مثالاً للعالم، إذ تعود قوانينها المتعلقة بإنقاذ الغابات والتنوع البيولوجي إلى منتصف القرن الماضي. ونعتز بالقول هنا اليوم إن سورينام تُسمَّى بحق البلد الأكثر خضاراً على الأرض، لأن ٩٠ في المائة من أراضيها مغطى بالغابات.

وبعد قولي هذا، من السخرية أن بلداً مثل سورينام، لديه سجل بيئي جيد، يجري تغاضيه، وتنصب جهود العالم على البلدان التي تستعمل مواردها بطريقة غير مستدامة، فتبعث برسالة خاطئة على الصعيد العالمي. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نواجه هذه المشكلة مباشرة، ونبدأ محلياً، وننتقل إلى جيراننا الأقربين، ومن هناك إلى المنطقة دون الإقليمية في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يوجِد قوة كبيرة في المنتدى العالمي لمواجهة جميع الأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ.

ويبدو أن الغابات القائمة وثروة التنوع البيولوجي في سورينام تحصيل حاصل للمجتمع العالمي، حيث لا توجد هياكل لتوفير الحوافز للإستمرار على طريق الاستدامة. وعلى الرغم من ذلك، نعد بأن تحترم خياراتنا الإنمائية على النحو الواجب إقامة التوازن الصحيح بين الطبيعة والتنمية.

لقد جرى تنظيم مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى لمواجهة المسائل ذات الاهتمام المشترك، من قبيل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والآثار السلبية لتغيّر المناخ، وانتشار الأسلحة، وتأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والآفات المرافقة لها.

ومن الضروري في هذا الوقت إيلاء اهتمام خاص لمسألة الأمراض غير السارية، التي تبعث على القلق الكبير لنا جميعاً. والمبادرة التي اتخذها قادة الجماعة الكاريبية، وأيدها الكمنولث لاحقاً، الى تنظيم اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠١١ لمواجهة ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض غير السارية وانتشارها، هامة جداً. فهي تبرز

الحاجة المتزايدة إلى تضافر قوى المجتمع الدولي في مواجهة هذا العائق العالمي للتنمية.

وعلى الرغم من أن الأمراض غير السارية ليست جزءاً في الوقت الراهن من المؤشرات التي تقيّم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن لها بلا شك تأثيراً سلبياً على تلك الأهداف. ولايسعنا بعد الآن أن نتجاهل هذه الأزمة الصحية الناشئة، التي تؤثر تأثيراً غير متناسب على أشد الناس فقراً، وتدفعهم أكثر إلى حالة الفقر والحرمان. لذلك، يحتاج جدول أعمال التنمية على الصعيد العالمي إلى أن يتضمن تدابير لمواجهة هذه المشكلة، إذا لم نكن نرغب في تعريض التحقيق المتسارع للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ للخطر.

ونحن ندرك ما يسفر عن الكوارث الطبيعية من فقر ومعاناة إنسانية بالغة. ونتعاطف مع شعوب هايتي، وباكستان، والصين، وشيلي، وجميع البلدان الأخرى التي عاثت فيها حالات الطقس السيء خراباً. وترى سورينام أنه ينبغي لجميع الدول أن تساهم بفعالية وعلى النحو الكافي في التخفيف من عبء الاحتياجات الماسة لإخواننا سكان العالم. فهؤلاء الناس يستحقون أكثر من كلمات التعاطف؛ إنهم يستحقون أن يجري الوفاء بالوعود التي قُطعت لهم.

أخيراً، نريد أن نتشاطر الأفكار حول الأسباب الهيكلية للفقر وما يسفر عنه من تأثيرات ضارة على المجتمعات. وتعتقد حكومتي أن التعليم المتعلق بمهارات البقاء والإنتاج هو الطريقة الوحيدة للقضاء الفعال على الفقر. والأموال التي تُعطى إلى الفقراء لمجرد إرضاء الضمير هي تبذير مطلق. وعليه، نسأل أنفسنا عما إذا ينبغي أن نستمر في استعمال عبارة ''مكافحة الفقر''، أو أن نبدأ، بدلاً من ذلك، بالكلام عن السعي إلى الثراء. لذلك، فإن شعار بلدي بلغتنا هو: ''روكو أبينا، تِك يو غودو''، وهو يعني ''ابتعدوا عن الفقر، بالسعي إلى الثراء''.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سورينام على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد ديزيري ديلانو بوتيرسي، رئيس جمهورية سورينام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مالام باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا – بيساو

الرئيس بالنيابة: تستمع الجميعة الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية غينيا – بيساو.

اصطُحب السيد مالام باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرّفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مالام باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس سانها (تكلم بالبرتغالية، وقدّم الوفد النصّ بالإنكليزية): أولاً، أهنئ السيد جوزيف ديس على انتخابه لرئاسة الجمعية في هذه الدورة الخامسة والستين. وإنني مقتنع بأنّ عملنا سيُتوَّج بالنجاح، بفضل ما أثبته من كفاءة وخبرة.

وللرئيس السابق، السيد علي التريكي، أُعرب عن تنويهي بالأسلوب الحكيم الذي أدار به أعمال الجمعية أثناء دورتها الرابعة والستين.

وأوجِّه تحياتي أيضاً إلى الأمين العام، السيد بان كي – مون، وفريق الأمم المتحدة بأكمله، رجالاً ونساءً، الذين يعملون من أجلنا، ومن أجل أمم العالم وشعوبه، في جميع أركان المعمورة الأربعة، للحفاظ على الكرامة الإنسانية، التي تتمثّل فيها قِيم السلام والأمن، بما يؤدي إلى إقامة العلاقات الودّية بين الأمم والتعاون

الدولي. فلهم جميعاً، أُعرب عن احترامنا وإعجابنا على شجاعتهم وإيثارهم.

وبالمثل، أهنئ الجمعية على اتخاذها مؤخراً القرار ١/٦٥، بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بعد عشر سنوات من اعتمادها. فهذه الوثيقة الهامة ستهيّئ بالتأكيد مناخاً جديداً لتحقيق الأهداف الثمانية بحلول عام ٢٠١٥.

وأوجّه تحياتي أيضاً إلى جميع الحاضرين، بالنيابة عن شعب بلدي، الذي احتفل أمس ٢٤ أيلول/سبتمبر، بسنته السابعة والثلاثين بصفته دولةً مستقلة وذات سيادة. وقد مرّ البلد بسلسلة من التطوّرات، ولكن يتعيّن علينا الاعتراف بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، في ما يتعلق بتلبية التطلُّعات المشروعة إلى التقدّم الاجتماعي والاقتصادي. ومن شأن هذا التقدم أن يتجسَّد في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاه لشعبنا المقاتل، الذي تكلم باسمه أميلكار كابرال من هذه المنصّة قبل أكثر من ٤٠ عاماً، في بيان تاريخي لمكافحة الهيمنة الاستعمارية.

لذا، ففيما تجتمع شعوب العالم لتقييم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدورة الحالية، ولتحديد استراتيجيات جديدة لتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، تواصل غينيا - بيساو تعاملها مع العوامل الضرورية والأساسية لتحقيق الأهداف المتَّسمة بالإنصاف، والتي يستحقّها الجميع: وهي الاستقرار والسلام والأمن.

وقبل أقلّ من سنة، تعاملنا مع أحداث مأساوية، كان لها أثر كبير على صورة غينيا - بيساو الداخلية والخارجية، وأفضت إلى انتخابات رئاسية مبكّرة، أدّت، قبل سنة وسبعة أيام تماماً، إلى بداية فترة ولايتي بصفتي المسؤول عن توجيه مصير البلد. والأعمال الشائنة التي أشير إليها أُدينت بالإجماع. وقد دعم المجتمع الدولي البلد في جهوده لتحضير وإجراء الانتخابات التي اعتُبرت في النهاية حرّة ونزيهة وشفّافة، ولتوطيد السلام والأمن الداخلي في الوقت نفسه، ولا سيّما بإصلاحات الإدارة العامة، والدفاع والأمن والسلطة القضائية، مع دعم ميزانية الدولة.

وكان هناك توجُّه إيجابي في إظهار صورة البلد وفي التعامل مع التحدّيات الجديدة: أي تعزيز الحوار الداخلي والمؤسسي؛ حشد الشركاء الإنمائيين؛ تنظيم اجتماع رفيع المستوى في نيويورك؛ والتحضير لمائدة مستديرة مرتقبة للمانحين، من المقرَّر عقدها قبل نهاية هذا العام، لمناقشة تطوير غينيا - بيساو.

ومن المؤسف أنّ هذا التوجُّه شكل مفارقة مع حادث ١ نيسان/أبريل من هذا العام، الذي كان موضع إدانة طبعاً. ولم تحظَ معالجة الحادث وعواقبه بتفهُّم جميع شركاء غينيا - بيساو، مع أنه تمّت المحافظة على سلطة البلد باتساق فعال على المستويات المحلية والثنائية والإقليمية والدولية. واسمحوا لي في هذه الهيئة العالمية أن أناشد جميع شركائنا، لكي يمضوا قُدُماً بروح الصداقة والتضامن والمساعدة والتعاون ذاتها مع شعبنا ومؤسساته المنتخَبة ديمقراطياً، لأنّ بلدنا الآن، في ظروفنا الراهنة، بأمسّ الحاجة إلى هذا الدعم.

والإصلاح الذي ننشده في قطاع الدفاع والأمن لدينا، والذي سعينا إلى المساعدة الدولية من أجله، أصبح مسألة ملحّة وبالغة الحساسية. والغاية الرئيسية هي الرجال والنساء أنفسهم، الذين قايضوا قبل ٤٠ سنة شبابهم وتعليمهم - وبعبارة أخرى مستقبلهم مقابل تحريرنا الوطني: إنهم القوات المسلَّحة نفسها التي كانت موضع ثناء وإعجاب على تصميمها وشجاعتها في ترسيخ حرّية واستقلال شعبَي غينيا - بيساو والرأس الأخضر، فضلاً عن تدخُّلها في مسارح أخرى للحرب، عملاً بمهنتها الدولية. واليوم، ليس هناك هيكل ملائم لتلبية حاجاتها الأساسية، ممّا يؤدي إلى

تآكل الكرامة المكتسبة فعلا، وبالتالي إلى تهديد سلام شعبنا واستقراره ورفاهه.

وهناك اعتبار آخر، ألا وهو أن غينيا – بيساو، لديها منصة جزرية تتألف من أكثر من ٨٠ جزيرة ووحيد بحري، يوجد فيها تأثير المياه المواتية والرياح مناخ منطقة صغيرة مثالية للكثير من حيوانات العالم فيما يمكن بل أن ينبغي أن يشكل جنة حقيقية. وبدلا من ذلك، وبسبب ما يفترض أنه عجز من جانب السلطات عن ممارسة الرقابة الفعالة، يُخشى بأنها قد تصبح ملاذا للأشرار الذين يسيئون استخدام المكان ويستغلون السكان المحليين، مما يؤدي إلى حالة مؤسفة تشوه سمعتنا وقد تقوض قدرة المؤسسات الحكومية على العمل بصورة مناسبة.

وربما ترى الجمعية أن هذه الحقائق تبعث على الفزع وتستحق الإدانة. إنها مأساوية وغريبة بالكامل عن شعب بلدي. وللاستفادة من جميع أشكال التآزر التي يمكن حشدها، يقتضي الأمر استجابة إقليمية وعالمية منسقة.

ومهما يكن من أمر، نحضر في جعبتنا إلى مجموعة الدول التي نفخر بأننا جزء منها، ما يتجاوز العويل والنواح بأمل أن نلقى ردا لا يتناسب مع حجم المشاكل فحسب، بل يرتقي إلى مستوى القدرة التي أظهرتها البشرية بالفعل. إننا نقدم إسهامنا بوصفنا شعبا واثقا من نفسه، ومعبأ ومصمما، وبوصفنا شعبا فخورا بماضيه وعازما على عكس مسار الحالة الراهنة. إننا نوفر ضمانا للمشاركة المتعددة الجوانب في حوار داخلي متناغم وواسع النطاق، وهو حوار ما لبثنا أن أرسينا قواعده بصورة مشتركة مع البرلمان الغيني، وهو مبادرة بشأن الطرق الكفيلة بتوطيد دعائم السلم والتنمية. وسيتوج ذلك الحوار بعقد مؤتمر بشأن المصالحة الوطنية لإحياء الوعد بالتزام إيجابي ودائم

وعلى الرغم من الحالة الخطيرة الراهنة التي نتحمل المسؤولية الكاملة عنها، لم نخلط مطلقا بين مشاكلنا الداخلية ومشاكل أصدقائنا، ونفخر أيما فخر بعلاقاتنا الحالية المستقرة مع جيراننا. وبصورة مماثلة، نفخر بروح السلم التي يتحلى بها أبناء شعبنا والذين لم ينحوا أبدا باللائمة على الآخرين بسبب مشاكلنا. ولا يخالجهم أي شعور بالعداء نحو الآلاف من مواطني العالم الذين لا يزالون يختارون بلدنا مكانا يستقرون فيه.

وخلال فترة عدم الاستقرار حافظنا، مع ذلك، على نحو ١٥ في المائة من أراضينا بوصفها محميات طبيعية، كما شددت على ذلك بصورة خاصة المنظمات الدولية مثل اليونسكو والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وغير ذلك من المنظمات، مما يمثل إسهاما كبيرا في الوفاء بالشاغل العالمي إزاء الالتزام بالحفاظ على التوازن البيولوجي والإيكولوجي في هذه السنة الدولية للتنوع البيولوجي، وفي سياق التغير الشديد للمناخ الذي يؤثر علينا جميعا.

لذلك، ندعو على نحو عاجل إلى التضامن والدعم اللذين يمكن للدول الأعضاء تقديمها لشعبي. ونقدر ونعرب عن أحر آيات العرفان بالجميل للاهتمام الذي نلقاه من منظمتنا الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تترأسها نيجيريا، ليس في شكل مبادرات لتثبيت الاستقرار فحسب، بل أيضا الدعم المحدد لبرامج الحكومة. وبالمثل، نحيي المتابعة والاهتمام اللذين تقدمهما مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي تظهر روحا مصممة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، كما تجسد ذلك، في استعادة مناخ الثقة المفضي إلى السلام والاستقرار والتنمية.

وفي الإطار نفسه، نحيي مساهمة البرتغال والبرازيل، مرة أخرى، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لإبقاء اهتمام العالم مسلطا على إعطاء غينيا – بيساو، فرصة

أخرى. وهذا يشمل، العديد من البلدان والمؤسسات الأخرى التي تقيم معنا علاقات ترتكز على الشراكة والتعاون. وأقصد على نحو خاص، السنغال وليبيا والصين وكوبا والولايات المتحدة وفرنسا والجزائر والمغرب وجنوب أفريقيا، من بين بلدان أخرى، بالإضافة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الأمم المتحدة نفسها من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

إن البيئة الاجتماعية والسياسية الداخلية غير المستقرة التي ذكرتها تؤثر تأثيرا سلبيا على إدارة المالية العامة في بلدي، على الرغم من الجهود الكبيرة المُسلم بها على نطاق واسع. وهذا يعني أن حالتنا المالية صعبة جدا، على الرغم من بعض الانتعاش في معدلات النمو لدينا، الذي بلغ ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ و ٣,٥ في عام ٢٠٠٨.

إن الأزمة الدولية في عام ٢٠٠٩، تركت أثرا مباشرا صغيرا علينا، وسجل البلد نموا قدره ٣ في المائة بفضل موسم زراعي جيد، وقد سارعت الزيادة في أسعار السلع الأساسية الدولية في عام ٢٠٠٨ من التضخم الذي وصل إلى معدل سنوي قدره ١٠,٤ في المائة، على الرغم من أنه تراجع في عام ٢٠٠٩. والأداء الجيد في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في صادرات الكاشيو التي تمثل ٩٠ في المائة من صادراتنا، أفضى إلى تحسن في ميزان المدفوعات، بما في ذلك التبرعات.

ومهما يكن من أمر، لا يزال عبء الدين الخارجي غير مستدام. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، كان يضارع ١٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المصوب. و ٦٤٠ في المائة من صادرات السلع والخدمات. إن عدم قدرتنا على إكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أدى إلى تأخيرات تراكمية في تسديد الدين الخارجي.

وفي عام ٢٠٠٨، أبرمت الحكومة مع صندوق النقد الدولي، برنامجا لفترة ما بعد انتهاء الصراع، تم تمديدها فيما بعد إلى عام ٢٠٠٩، حيث قامت بعثات الصندوق المتعاقبة بتقييم للبرنامج، وأفادت بأنه مرض بشكل واسع. لذلك في ٧ أيار/مايو من هذا العام، أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اتفاقا مدته ثلاث سنوات مع بلدي على أساس قرض مُيسر يغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

لقد نالت الإدارة العامة في غينيا – بيساو، تقييما إيجابيا جدا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما يجسد الجهد الاستثنائي للوفاء بالغايات البرنامجية المحددة بشأن تطهير المالية العامة وتنظيم النفقات الرئيسية. لذلك، من الجوهري ألا يظهر شركاؤنا أي تردد قد يضر بالوفاء بالقرار المتعلق بمتطلبات مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

لقد أوشكنا على إنهاء العقد الأول من الألفية الذي أعلن أنه عقد العولمة، بتعزيز السلام وبهدف إقامة نظام دولي جديد. ولا يمكننا التراجع، ولا أن نظهر ضعفا أمام التحدي الذي وضعناه لأنفسنا في معالجة مشاكل مثل الهجرة والاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية والسعي إلى إيجاد استجابات لها مقبولة من الناحية الأخلاقية.

ونؤيد الجهود التي تبذل حاليا لحل الصراعات في الشرق الأوسط من خلال تعايش دولة فلسطينية مع دولة إسرائيل. إن عضويتنا في تحالف الحضارات ومجتمع الديمقراطيات بصورة خاصة، قائم على قواعد التعايش السلمي بين الأعراف والأديان وعلى أساس إعلاء شأن حقوق الإنسان.

ونؤيد الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لإعادة تأهيل هايتي، ونتابع أيضا باهتمام وحرص بالغين العملية التي ستؤدي إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن. ونأمل أن تسفر هذه

العملية عن تمثيل أكثر إنصافا للعالم وأن تكون عاملا في ارتقاء القارة الأفريقية نحو السلام والديمقراطية والتنمية.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا – بيساو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مالام باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال.

اصطحب السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أحمد: يسعدني بمناسبة انعقاد اجتماعات الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أهنئ الرئيس الجديد لهذه الدورة، السيد جوزيف ديس المعروف بحنكته السياسية وقيادته الحكيمة لمثل هذه الاجتماعات الدولية. كما يسعدني أن أشكر رئيس الدورة السابقة، السياسي المحنك الأخ الدكتور علي التريكي الذي قاد الدورة الماضية بنجاح مشهود. راجيا من الله العلي القدير أن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق، وأن تصدر عدة قرارات وتوصيات مثمرة تهدف لخدمة دول العالم وشعوبها قاطبة. كما أوجه شكري إلى الأمين العام للأمم المتحدة وذلك تقديرا لحرصه الشديد واهتمامه البالغ بالقضايا الدولية بصفة عامة، والقضية الصومالية بصفة خاصة.

تنعقد هذه الاجتماعات في مثل هذا الوقت من كل عام بحضور قادة دول العالم وممثليها، لدراسة ما استجد في العالم من تطورات إيجابية تستحق الإشادة والوقوف عندها أو صعوبات ومشاكل طارئة لا بد من دراستها ومعرفة أسبابها من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.

اليوم تأتي هذه الاجتماعات في وقت عصيب جدا حيث يتعرض العالم لعدد من الأزمات العالمية منها الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية التي عصفت بكثير من أرجاء العالم والحروب الدموية التي تهدد الاستقرار والسلم الدوليين، وقضايا عالمية أخرى تتطلب من الجمعية العامة حلولا سريعة وخطوات جادة تتضمن أنسب الطرق لمواجهتها وبلورة استراتيجيات تؤدي إلى حلها والوقاية منها في المستقبل.

وفي عصرنا الحالي، الذي يوصف بأنه عصر العلم والتكنولوجيا المتطورة، نواجه تحديات جمة تحاصر الإنسان من جميع الجهات وتسبب له مخاطر بيئية ناجمة عن التغير المناخي والاحترار العالمي وذلك مثل الفيضانات المدمرة والانجرافات الأرضية وحرائق الغابات، والزلازل، والتصحر والجفاف، والعواصف الثلجية، وغيرها. وكل تلك المخاطر البيئية عصفت مؤخرا بكثير من بلدان العالم وكان آخرها الفيضانات التي ضربت باكستان والصين بالإضافة إلى حرائق الغابات المدمرة في روسيا وبعض دول العالم الأخرى. وفي الحقيقة، إننا نشعر بألم شديد تجاه هذه الكوارث الطبيعية التي أصابت هذه البلدان، لذلك فإن علينا أن نتضامن معهما ونقدم لهما كل ما يمكن تقديمه ونتقاسم معهما الهموم والأحزان ونبعث لهما تعازينا وشعورنا الإنساني بالأسى مما حدث لهم.

قبل عدة قرون مضت كانت شعوب العالم تتألم من هول الاستعباد والظلم والقهر والاستبداد والاستعمار واعتداء القوي على الضعيف والحروب المتتالية التي أتت على الأخضر واليابس، فخرجت على أنقاض الحرب العالمية الثانية ومن خلال إرادة الدول المنتصرة، فكرة تأسيس هذا الصرح الأممي، الذي نستظل به اليوم، في عام ١٩٤٥ من أجل إرساء قواعد الأمن والسلام وتأكيد حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، والعدل وحرية الفكر والتعبير ولكن ينبغي أن نسأل أنفسنا اليوم عما يجري في أطراف العالم بعد ٦٥ عاما من تأسيس الأمم المتحدة ونقول: هل يعيش العالم في أمن وسلام؟ وهل تحقق للإنسان ما كان يحلم به من رغد العيش والتطور والازدهار؟ والجواب كلا لأننا نرى اليوم عجلة الحروب المدمرة تدور في كثير من بقاع الأرض والملايين من شعوب العالم تكتوي بنيرانها، كما أن الإرهاب الدولي يشعل نار الفتنة في كثير من دول العالم خاصة دول العالم الثالث.

وجمهورية الصومال، بصفتها الحلقة الأضعف تعاني أسوأ أنواع الإرهاب الدولي المتمثل في تنظيم القاعدة وحركة الشباب المتطرفة، ومجموعات أخرى من المجرمين الدوليين الأجانب المساندين لحركة الشباب، والتي تتلقى الدعم والمساندة من قِبل القاعدة تلك الحركة التي تفتخر بأنها هي المسؤولة عن كل الأفعال الوحشية التي ارتكبت في فندق شامو في مقديشو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في حفل تخرج جامعة البنادر والتي راح ضحيتها العشرات من الأطباء الجدد – الذين كان الشعب الصومالي في أمس الحاجة إليهم – وأساتذتهم، والوزراء، وأولياء أمور الطلبة وغيرهم من ضيوف الشرف. ومن الانفجارات المروعة، تفجيرات بلدوين وفندق مني ومقر قوات الاتحاد الأفريقي في مقديشو، ثم الانفجاران اللذان هزا مدينة كمبالا في أوغندا وأوديا بحياة ما يزيد عن سبعين شخصا من الأبرياء، الذين جاءوا ليشاهدوا مباراة في كأس العالم، والتي كانت تجري في جنوب أفريقيا.

إن ما ترتكبه حركة الشباب وأنصارها من القاعدة من مجازر رهيبة وجرائم وحشية لأمر تتقزز منه النفوس السليمة ويتألم منه الضمير الإنساني الحي، حيث أن هذه الحركة اعتادت أن تقوم بشكل شبه يومي وعلى مرأى ومسمع من الناس وفي الميادين العامة وأماكن العبادة في العاصمة مقديشو وغيرها من المدن الصومالية الأخرى، بقتل الأبرياء من الشعب الصومالي المسالم، وذبحهم وبتر أعضائهم مثل اليدين والرجلين والألسن والشفاه والآذان، بل وأحيانا ترتكب هذه الحركات الإرهابية جرائم شنيعة في حق الإنسانية إذ يفصلون رؤوس الضحايا عن بقية الجسد ثم يضعونها في مكان آخر. وكما استباحوا الدماء، استباحوا الأعراض والأموال.

إن هذه الحركة لا تؤمن بالصومال كوطن كما أنها ضد تشكيل حكومة وطنية في الصومال، وإنما تهدف إلى أن تؤسس في منطقة القرن الأفريقي وكرا إرهابيا تديره حركة القاعدة وتطلق سهامها الإرهابية على جميع الجهات، وخاصة المحيط الصومالي، من الممرات المائية للملاحة الدولية، ومن دول الجوار ثم على العالم بأسره. وإلى جانب الإرهاب البري، هناك إرهاب من نوع آخر يهدد الملاحة والتجارة العالمية، يرتكبه قراصنة البحر في المحيط الهندي والبحر الأحمر – ذلك الخطر الذي يمارسه القراصنة وتسانده الحركات المتطرفة في العالم. إن الإرهاب البحري لا يقل خطورة عما ترتكبه الحركات الإرهابية في البر إذ أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعرض بواخرها للاختطاف والابتزاز ودفع الملايين للقراصنة الذين اعتادوا مهاجمة السفن والبواخر المحملة بالبضائع التجارية العالمية وترويع ركابها ثم فرض الفدية على مالكي هذه السفن. ووفي الوقت الذي تجوب فيه الأساطيل الحربية جنبات المحيط الهندي، يظل العالم

عاجزا عن مواجهة هذا الخطر الداهم واستئصاله من جذوره. وهناك علاقة وثيقة بين القراصنة وبين الحركات المتطرفة المسلحة في الصومال، وقد يتطور الأمر في أي وقت من الأوقات إلى تفجير السفن وقتل ركابها بدل طلب الفدية منها.

إن حل هذه المشكلة مرتبط ارتباطا وثيقا بإيجاد حل للمسألة الصومالية التي طال أمدها وازدادت صعوبة حلها لأن أصل المشكلة من البر الصومالي وليس من البحر. وأي حل جزئي لا يشمل حل المسألة الصومالية ككل لن يكتب له النجاح مهما تكن الجهة المنفذة له قوية وفعالة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي هذا الإطار، أود أن ألفت أنظار العالم إلى مسألة هي أخطر على الشعب الصومالي من القرصنة على المدى البعيد والقريب، وهي صيد الأسماك غير القانوني في المياه الإقليمية الصومالية وإلقاء ودفن النفايات السامة في السواحل الصومالية، مما يكون له تأثير خطير على صحة الإنسان الصومالي وسلامة بيئته. وقد ظهرت أعراض وأمراض لم تكن معهودة في الصومال.

ولما كان من وظائف الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة البؤر المتوترة في العالم التي تهدد الأمن والسلام الدوليين، فإننا نناشد قادة دول العالم أن يقفوا وقفة رجل واحد ويواجهوا تحديات الإرهاب الدولي – الذي منه حركة القاعدة والشباب – والجرائم المنظمة ويستأصلوه حتى لا يستفحل داؤه ويصعب علاجه مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي تباطؤ أو تساهل معه سيعطي الفرصة للإرهاب ويطيل أجله المحدود. كما ينبغي لنا حل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تغذي الإرهاب الذي يستغلها حلا جذريا، سواء كان على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

في أعقاب خلافات استمرت لعدة سنوات توصل الصوماليون الذين اجتمعوا في جيبوتي إلى اتفاق باركه المجتمع الدولي، وتشكلت على إثره حكومة صومالية ذات قاعدة عريضة تكونت من كل الفئات المتصارعة والتي شاركت في مؤتمر جيبوتي للسلام، ولكن هذه الحكومة قد ورثت تركة ثقيلة وعراقيل جمة يصعب تجاوزها غير أنها تمكنت من تحمل تلك التركة وما زالت تجابه صراعا مريرا ضد القوى المعادية مثل القاعدة والمتحالفين معها من الشباب وحزب الإسلام.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الصومالية التي لا تزال في عامها الثاني قد نجحت في التصدي والصمود أمام ضربات الأعداء وعقد اتفاقيات ومصالحات مع بعض أعضاء حزب الإسلام وجماعة أهل السنة والجماعة، فتحقق للحكومة الصومالية بعض مما كانت تصبو إليه وضمت في تشكيلتها الجديدة بعد التعديل الوزاري الأخير أعضاء من جماعة أهل السنة والجماعة الذين أسندت إليهم مناصب وزارية هامة جدا في التشكيلة الحالية. وأود أن أعلن من على هذا المنبر أن استكمال المصالحة الوطنية التي تحققت في جيبوتي ما زال خيارا استراتيجيا بالنسبة لنا، وما زالت أيدينا ممدودة لتصافح كل من يريد أن يعم الأمن والسلام في ربوع الصومال.

ولم تكتف الحكومة الصومالية بهذا الجانب، بل وضعت خططا استراتيجية، سياسية وأمنية واجتماعية كان من بينها وضع ميزانية عامة لعام ٢٠١٠ تضم في بنودها كل المسارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإدارة أعمال الدولة وإعادة الإعمار، وإعادة بناء هياكل الدولة من وزارات ومؤسسات وهيئات اقتصادية كالبنك المركزي وتشجيع التجارة والتعامل باقتصاد السوق الحر، وإيصال المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية للمحتاجين الصوماليين الفارين من الحروب والكوارث الطبيعية الناجمة عن

الفيضانات النهرية حينا وعن الجفاف والتصحر حينا آخر، وإن كان تنفيذ هذا البند قد أصبح من الصعوبة بمكان لأن حركة الشباب قد منعت وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها، بل منعت الهيئات الإنسانية من توزيع المواد الغذائية ونهبت ممتلكاتها، حيث استولت على السيارات المحملة بالمواد التموينية المرسلة إلى المحتاجين.

وتشمل هذه الخطط أيضا إتاحة الفرصة أمام الشباب وتمكينه لتولي مسؤولية القيادة وتأهيله تأهيلا جيدا يجعله قادرا على إدارة المؤسسات الحكومية، ورفع كفاءة الموظفين الحكوميين وغرس روح التضحية من أجل الوطن في نفوسهم والتفاني في العمل والالتزام بالشفافية الإدارية، وبناء المؤسسات الأمنية وتدريب الكادر الأمني من رجال الشرطة والأمن العام من أجل حماية الشعب الصومالي واستقلاله ووحدة ترابه، ووضع دستور دائم يكون أساسا للقوانين ويرسخ دعائم الديمقراطية ويؤكد ممارسة الحريات الأساسية للإنسان – ذلك الدستور الذي سوف يُعرض على الشعب للاستفتاء عليه في أقرب فرصة ممكنة وإجازته للعمل به، وإحياء المؤسسات القضائية وتدريب كوادرها من رجال القضاء ومساعديهم وترميم بناياتها المهدمة وإقامة المراكز الداعمة لها كمراكز الشرطة والمباحث الجنائية ومصلحة السجون، وإيجاد جو ملائم للحوار والمصالحة والجلوس على مائدة المفاوضات ووقف العنف المستمر في الصومال لما يزيد عن عقدين وإصلاح ذات البين والعمل الجماعي من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال، وإنهاء الخلافات الداخلية التي يمكن أن تندلع بين المؤسسات الوطنية من حين لآخر.

كانت تلك البنود جزءا يسيرا اخترناه من النقاط الهامة التي تناولتها استراتيجية الحكومة الصومالية، ولكن تنفيذ بعض تلك البنود لاقى صعوبات وعراقيل، معظمها يعود إلى قلة الإمكانيات المتاحة للحكومة الصومالية والنقص في الموارد المالية والخبرة اللازمة لتنفيذ ذلك. واليوم ومن على هذا المنبر وأمام قادة دول العالم، أناشد المجتمع الدولي أن يبادر مجددا ويهب لوقف التريف الدموي في الصومال ويقدم لبلادنا الإسعافات الأولية اللازمة لإنقاذ المواطنين والحكومة الصومالية وخاصة في المجالات الآتية.

أولا، في المجال الأمني، تسليح وتدريب القوات الأمنية الصومالية تدريبا فعالا يؤهلها أن تمتلك زمام المبادرة الأمنية في البلاد وتوفير رواتب لها وكذلك الرعاية الصحية، بحيث تكون قادرة على حماية المواطنين الصوماليين وفرض السيطرة الأمنية وبسط سلطة الحكومة على طول البلاد وعرضها.

ثانيا، تعزيز قوات الاتحاد الأفريقي ودعمها بقوات إضافية.

ثالثا، وضع استراتيجية عسكرية أخرى تقوم بتنفيذها الأمم المتحدة وتتضمن إرسال قوات دولية إلى الصومال هدفها إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع البلاد.

رابعا، إصدار توجيهات إلى مجلس الأمن لاعتماد قرارات تتضمن تخليص الصومال وتحريره من عناصر القاعدة وجميع الحركات الإرهابية التي لا تريد أن يعود الأمن والاستقرار إلى الصومال. وفي المجال السياسي، مواصلة دعم الحكومة واستمرار التأييد الدولي الذي تحظى به في الوقت الحاضر لتكون الحكومة نقطة ارتكاز واتصال بين الفرقاء الصوماليين والمجتمع الدولي، ودعمها بالإمكانيات المالية التي تمكنها من أداء واجباتها الموكلة إليها ودعم ميزانية الحكومة الصومالية حتى تقف على قدميها وتتمكن من تشغيل المؤسسات الاقتصادية وبسط سيطرتها على عموم البلاد.

خامسا، مساعدة الحكومة الصومالية في إعادة البنية التحتية التي دمرتها الحروب الأهلية والمساهمة في إعادة إعمار وتأهيل المؤسسات الخدمية للشعب الصومالي مثل المدارس

والمستشفيات والمراكز التعليمية وتطوير الاقتصاد الصومالي وتنمية مؤسساته المتعثرة.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى المجتمع الدولي الذي بذل جهودا يشكر عليها في سبيل إعادة الأمن والاستقرار في الصومال وأن أناشده مجددا وأقول له إن ما بذل حتى الآن لا يرقى إلى مستوى إنقاذ بلد كالصومال، هذا البلد الذي فقد كل شيء من البنية التحتية من مؤسسات الدولة. ولذلك، نرجو من المجتمع الدولي المتمثل هنا في الأمم المتحدة أن يؤدي واجبه الإنساني تجاه الشعب الصومالي ويساعده في إنهاء معاناته التي دخلت عامها الحادي والعشرين والالتزام بتنفيذ وعوده التي قطعها على نفسها وتحويل قراراته وتوصياته السابقة والحالية إلى أفعال قابلة للتنفيذ.

كما أود أن أشكر بصفة خاصة حكومتي أوغندا وبوروندي اللتين أرسلتا إلى الصومال أبناءهما الجنود من أجل تهدئة الأوضاع في الصومال. كما أشكر حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا والدول العربية الشقيقة والاتحاد الأوروبي، وكذلك الاتحاد الأفريقي، هذه الدول التي ساهمت في إعادة الأمن والاستقرار.

والشكر، كل الشكر، موصول إلى المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة. ونحن نتمنى أن ننجح جميعا في إعادة الأمن والاستقرار في وقت قصير لأن إطالة أمد معاناة الشعب الصومالي شيء غير مقبول في الوقت الحالي.

وفي الختام، أرجو من الله العلي القدير أن تكلل أعمال هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة بالنجاح والتوفيق، وأن يحضر الصومال الدورة القادمة إلى هذا المنبر وقد حُلت أزمته المزمنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أتوجه بالشكر إلى رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية بجمهورية الصومال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية بجمهورية الصومال، إلى خارج الجمعية العامة.

خطاب السيد حارث سيلادجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد السيد حارث سيلادجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حارث سيلادجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سيلادجيتش (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للسيد علي عبد السلام التريكي على اضطلاعه باقتدار برئاسة هذه الهيئة خلال العام الماضي، وأن أهنئ السيد جوزيف ديس على انتخابه رئيساً جديداً للجمعية العامة.

قبل خمسة عشر عاماً، وضع اتفاق دايتون نهاية للعدوان على البوسنة والهرسك وجلب لها السلام. وقد قطع بلدي، منذئذ، شوطا طويلا، ومن واجبي أن أتقدم بالشكر إلى الحكومات والمنظمات والأفراد الذين قدموا لنا المساعدة خلال سفرنا على هذا الطريق.

حين طلبنا من الجمعية العامة أن تدعمنا لشغل عضوية مجلس الأمن، شرّفتنا بتأييد كاد أن يكون بالإجماع، ونحن نشكرها على ذلك. ويثبت ذلك التأييد أن الجمعية تقدر البوسنة والهرسك تقديراً كبيراً، ونحن فخورون بذلك. وبوصفنا عضواً بمجلس الأمن، فإننا نبذل قصارى جهدنا لكي نكون على قدر توقعات الجمعية، وأن نوفيها ثقتها بنا.

وبفضل المساعدات الكريمة التي قدمها العديد من الحكومات الممثلة هنا، استطاعت البوسنة والهرسك أن تكمل العملية الرئيسية لإعادة الإعمار بسرعة نسبياً، وبخاصة إذا وضعنا في الاعتبار مستوى الدمار الذي حدث. بيد أن إعادة بناء مجتمعنا المنكوب أظهرت أنها أكثر صعوبة بكثير. فخلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، استُخدمت القوة بشكل متعمد لتمزيق مجتمع قديم قدمَ الدهر، ومتعدد الثقافات في البوسنة والهرسك. واضطر نصف سكان البوسنة والهرسك إلى ترك منازلهم لكي ينجوا بأرواحهم. وظل نحو مليون وثلاثمائة ألف منهم خارج البوسنة والهرسك. وكان وضع العوائق بشكل منهجي هو السبب في فشل برامج عودتهم، ولا يزال يشكل عائقاً لمن يريدون العودة. أما الذين تمكنوا من العودة إلى منازلهم، فإنهم يواجهون في غالب الأحيان جدران الحصار أو الانتهاك الواضح لحقوقهم. وقد أدى ذلك إلى أن تكون استعادة مجتمعنا التعددي هي المهمة الأصعب التي تواجهنا.

لكن يظل الأمل قائما في أن ترسي التعديلات الدستورية المقبلة أساساً للجيل الجديد ليتمكن من رأب الانقسامات. وبالرغم من كل ما حدث، فإننا سنستمر في إحياء الشخصية التعددية وروح التسامح لمجتمعنا، لأننا نؤمن بقوة بأن التعددية الثقافية هي أثمن كنوز البشرية.

ويمكن أن يكون الاقتصاد المعافى أداة قوية لبلوغ ذلك الهدف. والبوسنة والهرسك بلد غني بالمياه، وبغيرها من موارد توليد الطاقة. وقد قمنا بإعداد الدراسات، ودعونا المستثمرين الدوليين إلى المشاركة في تطوير هذه الموارد. وعند اكتمال هذه المشاريع، ستكون المحرك لاقتصادنا، وستمكننا من إحراز التقدم في المجالات الأخرى، مثل الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

ونحن مستمرون في تطوير بنيتنا التحتية ومواردنا الزراعية، لكن ليس بالوتيرة المطلوبة. وبالرغم من التحسن العام الذي طرأ على نظامنا التعليمي، فإنه يظل في بعض الجوانب أسيراً للنفوذ السياسي الانقسامي. من جانب آخر، تمخض ازدياد أنشطتنا التجارية عن تحسين علاقتنا ببلدان المنطقة. ويمكن فتح الباب لفرص كبيرة بالتعاون الإقليمي الأشد تكثيفاً والأكثر ثقة.

إن الشباب، كما هو الحال في المجتمعات الأخرى، هم أعظم مواردنا. وسواء كانوا متعلمين في الداخل أو في الخارج، فإنهم مستعدون للاضطلاع بالمسؤولية حين يكون اقتصادنا قادراً على استيعاب مهاراتهم ومواهبهم. وأنا على ثقة بأن فرص التوظيف ستزداد خلال السنوات المقبلة بالتناسب مع تطوير الموارد غير المستغلة في البوسنة والهرسك.

ويُنظر إلى الإصلاح الدفاعي عادة على أنه واحد من أكبر النجاحات التي حققناها بعد اتفاق دايتون، لأنه أفضى إلى إنشاء قوات مسلحة موحدة وحديثة. وهنا مرة أخرى يجب أن نعرب عن تقديرنا لأصدقائنا وحلفائنا الذين لولا مساعداتهم لما صار هذا الإنجاز ممكناً. وفي وقت وجيز، تمكنت قواتنا المسلحة من أن تكسب ثقة الأمم المتحدة واحترامها من خلال مشاركتها في بعثات حفظ السلام.

وكما هو الحال في كل مكان، يرغب مواطنو البوسنة والهرسك في السلام والاستقرار والازدهار، بالإضافة إلى مستقبل أفضل لهم ولأطفالهم. وثمة إمكانات كبيرة للتنمية، وفرص يمكن اغتنامها.

نعم، ثمة أسباب للتفاؤل، لكن هناك أيضاً أسباب للقلق.

فتقدمنا تعوقه بقايا أولئك الذين لا يزالون يؤمنون بضرورة إنجاز البرنامج السياسي الذي تسبب في الكارثة ليس في البوسنة والهرسك فحسب بل في المنطقة قاطبة. وباختصار، يعتقدون أن العالم قد نسي الفظاعات التي ارتكبت ضد السكان المدنيين، ومعسكرات الاعتقال، ومعسكرات الاغتصاب والإبادة الجماعية. فبعد مقتل مئات الآلاف من المدنيين من غير الصرب وطردهم من أحد أجزاء البوسنة والهرسك، ها هم الآن يطالبون علنا بانفصال ذلك الجزء. ويأملون ويأملون بل يحلمون، كما يقولون، بأن العالم سيعترف بطريقة ما بذلك الكيان باعتباره دولة مستقلة. وبدلاً من أن يشعروا بالعار، يستعد أتباع ميلوزيفيتش وكرادزيتش وراتكو ملاديتش الآن للقدوم ليطلبوا من المجتمع الدولي أن يكافئ الإبادة الجماعية في سريبرينتشا، وبريجيدور، وزفورنيك، وسراييفو، وموستار، وغيرها من مواقع الجرائم الفظيعة التي يحاكم بسببها كرادزيتش في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. أي لحظة من لحظات اللاإنسانية ستكون تلك اللحظة!

بالطبع لن ينجحوا. فلن يكون بوسعهم التعويل بعد الآن على قوة جيوش سلوبودان ميلوزيفيتش، لأن تلك الجيوش قد هزمها كفاحنا البطولي. وهم لا يعولون، كما يقولون، على الظروف الجيوسياسية المواتية. لكن ثمة شيء واحد لم يضعوه في الحسبان، شأنهم في ذلك شأن ميلوزوفيتش، ألا وهو أن البوسنة سيكون لها من يحميها.

غير أنهم سيستمرون في إعاقة تقدم البوسنة والهرسك، وسيستمرون في زعزعة استقرار المنطقة. لقد استلهموا استجابة المجتمع الدولي غير الكافية، وهم يقومون باختبار صبره على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية. لذا فإن عزمنا الجماعي على الحيلولة دون التصعيد وفتح جروح جديدة في البوسنة والهرسك يتعرض للاختبار مرة أخرى. ويجب ألا نفشل هذه المرة.

وفيما عدا هذا الجانب المتعلق بحب المغامرة، أعتقد وأعلم أن قطار التقدم لا يمكن أن يتوقف ولن يتم إيقافه. ولا يساورني أي شك في أن البوسنة والهرسك ومنطقتنا برمتها ستحافظ على استقرارها وستبلغ الازدهار في السنوات المقبلة، وستحقق بالتالي أحلام ورغبات كل واحد من مواطنينا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أتقدم بالشكر إلى رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب حارث زيلادجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

خطاب السيد بورت باهور، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد بوروت باهور، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد بوروت باهور، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد باهور (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بالفعل أن أخاطب الجمعية العامة لأول مرة بصفتي رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا. وأؤكد مجددا التزام بلدي بالأمم المتحدة وميثاقها.

وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونحن جميعاً نعول على حكمتكم السياسية وخبرتكم، وأؤكد لكم دعم بلدي الكامل خلال الأسابيع والشهور المقبلة.

خلال السنوات القليلة الماضية، تكلم العديد من القادة الوطنيين في هذه الجمعية نفسها عن التحديات العالمية الجديدة التي تهدد أمننا وازدهارنا وحريتنا. وثمة توافق عام في الآراء على أن هناك حاجة إلى عمل عالمي أكثر فعالية وتنسيقاً من أجل التصدي لهذه التحديات. وبالنسبة لسلوفينيا، فتعزيز الحوكمة العالمية يعني تجديد التزامنا المشترك بتعددية الأطراف ومبادئها المتعلقة بالإدماج والشرعية والشفافية.

يجب أن تحتفظ الأمم المتحدة بمكانها في قلب هياكل الحوكمة العالمية. بيد أن المنظمة بحاجة أيضاً إلى أن تتكيف مع الحقائق المعاصرة لعالم مترابط ومع التحديات والتهديدات الجديدة الناتجة عن ذلك. قد استهين بإصلاح الأمم المتحدة، كما قال العديد من زملائي فعلا، لفترة طالت أكثر مما ينبغي. ومن الواضح أن تشكيلة مجلس الأمن قد عفا عليها الزمن؛ ويحتاج عمل الجمعية العامة إلى التنشيط. ومن شأن إحراز التقدم في إصلاح حفظ السلام أن يعزز كل أنشطة الأمم المتحدة الأخرى المرتبطة بصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام في فترات ما بعد الصراعات.

ويجب أن تتواصل إصلاحات النظم الاقتصادية والمالية العالمية بوتيرة أسرع، لتجسد الاحتياجات الإنمائية العالمية. ويجب أن تهدف مساعينا إلى زيادة المساءلة والمسؤولية والتضامن، مع مراعاة تعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها على نحو أفضل وينبغي إشراكها بشكل كامل في الاستجابة الدولية للأزمات. ويجب أن نبني معاً عالماً لا تكون فيه المؤشرات الاقتصادية هي المقياس الوحيد لرخاء المجتمع. فالقيم الإنسانية والاجتماعية والبيئية يجب أيضاً أن تكون عناصر رئيسية في معاييرنا. وفي هذا الصدد، أحث على توثيق التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وبين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين في إيجاد أفضل الاستجابات للأزمات ومعالجة احتياجات أشد الفئات ضعفاً.

ومن المؤسف أننا، بسبب التطورات الواسعة النطاق، لا نزال نواجه تحدياً أكبر من حيث تغير المناخ.

وفي الحقيقة، كان العام الماضي عام الفرص الضائعة. غير أن هذا ينبغي ألا يكون سببا لتقليل طموحاتنا. إن تغير المناخ أمر حقيقي، وفقدان التنوع البيولوجي غير مسبوق وتشعر بالفعل شعوب كثيرة جدا في جميع أنحاء العالم بأثارهما. وفي بعض الحالات، فإن وجود فرادي البلدان، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في حد ذاته، معرض للخطر. ولا بد أن نعمل هذا العام بشكل أفضل، وأن نفعل المزيد في كانكون للتوصل إلى اتفاق مناخي شامل لما بعد عام ٢٠١٢ من شأنه أن يحد من الاحترار العالمي إلى ما يقل عن درجتين مئويتين، كما ورد في اتفاق كوبنهاغن، ويحسن التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. إن مسؤولياتنا تتباين، لكن يجب أن نضطلع جميعا بنصيبنا من العبء المشترك.

بعد سقوط حائط برلين، قررت بلدان أوروبا الغربية فتح صفوفها أمام دول وسط وشرق أوروبا. وقد كان هذا القرار أساسيا لبناء أوروبا الحديثة ذات القيم الديمقراطية الأساسية. وكان خيار توسيع المؤسسات الأوروبية الأطلسية بالتالي خيارا من أجل الاستقرار في القارة.

وللأسف، نحت الأزمة المالية والاقتصادية والمناقشات الدولية في دول أوروبية كثيرة جانبا بعض المواضيع المهمة وذات الأهمية الاستراتيجية للقارة ككل. ومن بينها، الحاجة

إلى عملية توسيع مستمرة للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. لذلك أود أن أشدد على ضرورة الوفاء بالالتزام بالتوسع صوب غرب البلقان، خصوصا أن الحالة في المنطقة تغيرت اليوم إلى الأفضل. لقد تحقق تقدم واضح وملموس.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن هذه الجمعية العامة اتخذت قبل مجرد أسبوعين القرار ٢٩٨/٦٤ بتوافق الآراء، يقر بمضمون فتوى محكمة العدل الدولية، التي جاءت استجابة لطلب قدم بشأن مسألة إعلان استقلال كوسوفو. ويسعدني بشكل خاص أن القرار مهد الطريق أمام الحوار، الذي أبدى الاتحاد الأوروبي الاستعداد لتيسيره. وتقع على عاتق القادة المنتخبين ديمقراطيا في بلدان غرب البلقان مسؤولية تاريخية للسعي إلى المصالحة وإعادة بناء الثقة المتبادلة.

لذلك قررت، بغية تعزيز الثقة اللازمة، مع رئيس وزراء كرواتيا إطلاق ما يسمى بعملية بردو قبل عدة أشهر في سلوفينيا. وأعتقد أن نتائج وتداعيات هذا القرار جيدة جدا حتى الآن. وهدفنا هو تشجيع الحوار والتعاون بين القادة السياسيين بغية مناقشة الدعم المتبادل وقطع المزيد من الخطوات على درب التكامل الأوروبي الأطلسي للمنطقة بأسرها. وأعتقد أننا على المسار الصحيح، وسنواصل العمل في هذا الاتجاه.

وتضطلع سلوفينيا بدور فعال في المجتمع الدولي، وهي تأخذ مسؤولياتها على محمل الجد. لذلك أود أن أؤكد مرة أخرى على التزامنا بترشيحنا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، في الانتخابات المقرر أن تعقد العام القادم في هذه الجمعية العامة. وترى سلوفينيا في ترشيحها فرصة للإسهام بدرجة أكبر في صون السلم والأمن الدوليين، والتسوية السلمية للنزاعات. ونعتزم الاستفادة من التزاماتنا وخبراتنا الدولية المكتسبة في السنوات الأخيرة. ونحن ملتزمون بإعلاء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وما برحنا نعزز الحوار الدولي المفتوح والشفاف وفقا لروح التعاون وبناء التوافق في الآراء.

ولذلك يؤكد ترشيحنا الأهمية الكبرى التي تعلقها سلوفينيا على دور الأمم المتحدة في عالم يتزايد ترابطا وتعقيدا. وإضافة إلى ذلك، فإنه يشير إلى رغبة سلوفينيا في استغلال خبرتها الثرية المتعددة الأطراف لتعزيز أهداف ومبادئ هذه المنظمة الدولية العالمية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تشرفي، بصفتي رئيس وزراء سلوفينيا، بأن أحضر في هذه الجمعية. لقد صقلت ظروف تاريخية استثنائية تطور بلدي، الذي يعلق بالتالي أهمية كبرى على مواصلة تعزيز المقاصد والمبادئ السامية للعلاقات الدولية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. لذلك يسعدني بشكل خاص أن أشارك في هذه المناقشة العامة المكرسة لإعادة تأكيد الدور المحوري لهذه المنظمة في الحوكمة العالمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بوروت باهور، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيه سقراطيس، رئيس وزراء جمهورية البرتغال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية البرتغال.

اصطحب السيد جوزيه سقراطيس، رئيس وزراء جمهورية البرتغال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد جوزيه سقراطيس، رئيس وزراء جمهورية البرتغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سقراطيس (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. إن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي لهيكل الأمم المتحدة. هنا تمثل الدول الأعضاء تمثيلا حقيقيا ولكل منها صوت، بغض النظر عن مساحتها أو عدد سكانها أو قوتها الاقتصادية. هنا، تصنع القرارات المركزية التي تحدد مهام الأجهزة الأخرى.

هنا، نحن جميعا أعضاء دائمون، نجسد مبدأ المساواة من حيث السيادة بين جميع الدول.

هنا، في الجمعية العامة، تسترشد البرتغال بهدف بذل قصارى جهدها لتعزيز الأمم المتحدة. لا توجد بدائل حقيقية للمنظمة. إن دورها الفريد في إدارة العلاقات الدولية أصبح واضحا أكثر من أي وقت مضى، وواجبنا هو مواصلة تعزيز هذا الدور بغية تحقيق تعزيز تدريجي ومتين للأمم المتحدة. وأكرر، ليس هناك آليات بديلة للأمم المتحدة. من هذا المنطلق، ينبغي أن تعمل جميع الدول الأعضاء لتنشيط المنظمة.

وتسترشد البرتغال بمبادئ الاستقلال الوطني واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع الدول والحلول السلمية للصراعات والتعاون الدولي باعتبارها العناصر الرئيسية للنهوض بتنمية وتقدم البشر. وهذه المبادئ جميعا ينص عليها دستور البرتغال.

وهي أيضا مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أشدد على بعض منها، باتت اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى: صون السلم والأمن الدوليين وتنمية وتقدم جميع الشعوب وتعزيز العلاقات الودية بين الأمم على أساس المساواة من حيث السيادة، وتحقيق التعاون الدولي في حل الأزمات الاقتصادية والثقافية والإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

من المؤكد أن صون السلم والأمن الدوليين، هو أحد أسمى أهدافنا. إن الميثاق يحدد لنا الطريقة التي ينبغي لنا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نتبعها لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وكيفية الاستجابة إلى أعمال العدوان والانتهاكات الأخرى لمبادئنا العالمية.

وما برحت البرتغال تساهم بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأوقيانوسيا. وكانت جهودها دوما عالمية وسخية. وشارك عشرات الآلاف من البرتغاليين في عمليات السلام. ونحن الآن متواجدون في أماكن مختلفة مثل أفغانستان وجنوب لبنان وتيمور – ليشتي وغرب البلقان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات الأخرى حسب مواردنا، وفي أحيان كثيرة، بما يتجاوز حجمنا. ومع ذلك، نواصل عمل ذلك بقناعة راسخة بأن الأمن الجماعي يتطلب بذل جهد جماعي. وعلاوة على ذلك، بإمكان الأمم المتحدة مواصلة التعويل على الإسهام البرتغالي في هذا الجهد الجماعي.

وبالنظر إلى التحدي الراهن، أود أن أشير إلى الحالة في الشرق الأوسط، وهو صراع يشمل تأثيرات سلبية كثيرة على العلاقات بين عدة شعوب وثقافات. وسيكون العام القادم حاسما لعملية السلام. والخيار واضح: السلام أو العودة إلى انعدام الاستقرار.

ونرحب باستئناف المفاوضات المباشرة الرامية إلى التوصل إلى حل يرتكز على دولتين. وعلينا جميعا أن نبذل

جهودا مشتركة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا تتوافر لها مقومات الحياة وتعيش جنبا إلى جنب، في سلام وأمن متبادلين، مع دولة إسرائيل.

أود أيضا أن أشير إلى أفغانستان التي قطع فيها المجتمع الدولي التزاما ثابتا بدعم التعمير والتنمية. ويجب تكملة نتائج مؤتمر كابول خلال مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي القادم في لشبونة، بغية كفالة عملية انتقال مستدامة، بقيادة الأفغان أنفسهم أساسا.

ويتطلب السلم والأمن الدوليين إجراء فعالا متعدد الأطراف فيما بين أجهزة الأمم المتحدة. ولا بد أن تستند التعددية الفعالة إلى هياكل عمل ترضى بها كل دولة عضو. والأمم المتحدة لا غنى عنها. فهي وحدها القادرة على التصدي للتهديدات العالمية، وهي وحدها التي تملك القدرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية الشديدة، كما شهدنا في عدة حالات مؤخرا، مثل الزلزال في هايتي أو الفيضانات في باكستان، وهي وحدها التي تستطيع إيواء وإطعام ملايين اللاجئين بفعالية في أنحاء العالم، بفضل العمل الممتاز الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بقيادة أنطونيو غوتيريس، أحد أبرز القادة السياسيين البرتغاليين.

ومن الملح بصفة خاصة إصلاح الأمم المتحدة وتكييفها مع الحقائق الدولية الراهنة. ولا بد أن يستند أي إصلاح إلى الأهداف التي ألهمت إنشاءها. ويجب الحفاظ على مكانتها المحورية في قلب الهيكل الدولي، لأن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي لا يشعر أحد فيه بالاستبعاد، والهيئة الوحيدة التي تتمتع فيها جميع الدول، بما في ذلك البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، بصوت ورأي في حل المشاكل العالمية.

لقد كان إنشاء لجنة بناء السلام – وهي فكرة طرحتها البرتغال – خطوة مهمة في عملية الإصلاح. لكن علينا أيضا أن ننظر إلى مجلس الأمن بغية توسيعه. وأنا على يقين بأنه يمكننا النجاح في إعادة تشكيل المجلس وجعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد الحضرمي (موريتانيا).

وفي رأينا، ليس من المنطقي أن بلدانا مثل البرازيل أو الهند، تضطلع بدور لا بديل له في الحياة الاقتصادية والسياسية الدولية الراهنة، ليسا عضوين دائمين في مجلس الأمن بعد.

ويجب أيضا النظر إلى أفريقيا في هذه العملية لتوسيع العضوية الدائمة. ومن الأهمية بمكان أن تعامل أفريقيا بإنصاف، بالنظر إلى التقدم السياسي والاقتصادي الملحوظ الذي شهدنا جميعا تحققه في هذه القارة الشاسعة – قارة تشعر البرتغال بارتباط دائم بها. ومن الطبيعي أننا مرتبطون ارتباطا وثيقا بتعزيز العلاقات بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، إذ استضفنا في لشبونة مؤتمر القمة الذي وضع خلاله الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي. ونتطلع الآن إلى مؤتمر القمة الثالث لأفريقيا والاتحاد الأوروبي.

إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أمر ملح.

أود أن أهنئ الأمين العام وأعضاء الجمعية العامة على النتائج التي تحققت في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا. نحن ملتزمون التزاما راسخا بتطبيق الرؤية السياسية المتفق عليها لحشد الجهود من أجل بلوغ الأهداف في السنوات الخمس المقبلة.

لا يمكن تحقيق الاستقرار الدولي والمحافظة عليه بدون الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم. وتبين الحالة الاقتصادية والمالية الراهنة أننا جميعا نستفيد من الحلول المشتركة للمشاكل العالمية. وفي هذا السياق، أدعو إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية والتجمعات الإقليمية والمجتمعات

المحلية في المناقشات الجارية، بما في ذلك إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتفاعلها مع منظومة الأمم المتحدة.

والمجال الآخر حيث يحثنا الترابط على العمل بصورة مشتركة هو تغير المناخ. إنها مسألة بقاء. وسنقوم بدورنا للتأكد أن مؤتمر قمة كانكون سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وعملت البرتغال باستمرار للحد من بصمة الكربون لديها من خلال الاستثمار بقوة في مجال الطاقات المتجددة. وأنا فخور بأن أصرح أننا بلغنا فعلا الهدف الذي أعلنه بلدي هنا في العام الماضي. وتنتج البرتغال بالفعل ٤٥ في المائة من احتياجاتها من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، وبحلول عام ٢٠٢٠، تعتزم وصول نسبة ٦٦ في المائة. وهي تحتل حاليا المرتبة الخامسة في أوروبا – والعالم – من حيث استخدام الطاقة المتجددة. ولديها أكبر مزرعة رياح في أوروبا – وثاني أكبر مزرعة رياح في العالم –، وتحمل الرقم القياسي لأعلى كمية طاقة رياح مولدة. ولديها أكبر الحدائق الفولطاضوئية في العالم، وهي رائدة في مجال المركبات الكهربائية. وتعتبر البرتغال الآن أحد أكثر البلدان الـ ١٠ الواعدة من حيث الاستثمار في مجال الطاقة.

وما برحت البرتغال تتبادل هذه الخبرة وهذه المعرفة مع عدد من البلدان النامية، ونحن لا نزال نكثف هذا التعاون من خلال إقامة شراكات ملموسة ونقل التكنولوجيا والمعرفة، ودعم الجهود المبذولة من أجل التكيف مع آثار المناخ والتخفيف من حدتها، وفقا للالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن. وبعض شركائنا هم من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه البلدان هي من بين أقل البلدان تلويثا ولكنها أكثر البلدان معاناة من تغير المناخ. ومن الملح أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة للتخفيف من أوجه ضعفها.

ويصادف هذا العام بدء عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر. وتعترف البرتغال بالحق في الماء، فضلا عن الحق في التعليم والسكن اللائق والصحة. كما أن ضمان حصول كل إنسان على مياه الشرب والمرافق الصحية الكافية هو أيضا وسيلة جيدة لتعجيل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويحتفل بلدي، وهو دولة مستقلة منذ ألف سنة تقريبا، هذا العام بالذكرى السنوية المئوية لجمهورية البرتغال. ونحن اليوم ديمقراطية لها سجل حافل باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. ونؤمن إيمانا راسخا بسيادة القانون، وتعلمنا من خلال تجربتنا التي مررنا بها أن السلام والرخاء هدفان لا يمكن تحقيقهما إلا عندما يكونان حقا وبكل حرية هدفين مشتركين لجميع الدول.

كما أن البرتغال أحد البلدان التي اعتادت على الاستماع لشركائها. فنحن أعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، التي ترأسها حاليا أنغولا التي أهنئها. إن اللغة البرتغالية خامس أكثر لغة مستخدمة في العالم وموجودة في جميع القارات. كما تشارك البرتغال في تحالف الحضارات، وهو منتدى يتصدر الحوار بين الثقافات الذي تشتد الحاجة إليه، ويقوده باقتدار خورخي سامبايو، الرئيس السابق لبلدي.

إن عمل البرتغال في الأمم المتحدة متجذر في قدرتنا على إجراء حوار مفتوح مع كل دولة من الدول الأعضاء، وفي قدرتنا على بناء الجسور وتحقيق التوافق في الآراء. ونحن نسعى دائما للدفاع عن قيمنا من خلال الحوار، وليس من خلال فرض وجهات نظرنا. ومواقفنا لا تنبع من أي حاجة مؤقتة إلى إرضاء بعض الدوائر. ونطمح إلى أن يحكم علينا من خلال أفعالنا. وهذا هو دافعنا إلى السعي للمشاركة

الفعالة في جميع هيئات الأمم المتحدة التي يخضع تشكيلها للتناوب.

وتميز هذه الرؤية الشاملة للحوار والانفتاح على العالم ترشحنا الحالي لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن.

نحن جزء من الأمم المتحدة لأننا نؤمن إيمانا قويا بأهدافها وقيمها وعالميتها؛ لأننا نعتقد أن الاحترام المتبادل ينبغي أن يكون حجر الزاوية في العمل الدولي؛ ولأننا نعتقد أن تعزيز الأمم المتحدة وأنشطتها هو بالتأكيد أحد أنبل وأكرم الأهداف التي يضعها نصب أعينهم الذين، شأنهم شأن جميع رؤساء الدول والحكومات المشاركة هنا، يسعون جاهدين، كل يوم، من أجل تحقيق عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوسيه سقراط، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية، من المنصة.

خطاب السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا.

اصطحب السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بالكينيندي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تخضع مباني المقر الرئيسي للأمم المتحدة حاليا لعملية تجديد كبيرة، وذلك أمر جيد. إنه أمر جيد لأن المبنى لم يعد يفي بمتطلبات القرن الجديد. وفي غضون ذلك، يستمر العمل كالمعتاد، وها نحن هنا جميعا، نناقش المسائل الكبرى الراهنة.

وبطبيعة الحال، التماثل واضح. فقد بلغت الآن منظومة الأمم المتحدة نفسها سنا معينة، وهي بحاجة أيضا إلى التجديد. وبهذا المعنى، أيضا، يجب أن يستمر العمل اليومي للأمم المتحدة، لأنه ليس بمقدورنا التوقف عن معالجة المشاكل العالمية التي نواجهها. قد تكون مباني الأمم المتحدة تمر بعملية تجديد، لكن ما زال يجب عليها إبقاء أبوابها مفتوحة من أجل العمل.

لقد مضى على إنشاء الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو ٦٥ عاما. وهناك، وفي بريتون وودز، أرسى قادة العالم الأسس لنظام متعدد الأطراف بني على أطلال حطام الحرب العالمية الثانية. وقد أثبت هذا النظام جدواه، ولكنه يقوم على حقائق ما بعد الحرب، وليس على ميزان القوى الدولي والمشاكل العالمية الراهنة.

أنا أستخدم كلمة ''تجديد''، لأننا لسنا بحاجة إلى البدء من نقطة الصفر. فعلى مدى السنوات الـ ٦٥ الماضية، قام النظام بأكثر من إثبات جدارته. ولا تعاني الأسس أو البنية الأساسية من العلل. وإلى جانب ذلك، علمتنا التجربة أن اتباع نهج تدريجي وسيلة لإصلاح المؤسسة الكبيرة أكثر فعالية من الاعتماد على استراتيجية ''التغيير المفاجئ''. أو، حسبما وصفه داغ همرشولد، أحد القادة العظام للأمم المتحدة، ''قد تكتسي الرعاية المستمرة من ممرضة جيدة الأهمية نفسها التي تكتسيها عملية يجريها جراح''.

واليوم، أود أن أبحث بإيجاز في المهام الثلاث الأساسية للأمم المتحدة من أجل الإعراب عن كيفية نظر الحكومة الهولندية في مختلف الإصلاحات الملموسة من الناحية العملية. وتتعلق تلك المهام بحقوق الإنسان، والنظام القانوني

الدولي، والسلام والأمن. ومع ذلك، أود أن أبدأ، بخلفية هذه التجديدات، مستخدما تجربتي الخاصة بوصفها دليلا، بدءا بالسؤال عن سبب ضرورتها.

ومن منظور بشري، عندما نبلغ من العمر ٦٥ عاما غالبا ما تكون السن التي نبدأ عندها أخذ الأمور بصورة أسهل. وللأسف، ذلك ليس خيارا أمام الأمم المتحدة، لأنه على الرغم من كل جهودنا، فإن السلام والأمن واليقين القانوني والتنمية ليست مضمونة للجميع. وفي الواقع، منذ تأسيس الأمم المتحدة، تزايدت التحديات العالمية التي تواجهنا. فانظروا إلى أزمة المناخ، أو أزمة الطاقة والغذاء، أو الأزمة الاقتصادية الدولية التي بيّنت بوضوح كيفية الترابط الوثيق لكل الأشياء في عصرنا. نحن بحاجة إلى بعضنا البعض أكثر من أي وقت مضى، ونحن بحاجة إلى الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة التي توحد بيننا أكثر من أي وقت مضى.

وفي ضوء هذا، أحيي اختيار موضوع هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة: ”إعادة تأكيد الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“ – على الرغم من أنه يجب علي الاعتراف بأنني استعضت عن كلمة ”إعادة تأكيد“ بكلمة ”استعادة“، لأنه من الواضح أنها خسرت ذلك الدور كما أصبح جلي لا سيما في السنوات القليلة الماضية. فقد أخذت مجموعة العشرين، وليس الأمم المتحدة، زمام المبادرة في معالجة الأزمة الاقتصادية، على سبيل المثال. وكان في وسع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ أن يحقق نتائج أكبر لو أن العالم قد وحد صفوفه دعما للقرارات الصعبة. وعندما يتعلق الأمر بالأهداف الإنمائية للألفية، نرى نتائج متباينة. وقد تحقق الكثير، ولكن فيما يتعلق ببعض الأهداف لا نزال متأخرين، ويعود ذلك إلى بنيان المعونة الدولية المجزأ والمعيب. وناقشنا هذا في وقت سابق من هذا الأسبوع في مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية.

إن ما تبينه هذه الأمثلة هو أن الأمم المتحدة تفقد موقعها – وقدرتها على لم شمل الجميع – بوصفها المنتدى العالمي الواضح للمناقشة وصنع القرارات. ويؤلمني أن أقول ذلك، ومع ذلك، أؤمن أيضا كل الإيمان بأن الأمم المتحدة يمكن أن تستمر في المستقبل في تبوّء دورها البالغ الأهمية بوصفها منظمة الحوكمة الشاملة للعالم.

ومن وجهة نظري، خلصت نهاية الحرب الباردة الأمم المتحدة من فترة طويلة من المواجهة والركود. وفي أعقابها تمت إعادة تحديد جدول الأعمال الدولي بسرعة كبيرة وحيوية. والمواضيع الجديدة نسبيا مثل البيئة وتغير المناخ والمسائل الاجتماعية ومسائل المساواة بين الجنسين بدأت تجذب انتباهنا. وتم تعزيز النظام القانوني الدولي بالمحاكم الدولية الجديدة، والمحكمة الجنائية الدولية وعدد متزايد من بعثات السلام تحت راية الأمم المتحدة – وبطبيعة الحال، بينت الأمم المتحدة المستوى الطموح الذي يمكن أن تصل إليه بوضع الأهداف الإنمائية للألفية في مؤتمر قمة الألفية في (القرار ٥٥/٢).

ولا تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق هذه الأمور إلا لأنها تضمن مشاركة كل بلد، وتكفل لكل بلد صوتا. وتلك هي قوة الأمم المتحدة، ولكنها أيضا مكمن أكبر نقطة ضعف فيها. إن شمول الجميع لا يعزز الشرعية فحسب – وهي الميزة الفريدة التي تتباهى بها للأمم المتحدة، بل يؤدي أيضا إلى عملية بطيئة لصنع القرار وعلاقات مسيسة وبنيان بيروقراطي يفتقر إلى الشفافية. وأعتقد أن أي شخص مطلع على الساحة الدولية على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية سيدرك هذه الصورة.

وكثيرا ما يقال، ”لو لم تكن الأمم المتحدة موجودة لكان يجب تأسيسها“ – وفي الواقع، من الضروري وجود منظمة عالمية ذات عضوية عالمية. ومع ذلك، مهما كانت

المنظمة مُمَثِلة، فستفقد أهميتها إذا لم تحقق نتائج كافية. وباختصار، الشرعية والفعالية وجهان لعملة واحدة.

والحكومة الهولندية مقتنعة بأن الأمم المتحدة يمكنها تحسين فعاليتها وحسمها وبالتالي زيادة شرعيتها ودعم الجمهور لها. ويمكن القيام بذلك عن طريق استخدام منظمة الأمم المتحدة وعمليتها لحل المشاكل، من خلال وضع الاعتبارات العملية أولا عندما تعالج المشاكل. وتريد هولندا أن ترى ذلك يحدث، وسنعمل على تحقيق ذلك. وسنفعل ذلك بوصفنا عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ولكن أيضا بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، الذي نحن أيضا عضوا مؤسسا فيه. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما قويا تجاه الأمم المتحدة ونحن نؤيد إسهاماته لتأمين مستقبل الأمم المتحدة.

وهذا يقودني إلى أول المهام الرئيسية الثلاث التي ذكرتها في بداية بياني: حقوق الإنسان. وهذا، بدون شك، هو أحد المجالات حيث حققت الأمم المتحدة نجاحا كبيرا في وضع المعايير، بإرساء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أساس لا يتزعزع. وعلى الرغم من أنها، وللأسف، لا تزال لم تعمل على إنفاذ تلك المعايير. وما زلنا نسمع كل يوم تقارير عن التعذيب والمحاكمات الجائرة وفرض القيود على حرية التعبير وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وتعتبر الحكومة الهولندية أنه من غير المقبول أن الناس، وغالبا النساء، ما زالوا يتعرضون للرجم بالحجارة حتى الموت في عام ٢٠١٠. ويجب أن نستمر في مقاومة هذه الممارسة بكل ذرة من كياننا.

وتحث الحكومة الهولندية على تعزيز قدرة آلية حقوق الإنسان، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان. فلنبدأ بالحاجة إلى تقسيم واضح للمهام بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة لهذه الجمعية العامة. فالتداخل وعدم الوضوح يجعلان من السهل للغاية بالنسبة لبعض الأنظمة صرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان. وستضغط هولندا من أجل الوضوح في المهام.

وبطبيعة الحال، ترتبط حقوق الإنسان ارتباطا وثيقا بالنظام القانوني الدولي، وهو المجال الثاني الذي أريد تناوله. وكما تعلمون، هذا موضوع عزيز على هولندا. ومدينة لاهاي ليست مركزا للديمقراطية الهولندية فحسب، فهي معروفة أيضا بوصفها العاصمة القانونية للعالم – ونحن فخورون بذلك. ومع ذلك فالأهم من ذلك بالطبع، هو كون أن المؤسسات الدولية ومقرها في لاهاي تبعث برسالة واضحة من خلال العمل الذي تقوم به. ولن يسمح المجتمع الدولي أن تمر انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية بدون عقاب. وينطبق ذلك على مختلف المحاكم المخصصة، مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما ينطبق على محكمة العدل الدولية، وبطبيعة الحال المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية تطور القانون الجنائي الدولي بمعدل مثير للإعجاب. واليوم، يعلم الذين يرتكبون أشد الجرائم فظاعة، أينما كانوا في العالم، أن فرص إخضاعهم للمساءلة تتزايد يوما بعد يوم. والآن يجب علينا أن نتصرف بجرأة. يجب علينا أن نعزز إبراز هذه المؤسسات ومصداقيتها وسلطتها. ويمكننا أن نفعل ذلك بتحسين التعاون الدولي في التحقيقات والمحاكمات، ومن خلال زيادة الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالضغط من أجل توقيع أكبر عدد ممكن من البلدان على نظام روما الأساسي، وتصرفها وفقا لنصه وروحه. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أقول إنه من غير المقبول بالنسبة للحكومة الهولندية أن يسمح لشخص مثل رئيس السودان البشير، الصادر بحقه مذكرة توقيف معلقة، بالتحرك بحرية في أحد البلدان الشريكة للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن الموضوع الواسع للسلام والأمن. في هذه اللحظة، هناك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص يشاركون في بعثات الأمم المتحدة للسلام في جميع أنحاء العالم. لذلك لا أحد يستطيع أن ينكر أن الأمم المتحدة تؤدي دورا رائدا في هذا المجال – وهي محقة في ذلك، لأنه على وجه التحديد في مسائل الحرب والسلام تكتسي العزيمة والشرعية أقصى درجات الأهمية. وليس في وسع أحد غير الأمم المتحدة ومجلس الأمن توفير هذه العزيمة والشرعية.

ورأينا في الآونة الأخيرة بالتحديد، في حادث انطوى على السفينة البحرية تشيونان التابعة لجمهورية كوريا، مدى صعوبة وهشاشة موقف مجلس الأمن في بعض الأحيان. فمن جهة، أدان المجلس الهجوم بالإجماع وبعبارات قوية وذلك أمر جدير بالإشادة. ومن جهة أخرى، التزم المجلس الصمت بشأن مسألة إلقاء اللوم، وهو أمر من الصعب جدا على الناجين وأحباء الضحايا تحمله.

والحكومة الهولندية تواصل تأييد إجراء إصلاحات في مجلس الأمن تعبر عن حقائق الجغرافيا السياسية اليوم وليس في عام ١٩٤٥، وذلك تحديدا من أجل كفالة شرعية المجلس وقوته. وبالطبع، فإن باب النقاش ما زال مفتوحا بشأن المضمون المحدد لتلك الإصلاحات. ولكن من الواضح لهولندا أنه ينبغي إتاحة مجال أكبر لمزيد من البلدان للانضمام إلى المناقشات وممارسة النفوذ: مجال للبلدان الكبيرة التي لم تكن كبيرة بالقدر الكافي في عام ١٩٤٥ أو لم تكن قد انضمت بعد إلى عضوية إلى الأمم المتحدة؛ وكذلك مجال للدول الأصغر التي ينبغي منحها الحق في الكلام، بصفتها بلدانا مساهمة بقوات أو باعتبارها أطرافا معنية في منطقة بعينها. ولعلي أضيف على الفور إنه ينبغي للبلدان التي تريد ممارسة النفوذ أن تدرك أن ذلك يستتبع التزامات مالية وسياسية وأخلاقية. أو كما قال ونستون تشرشل، إن ثمن العظمة هو تحمل المسؤولية.

لقد عرضت بإيجاز الأسباب الداعية إلى إصلاح الأمم المتحدة. وآمل أن أكون قد أوضحت أن أهمية المنظمة لا ترتبط بشرعيتها فحسب، ولكن بفاعليتها أيضا. وأشرت إلى المسار الذي يمكن للإصلاح أن يسير فيه في ثلاثة مجالات محددة. غير أن الشيء الذي لم أفعله بعد هو إعادة التأكيد على أن هولندا، تماشيا مع تقاليدها العريقة على الصعيد الدولي، ستواصل العمل من أجل الجودة في منظومة الأمم المتحدة. وبالتعاون مع غيرنا وبالتعاون مع جميع الممثلين في هذه القاعة، سنعمل ونحن نعلم أن هذا الإصلاح، شأنه في ذلك شأن جميع أنشطتنا، يتطلب منا حشد مواردنا. أو كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة: ''أن نضم قوانا'' و ''أن نوحد جهودنا''. فلنستلهم تلك الكلمات في العمل الذي ينتظرنا.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، من المنصة.

خطاب فخامة السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسعدني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد عباس (فلسطين): يسرنا أن نتقدم بالتهنئة إلى السيد جوزيف ديس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة، متمنين له التوفيق والنجاح في مهامه الأممية السامية وأن ننقل، من خلاله، التحية لمعالي الأخ الدكتور علي عبد السلام التريكي لجهوده القيمة التي بذلها خلال فترة رئاسته للدورة ٦٤ للجمعية العامة.

والشكر كذلك موصول لمعالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، على عمله الدؤوب من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في المجالات كافة. وفي هذا الصدد، نثمن عاليا دوره ودور هذه الوكالات وأخص بالذكر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي عملت وما زالت تعمل لتوفير الخدمات الأساسية لأبناء شعبنا اللاجئين الذين ما زالوا منذ أكثر من ستين عاما ينتظرون إنصافهم وإحقاق حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

أعلم أن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة زاخر بالموضوعات والقضايا الملحة التي تهم الجنس البشري بأسره وكوكبنا الأرض، ولا سيما تلك المتعلقة بالنزاعات والحروب ونضال الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي من أجل إعمال حقها في تقرير المصير وتغير المناخ والاحتباس الحراري والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والمالية. كل هذا في الوقت الذي نرى فيه مطالب عادلة تدعو إلى تطوير الأمم المتحدة، وبخاصة إصلاح مجلس الأمن ليصبح أكثر وأوسع تمثيلا وتجسيدا لصورة الوضع الدولي، ولا سيما في ضوء انبثاق قوى جديدة تستحق أن تكون ممثلة في مجلس الأمن ليكون أكثر فاعلية في أداء دوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

كما أن هناك تذمرا ملموسا جراء عدم امتثال بعض الدول لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات والتدابير الحازمة والفعالة لإلزام هذه الدول باحترام وتنفيذ هذه القرارات ولإنهاء الاحتلال والاستعمار والاستغلال في عالمنا لدعم قيم الحرية والعدالة والتسامح والتعايش ومحاربة التطرف والإرهاب. نعم إن للأمم المتحدة دورا أساسيا في تعزيز علاقات التعاون بين الشعوب وتوجيهها للاستثمار في تطوير المجتمعات وبُناها التحتية ومحاربة الفقر والبطالة والتصحر والأمراض والأوبئة ومخاطرها الفتاكة على الجنس البشري ومستقبل كوكبنا ككل، إنسانيا وبيئيا.

إن شعبنا ووطننا فلسطين ومنطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، تواجه مشاكل خطيرة ما زالت تدفع بها إلى مربعات العنف والنزاع، وذلك بسبب إضاعة الفرصة تلو الفرصة لمعالجة قضايا شعوب المنطقة بشكل جدي والتوصل لحلول جذرية شاملة، وبسبب عقلية التوسع والهيمنة التي ما زالت تحكم فكر وتوجهات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي جعلت من عدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، نهجها السائد، مما يُفقد تلك القرارات تأثيرها واحترامها ويؤثر على مصداقية الأمم المتحدة، ويعزز وجهة النظر القائلة بأن هناك سياسة الكيل بمكيالين وبخاصة فيما يتعلق بقضية شعبنا الفلسطيني، وأن إسرائيل دولة فوق القانون تضرب عرض الحائط بكل تلك القرارات وتمارس القمع والاعتقال والقتل والتدمير وهدم البيوت والحصار والتوسع الاستيطاني وإقامة جدار الضم والعزل العنصري بحق شعبنا ووجوده على أرض وطنه دون رادع.

إن مدينة القدس الشرقية العريقة، عاصمة دول فلسطين المستقلة، والمصنفة بقرار من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على أنها أحد معالم التراث العالمي الإنساني الواجب حمايته تتعرض من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لعمليات تزوير للحقائق، وتدمير للمعالم والمقابر وغيرها وللهوية الدينية والروحية والتاريخية في أرجاء المدينة المقدسة كافة، بوتيرة متسارعة بهدف طمس معالمها الحضارية واستباق مفاوضات الوضع النهائي، فضلا عن أعمال الحفر المستمرة تحت المسجد الأقصى وعمليات تدمير البيوت وترحيل وسحب هويات سكانها ومحاصرتها بهدف عزلها عن محيطها الفلسطيني العربي والسيطرة على المدينة المقدسة جغرافيا وديمغرافيا. إن ذلك أمر يستثير أبناء شعبنا ويثير الغضب في العالم العربي والإسلامي ويخلق حالة من عدم الاستقرار في منطقتنا ويشكل عقبة كأداء أمام تحقيق الأمن والسلام. هذه التدابير والممارسات الإسرائيلية غير القانونية لا بد من وضع حد لها ووقفها.

ذلك أيضا يا سيادة الرئيس شأن قطاع غزة الذي يتعرض لحصار جائر وغير قانوني مخالف للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وغير مسبوق براً وبحراً وجواً. وقد ترتب عليه إلى جانب العدوان العسكري آثار فادحة إذ أدى إلى تدمير البنية التحتية والطاقة الإنتاجية لقطاع غزة وتدمير ٢٥ في المائة من المساكن والمباني، وارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير إذ أن حوالي ٧٥ في المائة من القوة العاملة أصبحوا عاطلين عن العمل يعيشون على المساعدات الدولية. ولقد منع الحصار الإسرائيلي أهلنا في قطاع غزة من إعادة البناء رغم اعتماد المانحين الدوليين لما يقارب الخمسة مليارات من الدولارات لتمويل إعادة البناء. يجب رفع الحصار عن قطاع غزة فورا وبشكل كامل ووضع حد لمأساة شعبنا ومعاناته فيه.

وإذ نرحب بجهود اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان وبالاستخلاصات التي توصلت إليها لجنة تقييم التحقيقات حول الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي كان ينقل مساعدات إنسانية لأهلنا في قطاع غزة فإننا نتوقع أن تقدم لجنة التحقيق التي شكلها سيادة الأمين العام للأمم المتحدة تقريرها إلى مجلس الأمن الدولي.

ولا بد لي يا سيادة الرئيس أن أضيف إلى كل ما سبق، وضع الآلاف من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون إسرائيل. هؤلاء مناضلون من أجل الحرية، لا بد من إطلاق سراحهم وإنهاء معاناتهم ومعاناة أهلهم لتوفير المناخ الإيجابي لتحقيق السلام ونحن لا يمكننا الوصول إلى اتفاق سلام لا يحررهم جميعا من قيودهم وزنازينهم.

ومع ذلك كله، ورغم الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا، فإن رغبته في تحقيق السلام العادل الذي يضمن له إنجاز حقوقه الوطنية في الحرية والاستقرار لم ولن تتراجع. وما زالت أيدينا الجريحة قادرة على حمل غصن الزيتون من بين أنقاض الأشجار التي يقتلعها الاحتلال يوميا، فشعبنا يتطلع إلى العيش بأمن وسلام واستقرار على ترابه الوطني الفلسطيني ليبني حياته ومستقبل أجياله. ونحن نواقون لصنع السلام الشامل والعادل والدائم، القائم على أساس الحق والعدل وقرارات الشرعية الدولية وعلى نحو يفضي إلى انسحاب إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، حتى تنعم دولة فلسطين باستقلالها وسيادتها، الأمر الذي سيؤدي إلى أحلال الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

ومن منطلق الحرص الأكيد على مستقبل السلام الشامل والعادل والدائم في المنقطة، فقد استجبنا للذهاب إلى

مفاوضات الوضع النهائي، وسنبذل كل جهد مخلص للتوصل إلى اتفاق سلام فلسطيني – إسرائيلي خلال عام، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق، ورؤية حل الدولتين. وأكدنا مجددا باسم منظمة التحرير الفلسطينية على تمسكنا بخيار السلام العادل وعلى تصميمنا وجديتنا ونيتنا الصادقة لإنجاح هذه المفاوضات رغم كل الصعوبات والعقبات التي تعترضها. على المجتمع الدولي أن يستخلص العبر من الأسباب التي أدت إلى تعثر العملية السياسية وعدم تمكنها من الوصول إلى الأهداف المرجوة منها. فإعادة المصداقية لعملية السلام يتطلب أساسا إلزام حكومة إسرائيل بتنفيذ التزاماتها، وخاصة وقف الأنشطة الاستيطانية كافة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية وحولها، وتفكيك جدار الضم العنصري، وإنهاء سياسة الحصار والإغلاقات، وإزالة الحواجز التي تعطل حياة شعبنا وتحرمه من أبسط حقوقه الإنسانية الأساسية.

إن مطالبتنا بتجميد الاستيطان ورفع الحصار ووقف السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية لا تشكل شروطا مسبقة غريبة عن مسيرة العملية السياسية، بل هي تنفيذ لالتزامات وتعهدات سابقة تم التأكيد عليها وعلى تنفيذها في الاتفاقات والقرارات جميعا التي صدت منذ انطلاق العملية السياسية وإلزام إسرائيل بتحقيقها يوفر المناخ الضروري لإنجاح المفاوضات والمصداقية للوعد بتنفيذ نتائجها، وعلى إسرائيل أن تختار بين السلام واستمرار الاستيطان.

إنني من منبركم هذا أجدد التأكيد بأننا سنواصل كما كنا دائما بذل كل جهد ممكن لكي تؤدي هذه المفاوضات إلى غاياتها وأهدافها المنشودة في تحقيق السلام عبر معالجة جميع قضايا الوضع النهائي: قضايا القدس، اللاجئين، المستوطنات، الحدود، المياه، الأمن، والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، وعلى نحو يحقق الحرية والاستقلال والعدالة للشعب الفلسطيني في وطنه، ويصحح، بل ويرفع الظلم التاريخي الذي لحق به، ويحقق الأمن والأمان له ولجيرانه – جميع جيرانه – والسلام العادل على جميع المسارات في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما المسارين السوري واللبناني، ويكون فاتحة عهد جديد من الاستقرار والتقدم والرخاء والتعايش وحسن الجوار.

إن تصويب مسار العملية السياسية لا يمكن أن يتم إلا بتحمل المجتمع الدولي بنفسه للمسؤولية الرئيسية عن إنهاء الاحتلال، وهو أطول احتلال شهده التاريخ الحديث، وضمان حق شعبنا في تقرير مصيره في دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين حلا عادلا ومتفقا عليه، وذلك من خلال تطبيق ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية، وأحكام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي كلها تمثل المرجعية السياسية الشرعية لأية مفاوضات ناجحة حول الحل النهائية.

إن شعبنا، رغم حجم المعاناة، متمسك بحقوقه وأرضه وترابه الوطني، وهو في ذات الوقت يحرص كل الحرص على استعادة وحدته الوطنية واللحمة بين شقي الوطن، ونحن نقوم بكل جهد لاستعادة الوحدة بالحوار عبر الجهود الخيرة والمشرفة التي يقوم بها الأشقاء والأصدقاء، وخاصة جمهورية مصر العربية. ولن ندخر جهدا من طرفنا في سبيل إنجاحها لإنهاء حالة الانقسام الناتجة عن الانقلاب على الشرعية الفلسطينية، ولتكريس الديمقراطية كنهج ثابت وسبيل لا بد منه في حياتنا السياسية. كما أننا نقوم بتحمل مسؤولياتنا في بناء المؤسسات الوطنية لدولتنا المستقلة، وفي

بناء الاقتصاد الوطني، وفي توفير الأمن والأمان لمواطنينا، في ظل سلطة ترتكز على القانون والمحاسبة والشفافية والعدالة، كما أننا نقوم بتنفيذ التزاماتنا كافة التي نصت عليها خطة خارطة الطرق والاتفاقات الموقعة بين الجانبين.

وفي الختام، فإنه من الضروري في هذا المقام أن نشكر كل الأطراف التي ساهمت في رعاية ودعم عملية السلام. وهنا أود أن أشكر فخامة الرئيس الأمريكي باراك أوباما والذي أكد في كلمته أمام الجمعية العامة (انظر A/65/PV.11) منذ يومين على حل الدولتين وضرورة تجميد الاستيطان وعن أمله الكبير في إقامة دولة فلسطين المستقلة لتكون عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة في العام القادم. وبهذه المناسبة، فإننا نؤكد على استعدادنا التام للتعاون مع الجهود الأمريكية في سبيل إنجاح العملية السياسية للوصول إلى حل شامل وعادل ودائم في المنطقة. لكننا نجد من الواجب أن نخص بالشكر الأمم المتحدة فهي التي صانت قضيتنا ومدت يد العون لشعبنا وشرّعت من الأحكام والقرارات ما شكل أساسا لا يمكن تجاوزه في البحث عن الحل ومن هذا المنبر ندعوها إلى مواصلة دورها المحوري حتى يتم إحقاق الحق وينال شعبنا ما استلب من حقوقه ويسود السلام منطقتنا بأسرها. إننا نجدد لكم تحياتنا وتقديرنا لجهودكم الدؤوبة ومواقفكم التضامنية مع قضية فلسطين العادلة، مثلما تجدد العهد بالثبات على إيماننا بالسلام الذي تصبو إليه شعوب منطقتنا كافة، سائلين الله عز وجل أن ينعم علينا بمستقبل نتمتع فيه جميعا بالسلم والأمن والاستقرار.

الرئيس بالنيابة: أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية من المنصة.

خطاب السيد مولاي ولد محمد الأغظف، رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الرئيس: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

اصطحب السيد مولاي ولد محمد الأغظف، رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى المنصة.

الرئيس: يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد مولاي ولد محمد الإغظف، رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ولد محمد الأغظف (موريتانيا): اسمحوا لي بداية أن أهنئ باسم رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد محمد ولد عبد العزيز وباسمي شخصيا، سعادة السيد جوزيف ديس، بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة. وثقتي كبيرة في أن ما سيبذله من جهود حثيثة وموفقة، إن شاء الله، سيكون له الأثر الطيب في تعزيز مكاسب المنظمة، التي تحققت تحت إمرة سلفه، معالي الدكتور علي عبد السلام التريكي، الذي كان له الفضل الكبير في تعزيز روابط التعاون، وتوطيد أواصر الأخوة، وتعميم مبادئ السلام والحوار، على مستوى الجمعية العامة.

ويطيب لي، في هذا المقام أيضا، أن أعبر عن شكري وتقديري للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على ما يقوم به من عمل جاد، لبلوغ أهداف المنظمة، في توطيد أركان السلم والأمن والازدهار في العالم.

إن موريتانيا، التي اكتملت مؤسساتها الدستورية باختيار السيد محمد ولد عبد العزيز رئيسا للجمهورية، في انتخابات عبر فيها الشعب الموريتاني عن إرادته بحرية ونزاهة ونضج، تعيش اليوم – ولأول مرة في تاريخها – نقلة نوعية شاملة، وعهدا جديدا عنوانه العمل الجاد، لتحسين الظروف المعيشية للمواطن الموريتاني، وترسيخ الديمقراطية، وبناء دولة قائمة العدل والمساواة والقيم الجمهورية، متصالحة مع ذاتها ومع الجيران.

وفي كنف العهد الجديد، ليس بموريتانيا أي سجين سياسي، ويلعب البرلمان التعددي دوره كاملا في التشريع ومراقبة الحكومة، وتمارس الصحافة حريتها دون مصادرة أو تضييق، شأنها شأن الأحزاب السياسية والنقابات وهيئات المجتمع المدني.

واستلهاما من البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز، تعكف الحكومة الموريتانية على تنفيذ سياسات إنمائية طموحة وواضحة الرؤية، هدفها القضاء على الفساد ومخلفاته، وتسيير موارد الدولة واستغلال ثرواتها بطريقة شفافة معقلنة ومسؤولة، وفرض احترام القانون وهيبة الدولة، ونشر السلم الاجتماعي، وتوفير الخدمات الأساسية، وتشييد البنى التحتية اللازمة لتنمية البلد.

وقد نالت هذه السياسات ثقة ودعم أشقاء وأصدقاء وشركاء موريتانيا، الذين باركوا – خلال اجتماعهم في بروكسل في شهر حزيران/يونيه الماضي – برامجنا الإنمائية الطموحة، وتعهدوا بتمويلها بدعم مالي قدره ثلاثة مليارات ومائتا مليون دولار على مدى ثلاث سنوات. وأغتنم هذه الفرصة، لأقدم لهم خالص الشكر على ما بذلوه من جهد لإنجاح هذه الطاولة المستديرة وعلى ما التزموا به من دعم لبرامجنا التنموية.

وفي سياق تنفيذ هذه البرامج، تحولت موريتانيا إلى ورشة كبرى لتشييد الطرق وبناء المرافق الصحية والتعليمية، وإقامة مشاريع متكاملة، غايتها تمكين المرأة والشباب الذي يسهم في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وتحسين ظروف الطبقات الفقيرة والمهمشة التي استبشرت خيراً بانتخاب فخامة الرئيس، ومنحته لقب ”رئيس الفقراء“، لما يوليه من اهتمام وعناية بالغين.

إن موريتانيا، كسائر دول العالم، تواجه مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وبطبيعة الحال، فإن الإرهاب ظاهرة عالمية، ليست مرتبطة بدولة أو قارة أو دين أو مجتمع. ومحاولة الخلط بين الإسلام وهذه الظاهرة عمل مرفوض وغير صحيح وغير منطقي، فالمتضرر الأكبر من الإرهاب هو العالم الإسلامي والمسلمين.

إننا نعتبر أن التصدي للإرهاب يقتضي تعزيز العدالة الاجتماعية وتدريب ودمج الشباب في حياة نشطة وبث الأمل لديهم، حتى لا يكونوا هدفاً سهلاً للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

إن بلادي التي تبذل جهوداً حثيثة على كل هذه الجبهات، تحرص على تفعيل دور علمائنا الأجلاء في الجدال بالتي هي أحسن، ولتقديم الصورة الصحيحة للإسلام، دين التسامح والفضيلة وقبول الآخر ونبذ الظلم والتطرف. كما أن موريتانيا، وبعيداً عن أن تكون في حرب ضد أي كان، كما قال فخامة رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة، لن تدخر أي جهد في المحافظة على طمأنينة مواطنيها، وضمان الظروف اللازمة لتنمية بلدهم في ظل الأمن والاستقرار.

إن قيام مغرب عربي موحد خيار استراتيجي لشعوب المنطقة، وعدم قيامه سينعكس سلباً على مستقبل هذه المنطقة الحيوية من العالم. ولا شك أن إيجاد حل سريع

لقضية الصحراء ينال موافقة الأطراف المعنية سيسهم في تسريع وتيرة الاندماج المغاربي وتمكين الاتحاد من القيام بدوره كاملاً كشريك إقليمي فعال لا غنى عنه.

من جهة أخرى، ووعياً منا بأهمية الأمم المتحدة كمنبر لا بديل عنه لإسماع أصوات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، وحل القضايا الدولية الشائكة، وتنسيق ودعم جهود التنمية، فإن موريتانيا تدعم الجهود المبذولة لإصلاح المنظمة وأجهزتها، خاصة مجلس الأمن الدولي، الذي نطالب بتوسيعه ليضم تمثيلاً دائماً للقارة الأفريقية، وتمثيلاً دائماً للمجموعة العربية، فالديمقراطية مطلب دولي، وليست ممارسة أو غاية وطنية فحسب. وليس منطقياً ولا مقبولاً ألا يمنح تمثيل دائم في مجلس الأمن للقارة الأفريقية وللعالم العربي، اعتباراً لوزنهما الحضاري والبشري والاستراتيجي.

ولا يزال النزاع العربي – الإسرائيلي مصدراً للتوتر، وتهديداً للسلم والأمن الدوليين ولمنطقة حيوية وحساسة من العالم. ولن تعرف هذه المنطقة الاستقرار دون التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع، حل عادل ودائم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، يضمن للشعب الفلسطيني الشقيق استعادة حقوقه كاملة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، عاصمتها القدس الشرقية، من جهة، ويكفل استرجاع جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، من جهة أخرى.

وموريتانيا تأمل أن تحقق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، نتائج ملموسة في أفق زمني مقبول. فليس هناك شعب في منطقة الشرق الأوسط أحوج إلى السلام من الشعب الفلسطيني الشقيق. كما تطالب بلادي برفع الحصار عن مدينة غزة، ووضع حد للعقاب الجماعي المرفوض واللاإنساني ضد الشعب الفلسطيني. فإحقاق الحق ونشر العدل بين الشعوب والحضارات هو أفضل السبل لتحقيق السلم والأمن في العالم.

وقبل أن أختتم هذا البيان، اسمحوا لي بتأكيد ما كنت قد ذكرته قبل أيام من أن تحديات التنمية في أيامنا سوف تتضاعف ما لم يتم الوفاء التام بالالتزامات الدولية بشأنها. فالدول النامية في حاجة ملحة إلى اهتمام المجموعة الدولية باستقرارها وتنميتها، وإلى شركاء ملتزمين يساعدونها على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مولاي ولد محمد الأغظف، رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية، من المنصة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غيدو فيسترفيله، نائب المستشار ووزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد فيسترفيله (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم.

لقد تغير العالم بصورة جذرية منذ تأسست الأمم المتحدة قبل ٦٥ عاماً. فالتجارة والمبادلات الدولية ليست جديدة، بالطبع. الجديد هو السرعة التي تؤثر بها التغيرات على حياة كل فرد. فإن كنا نحن في الأمم المتحدة قادرين على التصرف، عندئذ يمكننا تشكيل هذه التغيرات العالمية. ولن نستطيع العمل على حل المشاكل المتعلقة بالأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية إلا باتحاد كلمة المجتمع الدولي. وألمانيا مستعدة للاضطلاع بمسؤوليتها عالمياً في إطار الأمم المتحدة.

والسياسة الخارجية لألمانيا راسخة الجذور في المجتمع الدولي. ففي أوروبا، حل نظام التعاون محل المواجهة التي كانت تقسم القارة بقسوة طوال قرون. والاتحاد الأوروبي حقق النجاح لأنه، في أوروبا، تجتمع كل الشعوب والدول على قدم المساواة. كما أن الأمم المتحدة تجمع بين الأمم، كبيرة كانت أو صغيرة، غنية أو فقيرة، أكثرها قوة أو أقلها نفوذاً. والتعاون بين الأنداد على قدم المساواة هو المبدأ الذي نسترشد به في عملنا هنا في الأمم المتحدة. ولا بد لكل دولة وجميع الدول أن تحترم الآخرين كافة.

إن السياسة الخارجية لألمانيا هي سياسة سلام. وفي خريف هذا العام، سترشح ألمانيا نفسها كعضو غير دائم العضوية في مجلس الأمن، لأن المجلس هو خير محفل للتعاون من أجل قضية السلام والتنمية. فالسلام هو أكثر من مجرد غياب الحرب. وفي عالمنا المتعولم اليوم، يقف الناس أمام عواقب تغير المناخ والفقر والتخلف بنفس ضعفهم أمام العنف والقمع.

فتغير المناخ يؤثر مباشرة على كل منا وعلينا جميعا. وهناك أعداد لا تحصى من البشر الذين يشعرون شخصياً بوطأة آثاره الاقتصادية والاجتماعية بالفعل. والدول الجزرية في المحيط الهادئ في رسالتها إلى مجلس الأمن قد حذرتنا بعبارات لا ينقصها اليقين من نطاق التهديد الذي يشكله تغير المناخ لأمن الجميع. ونحن في ألمانيا اعتمدنا للتو استراتيجية استشرافية للطاقة. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستولد ألمانيا ٨٠ في المائة من إنتاجها من الكهرباء من مصادر متجددة. وتعهدت ألمانيا أيضاً بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، مقارنة بعام ١٩٩٠. وحتى الآن، خفّضنا انبعاثاتنا من ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً. ونحن رواد في ميدان حماية المناخ. وإننا نساعد أولئك الذين يتعرضون الآن لأشد الأضرار بفعل تغيّر المناخ. ونشعر بقلق خاص إزاء مصير الدول الجزرية الصغيرة.

إن كل شخص جاد في مكافحة تغيّر المناخ يتعين عليه أن يبني على الروح الابتكارية، والتكنولوجيات الجديدة وتبادلها. ويمكن للدول المتقدمة النمو والدول النامية على السواء أن تستفيد من التعاون المتعلق بالطاقات المستقبلية. وسوف تقدم ألمانيا خبرتها التكنولوجية، على سبيل المثال، في ميداني الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة. وبهذه الطريقة، نحوّل التحدي الناجم عن تغير المناخ إلى فرصة لتحقيق التنمية العادلة والتعاون المعزز. والسياسة المناخية هي ركيزة أي سياسة إنمائية مستدامة. ومؤتمر القمة الذي انعقد مؤخراً بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أرسى الخطوات المقبلة إلى الأمام في شراكتنا العالمية من أجل التنمية.

والتعليم هو مفتاح التنمية. والتنمية تحتاج إلى التعليم. والتعليم يحمي الناس من التمييز والقهر. والتعليم يكافح التحيز ومن ثم يعزز السلام. والتعليم أيضاً يخلق المنتجات والأسواق؛ والتعليم هو الطريق نحو الازدهار. والثروة الحقيقية للعديد من الدول لم تعد موجودة في المواد الخام، وإنما في عقول شعوبها. والتعليم حق إنساني. ولأن التعليم يقرر ما إذا كانت المجتمعات ستنجح أو ستفشل في عالم الغد، فإن ألمانيا هي أحد الشركاء الدوليين الكبار في مجال التعليم. ونحن، من خلال الاعتماد على التعليم، نبني لشباب اليوم جسوراً نحو المستقبل.

ولا بد أيضاً للأمم المتحدة نفسها من أن تلحق بوتيرة التغيير. فالنظام العالمي لا يكون انعكاسه صحيحاً اليوم إن لم تتمثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية تمثيلاً دائماً في مجلس الأمن. وآسيا، أيضاً، تعتبر نفسها عن حق غير ممثلة كما يجب. فالقارة بأسرها، وليس مجرد دول بمفردها، تنمو بسرعة مذهلة. ونحن نأخذ شراكاتنا بجدية، القديمة منها

والجديدة على السواء. وتبقى ألمانيا أيضاً على أهبة الاستعداد لتحمّل مسؤولية أكبر.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي ليسا مسألتين تعودان إلى الماضي، وإنما هما تحديان في وقتنا الراهن. فنزع السلاح وعدم الانتشار النووي هما وجهان لعملة واحدة. ويتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لكفالة ألاّ تصبح أسلحة الدمار الشامل هلاكاً للعولمة. وخلافاً للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انعقد قبل خمس سنوات، فإن المؤتمر الاستعراضي الذي انعقد في أيار/مايو هذا تكلل بالنجاح. وإذا عملنا معاً للإبقاء على هذا الزخم، فبمقدورنا كفالة ألاّ يشهد هذا العقد تكديساً للأسلحة، بل أن يصبح عقداً لنزع السلاح. والعالم الخالي من الأسلحة النووية هو رؤيا بعيدة المدى، لكن سباق الماراثون يبدأ بالخطوة الأولى.

وهناك الآن حراك في مناقشة نزع السلاح. فمجموعة الدول التي أنشئت هنا في نيويورك يوم الأربعاء للنهوض بنزع السلاح وتحديد الأسلحة لا تقف لوحدها. وطوال ما يزيد على ١٠ أعوام، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح في جنيف من الاتفاق حتى على جدول الأعمال. ليست بهذه الطريقة نتحمل مسؤوليتنا المشتركة. لقد اجتمعنا أمس بدعوة من الأمين العام للخروج من المأزق الذي يواجهه مؤتمر جنيف. وسيصبح عالمنا أكثر أمناً عندما تدخل معاهدة حظر التجارب النووية حيّز النفاذ، ويتوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى الأبد.

إن سياسة السلام التي تنتهجها ألمانيا تتمسك بالتسوية السلمية للصراعات الإقليمية. وتبذل ألمانيا قصارى جهدها لكفالة أن تتكلل المحادثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين بالنجاح. وسوف نواصل تعزيز صوت العقل والمصالحة. وخلال هذه الفترة الحيوية من عملية السلام بشكل خاص، أحث كلا الجانبين على الامتناع عن أي إجراء قد يعيق الطريق إلى السلام. ونحن ندين أي شكل من أشكال العنف التي لا ترمي سوى إلى نسف محادثات السلام. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى تمديد فترة الوقف الاختياري لإنشاء المستوطنات. ولن يتحقق السلام الدائم إلاّ من خلال الحل القائم على دولتين، حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطين جنباً إلى جنب بسلام ضمن حدود آمنة.

وإيران، على غرار أي دولة أخرى، لها الحق الطبيعي في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك، ألقت قيادة طهران ذاتها بظلال من الشك على الطابع المدني لبرنامجها النووي. ويمكن لإيران، عن طريق إظهار الانفتاح والشفافية، أن تبدد ذلك الشك. وما زال عرضنا بإجراء الحوار قائماً. ويعود الأمر الآن إلى إيران لكي تمسك بيدنا الممدودة.

والهدف الذي وضعه المؤتمر لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المخطط لها في عام ٢٠١٢، سيكون فرصة كبرى لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وتحث ألمانيا جميع بلدان المنطقة على المشاركة في كفالة أن يتكلل المؤتمر بالنجاح. ونحن ملتزمون بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إن ألمانيا هي أحد الداعمين الرئيسيين لأفغانستان المسالمة والآمنة. ومثلما اتفقنا عليه في لندن وكابول، نريد نقل المسؤولية الأمنية في أفغانستان بأسرها إلى الحكومة الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤. وبغية إحراز تقدم في ذلك البلد، الذي تعصف به الحرب والنزاعات الأهلية منذ فترة طويلة، يجب اتخاذ تدابير فعالة لمنع أعمال العنف. ومع ذلك، إن الوسائل العسكرية وحدها لن تحرز النجاح. ونحن نحبّذ نهجاً شاملاً، وقبل كل شيء حلاً سياسياً. وتحتاج جميع الجهات الآن إلى الشجاعة والمقدرة للانخراط في المصالحة.

وتمد الحكومة الألمانية يد المساعدة عندما يصبح الناس في أي مكان من العالم عرضة للكوارث الطبيعية والحالات الطارئة. ومع ذلك، إن ضمير بلد ما موجود في قلوب مواطنيه. وأنا أعتز بأن مواطني بلدي الألمان يتبرعون بسخاء كبير في الأوقات التي تمس الحاجة إلى المساعدة. إن الإنسانية والتضامن قيمتان عالميتان؛ والإنسانية والتضامن لا يميزان بناء على لون الجلد أو المعتقدات الدينية. وعندما سببت أمواج التسونامي الدمار للسواحل القائمة حول المحيط الهندي، وعندما دمر الزلزال في هايتي عمل عقود من الزمن، أو مؤخراً عندما عاثت الفيضانات المرعبة خراباً في باكستان، نحن الألمان شاطرنا الضحايا آلامهم وساعدناهم، على نحو مخلص، بأي طريقة ممكنة. وسوف نساعد باكستان في الشهور والسنوات المقبلة بغية كفالة أن يصبح للبلد مستقبل اقتصادي واعد.

وإننا نعمل على وجود نظام مسالم في السودان، الآن وبعد إجراء الاستفتاء في أوائل العام المقبل. ونحن نبحث عن السبل لتهيئة الظروف المستقرة في اليمن، ونشارك بشكل خاص في مجموعة أصدقاء اليمن. ونعمل بجد لمكافحة القرصنة قبالة القرن الأفريقي، ولإحلال السلام والاستقرار في الصومال.

إن جهود إعادة الإعمار في المناطق المدمَّرة لا يمكن أن تتكلل بالنجاح بين ليلة وضحاها. وبالمثل، إن السلام والمصالحة يؤديان إلى السير على الطريق المفضية إلى العيش بكرامة في المجتمعات التي مزقتها الحروب والنزاعات الأهلية. ولا يمكن إحلال السلام الحقيقي إلاّ إذا احتُرمت حقوق الإنسان. وبالنسبة إلينا، فإن المبادئ من قبيل سيادة القانون، وحرية الرأي، وحرية الصحافة، واحترام حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، هي مبادئ أساسية. وحماية حقوق الإنسان تبقى مهمة تضطلع بها جميع المجتمعات.

وثمة مبدأ جوهري للأمم المتحدة يتمثل في أن النساء هن اللواتي يقررن حياتهن الخاصة، ويساعدن على تحديد مستقبل بلدانهن. والتسامح هو أحد المبادئ الإرشادية لألمانيا. فالجميع يكسبون من التنافس على أفضل الأفكار؛ ولا ينجم عن تصادم الثقافات سوى خاسرين.

ويمكن لأوروبا المتحدة أن تسهم إسهاماً قيّماً في قارتنا وخارجها، وتعمل ألمانيا على كفالة أن يتعاون الاتحاد الأوروبي في المستقبل تعاوناً أوثق مع المناطق الأخرى في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، وأن يتحمل مسؤوليته على الصعيد العالمي. وألمانيا هي ثالث أكبر مانح للتعاون الإنمائي. ونحن تعافينا عملياً من الأزمة المالية والاقتصادية، ونسير على الطريق الصحيح بسبب نموّنا الاقتصادي المتين. وهذا الاقتصاد القوي يجعل ألمانيا شريكاً عالمياً قوياً.

وإذا عملت جميع البلدان معاً، صغيرها وكبيرها، سوف نتمكن من مواجهة التحديات الملحة في عالمنا.

(تكلم بالإنكليزية)

وبإمكانها أن تعتمد على ألمانيا. وبإمكانها أن تعوّل على ألمانيا.

الرئيس بالنيابة: أشكر نائب مستشارة وزير خارجية ألمانيا، وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر.

السيد أحمد أبو الغيط (مصر): يتزامن بدء اجتماعات الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة مع بدء استعداد حركة عدم الانحياز، التي تترأسها بلادي مصر، للاحتفال بخمسين عاماً من الإنجازات، قدَّمت فيها الحركة الكثير، لتعزيز العمل الدولي المتعدد الأطراف، في ظلّ ظروف دولية وإقليمية متغيّرة، أكّدت خلالها قدرة الدول النامية على المساهمة الفعّالة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيق

التنمية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، وأسهمت في تحقيق الحكم الرشيد على المستوى الدولي.

وسيشكّل الاجتماع الوزاري الذي ستعقده الحركة هذا الأسبوع، نقطة انطلاق للإعداد الموضوعي للاحتفالية الكبرى، التي تستضيفها إندونيسيا في نيسان/أبريل أو أيار/مايو ٢٠١١، تعتمد رؤيا مستقبلية واضحة ومتكاملة، وتتّخذ من إنجازات الماضي دافعاً نحو المستقبل، وترسم ملامح الدور المستقبلي للحركة، نحو مزيد من الانفتاح والتفاعل مع المجتمع الدولي، في إطار من النِّدِّية وتحقيق المصالح المشترَكة، بما يحقِّق آمال وطموحات دولنا وشعوبنا.

إننا في مصر، سيدي الرئيس، نقدِّر أهمية الموضوع الذي طرحتموه، ليكون عنواناً موضوعياً لنقاشنا هذا العام. فالحوكمة العالمية تتعامل مع مجالات عديدة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ومصر تؤيد أن تتولّى الأمم المتحدة، بأجهزتها المنتخَبة، المهامّ الرئيسية في هذا الإطار. وينبغي أن نعمل جميعاً على أن تقوم الأمم المتحدة بتلك الأدوار بفعالية وحكمة.

وفي المجال السياسي، لم يَعُد مقبولاً، على سبيل المثال، أن تظلّ العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن في العالم، قائمة على أسس قديمة، ناتجة عن عصر ولّى وانتهى. ولا أن يتّسم عمل هذا المجلس وآلياته بانعدام الشفافية أو التوازن.

إن الجدّية في التعامل مع تحدّيات المرحلة التاريخية التي يمرّ بها العالم، تتطلّب إدارة أكثر وعياً وتوازناً ومسؤولية لهذا الموضوع المحوري. فكم من أخطاء فادحة ارتكبها هذا المجلس، مجلس الأمن، وقع على أثرها ضحايا أبرياء، وكم من قرارات حجبها هذا المجلس، كان بإمكانها أن تصحِّح المعادلات المختلّة، وأن تُعيد الحقوق إلى أصحابها، وتستعيد، بالتالي ثقة الرأي العام العالمي بأداء المجلس وحياديته.

فإذا انتقلنا إلى المجال الاقتصادي، نجد أنّ الأمم المتحدة، بل وحتّى مؤسسات بريتون وودز المالية الدولية، على أهميتها، لم تَعُد تحتلّ مكان الصدارة في إدارة الملفّات الساخنة للاقتصاد الدولي، وأنّ تجمّعات دولية أخرى قد بدأت بأداء هذا الدور.

ووجدنا مجموعة العشرين في مؤتمر قمّتها الأخير في العام الماضي، قد أعلنت عن نفسها بصفتها محفلاً لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية. وهذا التطوّر يدفعنا إلى التحسُّب من تداعياته، حيث إنّ اضطلاع هذه المجموعة، أو أيّ محفل آخر، بمثل تلك المسؤولية، يجب أن يكون مرهوناً بمدى تمتُّع عضويتها بتمثيل جغرافي مناسب، يضمن التوازن في التعبير عن رؤى الاتجاهات السائدة في المجتمع الدولي كله، بما يحقّق العدالة في المشاركة في صياغة التوجّهات، والتوازن في سُبُل التعامل مع التحديات القائمة. فالتهميش لم يَعد أمراً مقبولاً، ولدول الجنوب حقوقها، ويجب أن يكون لها صوتها ومشاركتها في أيّ محفل يتناول الوضع الدولي.

وستستمرّ مصر في عملها الدؤوب من أجل ضمان مشاركة أكبر وأكثر توازناً للعالم النامي، في صنع القرار الاقتصادي الدولي. لقد شهد عالمنا عدّة سنوات متعاقبة من الأداء الاقتصادي المتعثّر، والأزمات المتوالية الصعبة، وهو ما زاد من الاختلالات القائمة، ومن التحدّيات التي تواجهها جميع الدول، وفي مقدّمتها الدول النامية. وهذا كلّه يفرض علينا تدعيم العمل الجماعي المنسَّق، لمعالجة أوجه القصور والخلل، وللوصول إلى نموّ عالمي متوازن ومستدام.

إننا نرحب في هذا السياق بنتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي انتهت أعماله منذ عدة أيام. وقد عرضت فيه مصر رؤيتها لتلك الأهداف، ومدى نجاحنا في تحقيقها.

ونأمل أن تشكّل خلاصات ذلك الاجتماع قوّة دفع لنا جميعاً، للإسراع في استكمال تحقيق الأهداف قبل الاستعراض المقبل النهائي عام ٢٠١٥.

إنّ انتماء مصر للعالم الإسلامي أمرٌ معلوم للجميع. نشعر بمشاعر المسلمين أينما كانوا، نفرح لهم ومعهم، ونحزن إذا أصابهم ألم أو مكروه. ولا شكّ أنّ أحداثاً عديدة مؤسفة ومُدانة، صارت تمسّ الإسلام والمسلمين بشكل متكرّر، بل ومنهجي في بعض الأحيان، فمن تحرُّش برموز العقيدة ومقدّساتها، إلى تحرُّش بأتباعها، بينما العالم الغربي بمجمله ينقاد إلى صدام مع العالم الإسلامي، صدام ليس في مصلحة أيّ طرف، سواء المتطرفون وغير المتطرفين، وأصحاب الفكر الشاذّ والمنحرف على الجانبين. صدام ليس في مصلحة الأمن والاستقرار في العالم، صدام لا قِبَل لأحد من المعتدلين به، صدام الفائز فيه خاسر، والمنتصر فيه مهزوم. ولا أجد حاجة إلى تذكيركم بضرورة العمل المنسَّق، بين قوى الاعتدال الثقافي والديني والحضاري، من أجل القضاء على هذه الشواغل، قبل أن يستفحل أمرها، وأن تكبر وتدمّر الكثير. إنّ التستُّر وراء دعاوى مدهشة في سذاجتها وسطحيتها، ومرفوضة في شكلها ومضمونها، ومنها، على سبيل المثال، الحقّ في حرّية التعبير، لتكريس ممارسات ضدّ الإسلام وأتباعه، لم يَعُد أمراً مقبولاً من جانبنا.

وستستمرّ مصر في بذل قصارى جهدها، سياسياً وثقافياً وحضارياً ودينياً، لمجابهة تلك المخاطر. وندعو الدول جميعاً، والحكومات على وجه الخصوص، إلى تحمُّل مسؤولياتها في مواجهة هذا الشبح، شبح الصدام الديني والحضاري المقيت، والاضطلاع بنشر ثقافة تنويرية، تقوم على التسامح في إطار الاختلاف، ونبذ التعصُّب والكراهية، مع سنّ القوانين التي تكفل حماية الأقليات ومقدّساتها من اعتداءات المتجاوزين ومروِّجي الفتن.

أمّا في ما يتعلّق بموضوعات السلم والأمن الدوليين، فإنّ موضوع نزع السلاح ومكافحة الانتشار النووي، يشغل موقعاً متقدّماً على جدول الاهتمامات المصرية. ومنذ أشهر قليلة، استُكمل بنجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وصدرت عنه وثيقة هامة تتعلّق بالشرق الأوسط، وتتضمّن خطة عمل وإجراءات تهدف إلى تنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وستتابع مصر عن كثب جميع الخطوات المتّخَذة لتنفيذ تلك الخطة، بما في ذلك من خلال الإعداد الجادّ لمؤتمر عام ٢٠١٢.

ونؤكد هنا مجددا على موقف مصر من أن التعامل بمعايير مزدوجة في موضوعات منع الانتشار ينتج عنه تهديد متواصل للاستقرار العالمي. كما أننا في الشرق الأوسط تحديدا، نجد أن المساعي تتكثف بهدف زيادة التزامات الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بدون التفات للأولوية التي يجب أن يمثلها تحقيق عالمية تلك المعاهدة في منطقة الشرق الأوسط وإخضاع جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الوضع غير المريح هو مبعث قلق لدينا، وسنعمل مع جميع الأطراف التي تشاركنا ذات المنطق من أجل التصدي لهذا الأمر وتغييره في المحافل الدولية ذات الصلة.

عاما بعد عام نعود إلى الأمم المتحدة ونتحدث عن القضية الفلسطينية واستمرار النزاع العربي الإسرائيلي. وكل عام تتراوح كلماتنا ما بين الأمل في انفراجة كاملة لا تتحقق والحذر والخوف من انفجار وتردٍ يضاعف آلام ومعاناة الشعب الفلسطيني ويفاقم المخاطر التي تواجهها هذه المنطقة من جراء أفكار التشدد والمغالاة والعنف.

والعام الحالي لا يختلف كثيرا. فصحيح أن الأمل قائم بعد بدء المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن فرص النجاح لا تزال حتى الآن ضئيلة. وعلى الرغم من مثالب كثيرة شابت طريق الوصول إلى تلك المفاوضات إلا أن مصر تعتبر أن إعادة إطلاقها يمكن أن يشكل فرصة هامة يتعين عدم إضاعتها.

من المهم أن يدرك الجانب الإسرائيلي أن المفاوضات ليست غاية في حد ذاتها. ولا يجب أن تكون ملهاة أو مضيعة للوقت. فالجدية يجب أن تكون هي الأساس والسمة المميزة للعملية التفاوضية. وبدون الجدية والمصداقية فإن تلك العملية ستفقد سريعا أي تأييد ولو بسيط لها في الرأي العام على الجانبين. ومصر ترى أن تلك المفاوضات تهدف، كما أكد الراعي الأمريكي واللجنة الرباعية الدولية في كل المناسبات ومثلما تحدث الرئيس الأمريكي أوباما منذ عدة أيام في هذه النقطة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتنفيذ حل الدولتين من خلال إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية التي تشكل حدودها على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

وقد استمعنا في واشنطن خلال الجولة الأولى وبعدها في شرم الشيخ إلى تأكيدات إسرائيلية على التزام الجدية المطلوبة. ولذلك فإننا ندعو الجانب الإسرائيلي إلى اتخاذ القرارات الصعبة والضرورية – كما قال الرئيس مبارك أول أمس – من أجل التوصل إلى التسوية السياسية العادلة، بما يسمح لشعوب ودول المنطقة أن تضع وراءها عقودا من الصراع والضحايا والموارد الضائعة.

ولا شك أن مسألة تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة أصبحت تشكل عاملا أساسيا في تحديد نوايا الجانب الإسرائيلي ومدى التزامه بإنجاح المفاوضات. فإذا أخفقت إسرائيل في الالتزام اليوم بالاستمرار في تجميد نشاطها الاستيطاني، فإنها بذلك تكون قد عرضت العملية التفاوضية للانهيار، وتتحمل المسؤولية الكاملة أمام الرأي العام الإقليمي والدولي وأمام الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأمريكي على إضاعة الفرصة الثمينة التي وفرها الجهد الأمريكي الكبير، وعلى أية تداعيات سلبية قد تتلو ذلك. أما إذا اجتازت إسرائيل هذا الاختبار فإننا نتطلع إلى حسم سريع من الطرفين لمسألة الحدود بينهما. والحلول في هذا الشأن معروفة للكافة. وحسم تلك المسألة – مسألة الحدود – يجعلنا نتقدم خطوات مهمة إلى الأمام في تسوية هذا النزاع.

كذلك تؤيد مصر أي عمل جاد من أجل استئناف المفاوضات المباشرة على المسارين السوري واللبناني، بما يسمح للدولتين باستعادة أراضيهما المحتلة، ومن ثم التوصل إلى سلام شامل وتنفيذ المبادرة العربية للسلام. وبالتالي إنهاء كامل للصراع العربي الإسرائيلي.

يواجه السودان الشقيق مرحلة مفصلية في تاريخه المعاصر منذ الاستقلال. فبالإضافة إلى ما يجري في موضوع دارفور وتطوراته فإن الاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان على الأبواب. ومصر تتابع بأكبر قدر من الاهتمام هذا الوضع. – إنهم على حدودنا – ليس فقط من منطلق روابط الأخوة القائمة بين شعبينا ولكن أيضا انطلاقا من أية تداعيات محتملة تترتب على الاستفتاء. ونقول هنا إن مصر ستستمر في عملها الدءوب من أجل الحفاظ على السودان موحدا طالما كان ذلك هو اختيار الأغلبية فيه. أما إن جاءت رغبة أهل الجنوب – وهم أشقاء لنا – مغايرة لذلك فإن مصر ستحترم النتائج وستتواصل مع الجميع من أجل مصلحة التنمية والاستقرار.

إن أمن منطقة الخليج العربي هو أحد الاهتمامات المصرية الرئيسية ومن أولويات سياستنا الخارجية. فبخلاف

ما يربط مصر من صلات ووشائج راسخة فإن مصر تدرك تماما مدى ما تمثله كعمق استراتيجي لأخواها العرب في الخليج. وهي لذلك ستستمر في العمل مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل صون الأمن القومي العربي في هذه المنطقة، والتأكد من أية ترتيبات أمنية قد يتم التوصل إليها متوافقة مع متطلبات وشواغل الدول العربية.

تؤكد مصر على الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية سياسية للملف النووي الإيراني، خاصة وأن التصعيد الخطير لهذا الموضوع يهدد بانفجار في الأوضاع وبشكل يهدد السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم. وصحيح أننا لا نقبل بإطلاق التهديدات ضد دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أننا نطالب في نفس الوقت أن تمتنع إيران عن كل ما من شأنه دفع الأمور إلى مواجهة مع القوى المختلفة في المجتمع الدولي وبما يهدد بتعقيد الوضع في المنطقة وفي منطقة الخليج. ونؤكد على أن المطلوب هو أن يتمسك الجميع بالمفاوضات سبيلا للوصول إلى تسوية سياسية سلمية لهذا الملف. تحقق لإيران متطلباتها المشروعة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتمكن المجتمع الدولي في نفس الوقت من التأكد من عدم خرق إيران لالتزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، ولا دليل حتى الآن على ذلك.

إن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يعد منطقة اهتمام استراتيجي لمصر، باعتباره الطريق المؤدية إلى قناة السويس، هذا الممر المائي الحيوي في قلب العالم. ويقع تأمين تلك المنطقة بالغة الأهمية في قلب الاهتمامات المصرية. ومن هذا المنطلق جاءت المشاركة المصرية المكثفة في مختلف الجهود الدولية لمكافحة القرصنة أمام سواحل الصومال وفي منطقة بحر العرب والمحيط الهندي. كما جاء الجهد المصري لدعم قدرات بعض دول الإقليم في مجالات مثل تطوير قدرات خفر السواحل ونشر الوعي للوقاية من القرصنة وتنفيذ استراتيجية الإعلام والاتصال لمكافحة القرصنة.

واتصالا بذلك، فإن تواصل عمليات الاقتتال على الساحة الصومالية بما لها من تداعيات على الاستقرار في القرن الأفريقي تظل مبعث قلق لدينا. وتواصل مصر جهدها واتصالاتها لتأمين قدر أكبر من الاهتمام الدولي في الشأن الصومالي. بهدف التواصل إلى وقف لإطلاق النار والشروع في تحقيق تسوية سياسية سلمية لهذا الوضع. وهي أمور مرهونة بمدى توفر الإرادة السياسية لتحقيق السلام لدى الأطراف في هذا البلد الشقيق. وكذلك التزام الأطراف الخارجية بالامتناع عن التدخل في الشأن الصومالي والمشاركة الجادة في دعم جهود التسوية السياسية.

أخيرا، مصر بلد ذو هويات وحضارات ووجوه متعددة، من قومية عربية راسخة إلى إسلامية وقبطية متجذرة. وثالثة أفريقية أصيلة. ورابعة متوسطية تاريخية. تمتزج جميعها لتسهم في التأثير على عناصر سياسة مصر الخارجية. تدفعها للاهتمام بدوائر متعددة ومتداخلة. وتقود تفكيرها وتحركها في مواجهة المشاكل والأزمات.

ستظل مصر تعمل على تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وستظل تسعى بقوة من أجل خير شعبها وأمتها ومنطقتها. ستستمر مصر في كفاحها من أجل تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. وسيتواصل العمل المصري الجاد لما فيه صالح دول الجنوب. وسوف يسعد وفد مصر أن يعمل معكم بانفتاح وحرص على إنجاح أعمال هذه الدورة. ونمد أيدينا إلى جميع الدول بعقل مفتوح ورغبة في إنجاز الأجندة الدولية الموجودة أمامنا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كيفين رود، وزير خارجية أستراليا.

السيد رود (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد مضى على إنشاء هذه الهيئة العظيمة ثلثا قرن – أي ثلاثة أمثال عمر الهيئة السلف، عصبة الأمم، ولفترة أطول من

المحاولات السابقة لبلورة نهج جماعي مستمر حيال المشاكل المشتركة التي تواجهها الدول القومية. والسؤال الذي يجب أن نطرحه اليوم هو: هل ما زالت الأمم المتحدة فعالة في مواجهة تحديات عصرنا.

وقد تأسست الأمم المتحدة في الفترة المريرة التي أعقبت الصراعين الأشد فتكا في تاريخ البشرية، وقتل فيهما ما يقارب ٨٠ مليون شخص وهلكت فيهما أسر بأكملها وكاد يندثر فيها جيل كامل إلى الأبد. وتكاتف العالم بحكم الضرورة. وكان لا بد من إيجاد طريق أفضل، وعلى مدى العقود التي أعقبت اجتماعنا الأول في سان فرانسيسكو، تمكنا من تجنب حرب عالمية أخرى، مع أن ذلك بدا في موضع الشك أحيانا.

واليوم، نحن نواجه مجموعة مختلفة من التحديات وفي ظل ظروف استراتيجية وسياسية واقتصادية مختلفة. إننا نعيش حاليا في عالم أكثر تعددا من حيث الأقطاب وأكثر ترابطا من أي وقت مضى. إننا نواجه سيف العولمة ذا الحدين. فقد أدى تحول الاقتصاد العالمي إلى رفع مستوى المعيشة وإلى انتشال مئات الملايين من حالة الفقر.

وفي الوقت ذاته، ضمن ازدياد الترابط المتبادل للأسواق المالية العالمية ألا يكون أي بلد مرتبط بالاقتصاد العالمي في مأمن من آثار الأزمة المالية العالمية. وفضلا عن ذلك، أدى التحول السريع في الاتصالات العالمية، والزيادة الحادة في تنقل الناس على الصعيد العالمي، إلى تحسين رفاه البشرية بأسرها. ولكن بالمثل، نشأت عن ذلك أو على الأقل تضخمت مجموعة جديدة من التهديدات الأمنية التي تمس البشرية جمعاء: الأمراض الوبائية، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والتهديد المستمر للإرهاب العالمي. كما أن هناك تحديا عالميا آخر وهو تغير المناخ. إن انبعاث الكربون بلا ضوابط من دولة واحدة يؤثر على البقاء الطويل الأمد لكل الدول. وتغير المناخ لا يتقيد بالحدود الوطنية أو الجغرافية، وبالتالي، يستلزم في وقت متزامن استجابات وطنية وكذلك استجابات عالمية متكاملة.

وعليه، فإننا نحن الأمم المتحدة، بعد ثلثي قرن منذ تشكيلنا، نواجه تحديات متزايدة التعقيد في عالم متزايد التجزئة وفي مجال دولي زاد التنازع عليه إلى حد كبير. وهذه الحقائق العالمية الجديدة تترتب عليها ضرورة وجود نظام حوكمة عالمية، يكون أكثر استجابة وتمثيلا، والأهم من ذلك كله، أن يكون أكثر فعالية.

وإذا ما فشلنا في جعل الأمم المتحدة تنجح في عملها وفي جعل مؤسساتها ذات صلة بالتحديات الكبيرة التي نواجهها جميعا حاليا، فإن الحقيقة المرّة هي أن الأمم المتحدة ستصبح مجرد قوقعة فارغة. وقد تبقي الدول القومية عليها في شكلها الحالي، ولكنها ستلجأ بشكل متزايد إلى الالتفاف عليها واستخدام آليات أخرى لتحقيق نتائج حقيقية.

وهذه هي المسألة التي نواجهها اليوم. إنها مسألة إرادتنا السياسية الجماعية في أن نجعل المؤسسات الحالية تعمل بنجاح وأن نوحد الشرعية الفريدة القائمة لمنظومة الأمم المتحدة مع فعالية جديدة بشأن الأمن والتنمية وتغير المناخ.

والأمم المتحدة لديها أغلبية الهياكل الأساسية، ولكن إذا كان لهذه الهياكل أن تنجح في عملها يجب أن نسخر الإرادة السياسية اللازمة لنجعلها تنجح في عملها. وبعبارة أخرى، يجب أن نمكن المؤسسات التي أنشأناها من القيام بالعمل الذي أنشئت من أجله. ولأكون أكثر وضوحا، يجب أن نفعل ما نقول. فإذا كان لدينا مؤتمر نزع سلاح، يجب أن يعمل لنزع السلاح – لا أن يتظاهر بفعل ذلك. وإذا كان لدينا اتفاقية متعلقة بتغير المناخ، يجب أن تضطلع بمهمتها في التصدي لتغير المناخ – لا أن تكتفي بالكلام عن ذلك، والأمر نفسه ينطبق على التنمية. وإذا لم نفعل ذلك، سوف

تنهار مصداقية الأمم المتحدة في أعين العالم وفي أعين مواطنينا. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح بعد الآن مع أعمال يقوم بها عدد صغير من الدول المخالفة لسد الطريق أمام العزم المشترك للكثيرين.

ويواجه المجتمع الدولي التحدي المستمر للإرهاب الدولي. والإرهاب لا يعترف بالحدود الجغرافية أو السياسية. ونحن الآن في العام العاشر منذ شن الإرهابيون هجومهم الفتاك على مدينة نيويورك العظيمة. وما زال تهديد الإرهاب الدولي حيا. وما فتئ يهدد المعايير الحضارية ويسبب الخوف وفقدان الأمن، ويزهق الأرواح البريئة للمدنيين في أجزاء كثيرة من العالم.

إن تحريم المنظمات الإرهابية بموجب الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن، بالإضافة إلى التدابير الفردية والتعاونية المتخذة من جانب الدول الأعضاء، تعكس مستويات التعاون الدولي غير المسبوقة في الاستجابة لتهديد الإرهاب على نطاق العالم.

وفي إطار جهود مكافحة الإرهاب، كرست دول أعضاء عديدة قواتها المسلحة وموظفيها لأفغانستان، مرة أخرى بتفويض من قرارات مجلس الأمن. هؤلاء الجنود الشجعان وضباط الشرطة والعاملون في المعونة الإنسانية، الذين يمثلون العديد من البلدان الممثلة هنا في الجمعية العامة، بما في ذلك أستراليا، قد ظلوا في أفغانستان بعد سنوات كثيرة من الصراع.

ونتيجة لذلك لم تعد أفغانستان تمثل قاعدة تستخدم بلا عوائق للقيام بالعمليات العالمية للتنظيمات الإرهابية مثل القاعدة. وكانت النتيجة كذلك أننا جميعا نسهم في صون أمن واستقرار أفغانستان بوصفها دولة. وكانت هذه الحرب صعبة، ولكن عزمنا الجماعي قوي بحيث أنه يحول دون تحول أفغانستان مرة أخرى إلى قاعدة لتصدير الإرهاب.

وفي خارج أفغانستان، لا يزال الإرهاب يمثل خطرا على الناس من جميع الديانات والحضارات. ويجب علينا أن نظل متيقظين على الصعيدين الوطني والدولي من احتمال وقوع هجمات إرهابية أخرى. فما زال التهديد حقيقيا.

وبالمثل، يجب علينا أن نظل قلقين حيال تحدي انتشار الأسلحة النووية. وتمثل انتهاكات نظام عدم الانتشار من جانب دول مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران تهديدا قويا ومحتملا لنا جميعا. ولهذا السبب، تقدم أستراليا دعما قويا لنظام الجزاءات الذي تفرضه الأمم المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران.

وقد أدت الأمم المتحدة دورا أساسيا في تعزيز هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية. إن عدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية عمليتان متآزرتان ولا يمكن الفصل بينهما.

ونشاط أستراليا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح لم ينتقص. وما زال يتعين إنجاز الكثير من العمل الملح. وفي عام ١٩٩٦، رعت أستراليا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمام هذه الجمعية لضمان اعتمادها. ومنذ ذلك الحين، وقعت على تلك المعاهدة ١٨٢ دولة، وصدقت عليها ١٥٣ دولة. ولا بد من تصديق تسع دول أخرى لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وترحب أستراليا بالبيانات الأخيرة لكل من إندونيسيا والولايات المتحدة بشأن نيتهما التصديق على المعاهدة، وتحث جميع الدول التي لم تعرب بعد عن نيتها بالتصديق عليها أن تفعل ذلك حتى يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وكان آخر مؤتمر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد عقد في وقت مبكر من هذا العام. وعملت أستراليا واليابان معاً بشكل وثيق في التحضير لهذا المؤتمر، بما في ذلك من خلال تقرير اللجنة الدولية لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح الذي أعده وزير

خارجية أستراليا السابق غاريث إيفانز ونظيره الياباني يوريكو كاواغوتشي، برعاية مشتركة من البلدين. وأعطى هذا التقرير الهام زخماً كبيراً لعملية الإعداد للمؤتمر الاستعراضي. ونعتقد أن تقرير إيفانز – كاواغوتشي للجنة الدولية لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يمثل أيضاً أشمل خطة عملية ومعاصرة للمجتمع الدولي للنظر في جدول أعمال شامل لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار واعتماده.

وقد وافق مؤتمر الاستعراض بتوافق الآراء على ٦٤ إجراء. وبادرت أستراليا واليابان هذا الأسبوع في نيويورك باستضافة مشتركة لاجتماع لوزراء الخارجية من أقاليم مختلفة، بغرض العمل صوب تنفيذ تلك الإجراءات. إن الكارثة المحتملة المترتبة على صراع نووي إنما تعني أن الوضع الراهن ليس خياراً. ولا بد لنا من أن نتحرك قدماً في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وعلينا أن نتأكد من قيام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بعملها.

فيما يتعلق بمسألة الأمن الأعم، فإن الحكومة الأسترالية، بقيادة رئيس الوزراء غيلارد، ترحب ترحيباً حاراً بالبيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة أمام هذه الجمعية بشأن جهوده لتحقيق سلام شامل وعادل ومستدام في الشرق الأوسط (انظر A/65/PV.11). وموقف أستراليا لم يتغير: فهذه التسوية يجب أن تتيح لكل من إسرائيل ودولة فلسطينية تنشأ في المستقبل أن يعيشا جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وأستراليا تدعو كل الأطراف إلى المساعدة على دفع عجلة التقدم، واغتنام هذه الفرصة التاريخية السانحة الآن لإحلال سلام دائم. وينبغي لكل الدول الأعضاء في الجمعية العامة أن ترحب بآفاق تمثيل دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة التي تعقد في العام القادم.

وفي السنوات القليلة الماضية، روجت أستراليا لمفهوم إنشاء جماعة آسيا – المحيط الهادئ وتشمل العضوية النشطة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في هيكلية منطقتنا في المستقبل. ولذلك، ترحب أستراليا بالعضوية الوشيكة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي في مؤتمر قمة شرق آسيا. وسوف يتخذ الزعماء في المؤتمر هذا القرار التاريخي في هانوي في تشرين الأول/أكتوبر. وأستراليا كعضو مؤسس في مؤتمر قمة شرق آسيا، تتطلع إلى الإسهام في تطور روح الجماعة هذه في منطقة هي الأكثر دينامية في العالم.

أما بالنسبة لمسألة الأمن البشري الأوسع نطاقاً، فإن أستراليا تبقى مشاركة بالكامل في مواجهة التحديات الدولية والإقليمية، بما في ذلك التحركات غير النظامية للأشخاص، والجريمة المنظمة وتهريب الأشخاص.

والتهديد الأقرب والأكثر إلحاحاً للأمن المادي لمنطقة أستراليا الكبرى يكمن في ويلات الكوارث الطبيعية. فقد شهدت منطقة آسيا – المحيط الهادئ موجات تسونامي وزلازل وبراكين وفيضانات على نطاق واسع. وأستراليا تقترح على المجتمع الدولي أن ينظر مجدداً في قدرتنا على الاستجابة للكوارث الطبيعية الواسعة النطاق بسرعة واتساق وبما يتناسب وحجمها.

وفي داخل منطقتنا، تسعى أستراليا إلى الإقناع بأن في هذا أيضاً فوائد جمة لشعوب وبلدان المنطقة المعرضة للكوارث الطبيعية خصوصاً. كما أنه سيشكل مع مرور الوقت تدبيراً قيماً لبناء الثقة والأمن بين القوات المسلحة وخدمات الطوارئ والوكالات الأمنية في مختلف الأمم – الدول في منطقة آسيا المحيط الهادئ. إن حجم الكارثة الذي شاهدته في الأسبوع الماضي عندما كنت في باكستان يؤكد أهمية وجود تخطيط وإعداد وتنسيق أفضل للتعامل مع

الكوارث الطبيعية الواسعة النطاق. ولا يسعنا أن ننتظر حدوث كارثة أخرى من هذا القبيل حتى ندرك أن موارد الأمم المتحدة ووكالاتها غير قادرة على مواجهة تحديات بهذا الحجم.

إن التحديات المحدقة بالاستقرار الاقتصادي العالمي لا تزال هائلة. والأثر الكامل للأزمة المالية العالمية لم يتضح تماماً بعد. وما زالت هناك مشاكل منهجية داخل النظام المالي العالمي. ولا بد من التعامل مع تلك المشاكل من خلال المؤسسات الوطنية والدولية المختصة بغية إزالة الأسباب الكامنة وراء الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ثم انطلقت لتعصف بالاقتصادات والشعوب العاملة في العالم.

وإلى جانب الإصلاحات المحددة اللازمة في النظام المالي العالمي، لا بد أيضاً من معالجة المشكلة الموازية المتمثلة في التفاوتات المالية العالمية. وكانت هذه المشكلة ضمن جدول أعمال مجموعة الـ ٢٠، وأستراليا عضو نشط فيها. وأهداف إطار العمل من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢٠ في قمة بيتسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ تبقى أساسية ولا بد من تنفيذها إذا أردنا العمل على إزالة أسباب الأزمة الأخيرة.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اجتمعت دول العالم في كوبنهاغن في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وكانت أستراليا مشاركاً فاعلاً في كوبنهاغن. وإلى جانب عدد من الدول الأخرى، عملت أستراليا بلا كلل من أجل التوصل إلى اتفاق كوبنهاغن. والاتفاق لا يلبي كل ما كان يحتاجه المجتمع الدولي آنذاك من أجل تحقيق استجابة شاملة في مواجهة تحدي تغير المناخ المستمر. إلا أنه يمثل أربع انفراجات هامة.

فلأول مرة، حدد الاتفاق درجتين مئويتين أو أدنى كحد لارتفاع درجات الحرارة العالمية لا يجوز تخطيه لتجنب تغير مناخ الكوكب بشكل لا رجعة فيه.

ولأول مرة، تقبل كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بأن عليها مسؤوليات للتوصل إلى هذه النتيجة.

ولأول مرة، تقبل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وضع إطار لقياس إجراءات التخفيف والإبلاغ عنها والتحقق منها.

ولأول مرة، تلزم البلدان المتقدمة النمو نفسها بتعبئة مبلغ يقارب ٣٠ بليون دولار كتمويل عام دولي للعمل الفوري في البلدان النامية حتى عام ٢٠١٢، والعمل صوب تحقيق هدف تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنوياً كتمويل من كل المصادر بحلول عام ٢٠٢٠.

ولكن، ما زال هناك عمل كثير. وترى أستراليا أن على المجتمع الدولي أن يعمل على وجه الاستعجال من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للتكيف مع تغير المناخ في أكثر دول العالم تعرضاً، ولا سيما البلدان الجزرية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي.

ومن مجالات التقدم الأساسية في الفترة القادمة توفير الحماية السليمة للغابات المطيرة في العالم وحفظها وإعادة تحريجها. إن تدهور الغابات المطيرة في البلدان النامية وإزالة أحراجها يمثل قرابة خُمس انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم. وأستراليا على استعداد للعمل مع دول أخرى، بما فيها النرويج، للبناء على العمل الذي أنجز بالفعل، بغية تحقيق نتيجة فعالة في هذا المجال بأسرع ما يمكن. ويحتاج المجتمع الدولي إلى رؤية بوادر مبكرة لنجاح حقيقي في جهودنا الدولية لمكافحة تغير المناخ. ونرى أن العمل بشأن الغابات المطيرة، من خلال مجموعة المبادئ التي تعرف

اختصاراً بـ REDD-plus، لتخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية – هو أحد هذه المجالات التي يحتمل أن تحقق تقدماً مبكراً.

وأستراليا تقوم بدور نشط حالياً في كل من فريقي الأمين العام الرفيعي المستوى – أحدهما معني بالاستدامة العالمية والآخر يعنى بالتمويل للتصدي لتغير المناخ. وهذا، بالإضافة إلى مشاركتنا المستمرة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، إنما يعني أن أستراليا ستظل بين أكثر دول العالم نشاطاً في المحافل العالمية للتوصل إلى استجابة شاملة وفعالة لتغير المناخ. وبذلك، سيتعين على حكومات دول العالم أن تنظر في نماذج للنمو يندرج فيها كل من مفهوم وواقع الاقتصادات ذات المستويات الأدنى من الكربون.

وبالنسبة لاقتصادات العالم، فإن هذا التحول – الذي يصفه البعض بالثورة الصناعية القادمة – يمثل كذلك فرصة لا نظير لها للاستثمار والتوظيف مع احتضان الاقتصاد العالمي لتدابير الكفاءة الجديدة واستراتيجيات جديدة للطاقة المتجددة. والمجتمع الدولي بحاجة إلى تبني أسلوب جديد في النظر إلى تغير المناخ، أسلوب يرى في العمل بشأن تغير المناخ فرصة لصناعات جديدة واستثمارات جديدة وفرص عمل جديدة للمستقبل.

لقد شاركت كل الحكومات الممثلة في الجمعية هذه في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. وتؤيد أستراليا تمام التأييد إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد قلنا في نيويورك هذا الأسبوع إن برنامجنا للمساعدة تضاعف على مدى السنوات الخمس الماضية، ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠١٥. ومع الوقت، ستذهب معظم مساعداتنا إلى أقل البلدان نمواً، وسوف نواصل إيلاء أولوية عليا لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة في العالم، ولا سيما جيراننا في المحيط الهادئ، إدراكاً منا لاحتياجاتها الخاصة.

ونتوقع أن نستثمر قرابة ٥ بلايين دولار في التعليم بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك تقديم الدعم لتعميم التعليم الابتدائي. وتتوقع أستراليا أيضاً أن تستثمر ما لا يقل عن ١,٦ بليون دولار في صحة المرأة والطفل بحلول عام ٢٠١٥.

وتؤيد أستراليا المبادرة إلى إنشاء مؤسسة جديدة بعنوان جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، تحت القيادة القديرة لوكيلة الأمين العام الجديدة، ميشيل باتشيليت، رئيسة شيلي السابقة. وتتطلع أستراليا إلى العمل مع جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، بشأن المجموعة الواسعة من التحديات التي يواجهها نصف البشرية، والتي وُجدت الأطر الدولية القائمة غير كفؤة لمواجهتها. فتعليم النساء والفتيات وتوفير الأمن للنساء والفتيات حيال أعمال العنف والانتهاك والاستغلال الجنسيين يجب أن يصبحا الآن جزءاً أساسياً من حملتنا العالمية لإنشاء عالم أكثر عدلاً.

إن انتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية في الدول المفككة لا تزال تعصف بنا. ويجب أن نعزز المفاوضات المتعلقة بمسؤولية الحماية، وأن ندعم ولاية المحكمة الجنائية الدولية. ويجب علينا أيضاً أن نواصل مواجهة الانتهاكات الصارخة.

والشعوب الأصلية في العالم هي التي تعاني في أغلب الأحيان. وإنني فخور باعتذار أستراليا إلى شعوبنا الأصلية، وسياستنا القاضية بإغلاق الفجوة بين الأستراليين الأصليين وغير الأصليين. وإنني فخور أيضاً بدعم أستراليا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتبذل أستراليا جهداً كبيراً في معاملة شعوبنا الأصلية، على الرغم من أنه ما زالت الطريق أمامنا طويلة.

إن أستراليا عضو مؤسس في الأمم المتحدة. ونحن ما فتئنا ناشطين في هذه المؤسسة طوال السنوات الـ ٦٥ الماضية.

وإننا أيضاً مرشحون لعضوية مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وساهمت أستراليا بتوفير ٦٥ ٠٠٠ جندي لمختلف بعثات حفظ السلام الـ ٥٢ في جميع أنحاء العالم. ولا نزال اليوم ناشطين في عدة عمليات للسلام، بما في ذلك قبرص، والسودان، وتيمور - ليشتي، وأفغانستان.

وطوال السنين الماضية، قادت أستراليا عدداً كبيراً من مبادرات الأمم المتحدة، بما فيها التسوية السلمية في كمبوديا، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن قيادة القوة التي جلبت الاستقرار لتيمور - ليشتي بعد أن صوّت شعبها لصالح الاستقلال.

ولا تزال أستراليا تشارك بنشاط في جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ونحن ناشطون أيضاً في مؤسسات دولية أخرى، بما في ذلك الكمنولث.

وأستراليا هي المصدر الثاني عشر من بين أكبر ممولي ميزانية الأمم المتحدة. وأستراليا تسدد موجباتها بالكامل وفي الوقت المناسب. ونحن نسعى دوماً إلى تنفيذ ما نقوله.

وتريد أستراليا أن تكون جزءاً من الحل للعديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي الآن، وليس مجرد أن تشير إلى المشاكل. وتؤمن أستراليا بقوة الأفكار الابتكارية والدبلوماسية الناشطة لحل المشاكل الدولية القديمة العهد. وتثمّن أستراليا المواطَنة الدولية الصالحة. فلهذه الأسباب، ما فتئت أستراليا ملتزمة بالأمم المتحدة منذ بدايتها.

ولا شك في أن الأمم المتحدة بعيدة عن الكمال. وعلى حد القول المشهور للأمين العام الثاني للمنظمة، السويدي العظيم داغ همرشولد، ”لم تُنشأ الأمم المتحدة من أجل أخذنا إلى الجنة، وإنما من أجل إنقاذنا من جهنم“.

إن مسؤوليتنا اليوم تتمثل في تحقيق الرؤيا التي كانت لأسلافنا بشأن هذه المؤسسة العظيمة قبل ٦٥ عاماً. ومسؤوليتنا تكمن في جعل الأمم المتحدة تفي بولايتها، أن تعمل الأمم المتحدة من خلال الإرادة السياسية المشتركة لجميع الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كانات سودابايف، وزير خارجية جمهورية كازاخستان.

السيد سودابايف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تهانئي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين للأمم المتحدة. بالنسبة إلى الإنسان، إن بلوغ ٦٥ عاماً من العمر يعني أن تتصف الخبرة الحياتية بالحكمة. ومثلما قال غوتيه العظيم ذات مرة، إن خبرتنا هي التي تعلمنا أن نقدّر الحياة حقاً. واليوم، إن الأمم المتحدة بما لديها من خبرة ٦٥ عاماً اكتسبتها في العمل النبيل من أجل السلام والتقدم، هي المنظمة الدولية الأشهر والأهم. وكل دولة عضو في الأمم المتحدة، بصرف النظر عن حجمها أو قوتها، تسعى إلى الإسهام في بناء عالم أكثر أمناً وأفضل.

وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٩، حدث أول انفجار ذري على أرض كازاخ القديمة قرب مدينة سيميبالاتنسك، مطلقاً سباقاً مجنوناً للتسلح النووي، ومسبّباً معاناة هائلة لشعب كازاخستان. وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، أصدر رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نازاربايف، أمراً من جانب واحد قضى بإغلاق أحد أكبر موقع للتجارب النووية في العالم إلى الأبد.

ومن الرمزية العالية بمكان أنه بعد ١٨ عاماً، عملت الجمعية العامة في دورتها السابقة على تبني مبادرته واتخذت قراراً بإعلان ٢٩ آب/أغسطس اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية (القرار ٣٥/٦٤). واتخاذ القرار بالإجماع جدد التأكيد بفعالية على التزام المجتمع الدولي بعملية خفض الخطر النووي.

إن الزيارة التي قام بها الأمين العام بان كي - مون إلى كازاخستان في نيسان/أبريل بدأت بجولة على موقع سيميبالاتنسك السابق للتجارب النووية. وعندما وقف تماماً في موقع نقطة الصفر السابقة، حث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وبالنسبة إلى شعب كازاخستان الذي خبر جيداً جميع أهوال التجارب النووية، إن مسألة الحظر الكامل لهذه التجارب وثيقة الصلة بالموضوع على نحو خاص. وطوال ٤٠ عاماً، جرى في موقع سيميبالاتنسك للتجارب ٤٩٠ تجربة نووية، فأضرّت بأكثر من نصف مليون إنسان، ودمّرت أراضي توازي مساحة ألمانيا اليوم.

واليوم، نناشد الدول التي لم توقّع أو تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. ودخول المعاهدة حيّز النفاذ سيصبح أحد المجالات الرئيسية للتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الصك الهام الذي يشكّل أساساً لأمن جميع البشر.

ونشعر بالارتياح لأن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمكنت من اعتماد الوثيقة الختامية في أيار/مايو الماضي في نهاية المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار. لكن ما يُحتاج إليه اليوم هو اتخاذ خطوات جديدة وأكثر حسماً لنزع السلاح النووي. وإحدى هذه الخطوات هي الوضع المبكر لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي أن تصبح، إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ركيزة هامة لعدم الانتشار النووي.

ونعتقد أن من الأهمية القصوى بمكان أن نبدأ، في أسرع وقت ممكن، بوضع صك دولي ملزم قانوناً، يوفر ضمانات أمنية من الدول النووية إلى الدول التي لا تمتلك الأسلحة النووية. ولا يمكن إبعاد بعض الدول غير النووية بفعالية عن تحقيق طموحاتها بامتلاك الأسلحة النووية، التي تعتبرها ضمانة لأمنها، إلاّ بهذه الضمانات.

ومن شأن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، بما فيها الشرق الأوسط، أن تمثل خطوة أخرى نحو تحقيق هدف إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونحن على اقتناع بأن الإقدام على تحرك مركّز ومرحلي في ذلك الاتجاه من شأنه أن يساهم في إرساء الثقة بين الجيران في المنطقة، ويرسي الأسس لإحداث تغيير جذري في حالة تلك المنطقة التي طالت معاناتها.

وأنا أخاطب الجمعية من هذا المنبر، أود أن أؤكد مجددا على الطابع الملح والمهم لمبادرة رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربايف، بإعداد إعلان عالمي بشأن بناء عالم خال من الأسلحة النووية، من شأنه أن يجسد التزام جميع الدول بالتحرك بقوة وثبات نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

إننا ندعم الحق المشروع وغير القابل للتصرف، لكل دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية. لكنه ينبغي تنفيذ هذه الأنشطة بطريقة شفافة، وعلى أساس التقيد الصارم بجميع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت مراقبتها. وتعتزم كازاخستان، أكبر منتج لليورانيوم في العالم، الإسهام في استحداث الطاقة النووية، وهي مستعدة لاستضافة بنك

دولي للوقود النووي، برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام بتخزينها المأمون.

وكازاخستان بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٠، تشدد على الجهود لتشكيل مجتمع أمني، لا حيز أمني خال من الخطوط والمناطق التقسيمية، بمستويات مختلفة من الأمن، لصالح جميع الدول المشاركة.

إن تعزيز جو من الثقة لصالح الجميع، وترسيخ توافق الآراء بشأن المسائل الأساسية في جميع الأبعاد الثلاثة لأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جعلا من الممكن التوصل إلى توافق تاريخي في الآراء بشأن مؤتمر قمة للمنظمة، من المقرر عقده في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في عاصمة كازاخستان. وسيكون المؤتمر الحدث الأول من نوعه في السنوات الـ ١١ الماضية . ولا شك لدي بأن مؤتمر قمة أستانا المقبل هذا سيصبح معلما في الحركة التقدمية للدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نحو تشكيل مجتمع أمني مشترك حقا وغير قابل للانقسام في المنطقتين الأوروبية – الأطلسية والأوروبية الآسيوية، مستند إلى قِيم ومبادئ والتزامات مشترَكة.

وفي هذا الصدد، نعتبر مناقشة مسألة استعادة الاستقرار وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي لأفغانستان، في مؤتمر القمة هذا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إسهاما هاما في الأمن الإقليمي والعالمي. وقد أثبت الزمن أنه ليس هناك حل عسكري صرف للمشكلة الأفغانية. وبناء عليه، تدعم كازاخستان الجهود المعززة التي يبذلها المجتمع الدولي لتكييف أفغانستان لتحقيق التنمية بعد إنتهاء الحرب. واستنادا إلى مبادرة رئيس دولتنا، بدأ هذه السنة برنامج تعليمي لتدريب نحو ١ ٠٠٠ مواطن أفغاني في المؤسسات التعليمية لكازاخستان، على أعمال في الطب والزراعة والبناء. وقد خصصنا ٥٠ مليون دولار لهذا الغرض.

والأزمة السياسية الخطيرة في قيرغيزستان، التي كان يمكن أن تترك عواقب سلبية بالغة، ليس على آسيا الوسطى فحسب، وإنما إلى أبعد من حدودها بكثير، أظهرت انعدام آلية فعالة وشاملة لمنع نشوب هذه الصراعات. وهذا ما يجعل المؤتمر المقبل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فرصة فريدة لتطوير آلية ملائمة، تستند إلى القدرة والخبرة الكبيرتين لهذه المنظمة، وللأمم المتحدة ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف.

وفي سياق التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة، ومنها الإرهاب والاتجار بالمخدرات بشكل أساسي، نولي اهتماما خاصا لتنفيذ الاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وندعم الاعتماد المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. كما دعمت كازاخستان بقوة المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وعملا بمبادرة الرئيس نورسلطان نزاربابيف، قدمت كازاخستان في مؤتمر قمة الأمن النووي العالمي في واشنطن، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، اقتراحا بعقد مؤتمر بشأن مكافحة تمويل الإرهاب.

وهذه الظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتجار بالمخدرات، ولهذا، فإن مكافحة هذه الآفة هي إحدى أولوياتنا القصوى. وبناء على ذلك، تعلق كازاخستان أهمية كبرى على المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، القائم في ألماتي، في كازاخستان. ونعتقد أنه يمكن، بل ينبغي، لهذا المركز أن يصبح منطلقا للتفاعل بين الوكالات الإقليمية لمكافحة المخدرات.

كما نعتزم أن نقدم تلك المسائل في إطار أنشطتنا في منظمات دولية أخرى، بما في ذلك رئاسة كازاخستان المقبلة

في عامي ٢٠١١-٢٠١٢، للمؤتمر الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وأحد المواضيع المقبولة عالميا هو تعزيز أفكار التسامح، وعدم التمييز والحوار بين الحضارات والأديان. وعملا بمبادرة رئيس كازاخستان، أصبحت أستانا مسرحا لمحفل فريد، هو مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، المعترف به اليوم باعتباره محفلا فعالا، بهدف تعزيز أفكار السلام والوئام بين الأديان.

وبصفتنا من مقدمي مشروع القرار ٩٠/٦٢، فإننا نرحب بجهود الدول الأعضاء، واليونسكو ومنظمات دولية أخرى، لتنفيذ أنشطة احتفاء بالسنة الدولية للتقارب بين الثقافات.

ونحن نُشيد بأعمال تحالف الحضارات، ومستعدون لمواصلة التعاون معه بنشاط، لتعزيز غايات التحالف وأهدافه على المستوى الدولي.

واستنادا إلى خبرة كازاخستان، فإنها تدعم الاستخدام الفعال لقدرة الترتيبات الإقليمية الموثوق بها، ومنها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في الجهود للتغلب على النزعة القومية، والتعصب الديني، والعنصرية، وكراهية الأجانب ومعاداة السامية، ونعتزم العمل من أجل اتخاذ قرارات محددة في إطار هاتين المنظمتين. ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأنه لا يمكن أن ينعم اليوم بالأمن بلد بمفرده أو منطقة أو قارة بمفردها. لذا، تعتقد كازاخستان أنه يجب على جميع الهياكل القائمة للأمن الإقليمي والدولي، أن تُنسق جهودها وتتعاون معا بفعالية.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بارتياح كبير أن الاجتماع الأول للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عُقد في اسطنبول، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أرسى الأساس لحزام أمني مستقبلي عبر القارة. ويبدو أن مستوى التطور المؤسسي للمؤتمر، والاهتمام المتنامي بأنشطته من جانب البلدان الآسيوية، سيتيح لنا اعتبار ذلك المحفل نموذجا لنظام أمني جماعي في آسيا.

والعالم يخرج اليوم، ببطء ولكن بثبات، من أزمة مالية واقتصادية حادة. وعند هذا المنعطف، من المهم جدا ضمان ألا يقتصر تطوير نموذج التنمية بعد الأزمة على التدابير التجميلية. بل ينبغي، بدل ذلك، أن يُنتج إعادة هيكلة نوعية لنظام العلاقات الاقتصادية بأكمله. ونعتقد أن جميع المشاكل الاقتصادية العالمية متجذرة في عدم كفاءة النظام النقدي العالمي القائم، الذي لا يتحكم به أحد وغير الديمقراطي.

وقد اقترح قائد كازاخستان إعداد هيكل مالي جديد بقواعد تنظيمية عالمية، للإشراف على الأسواق المالية في جوهرها. وهذه الآلية ستتيح لنا تلافي تدفقات الموارد المضاربة التي لا توجد إلا على الورق، والحالة التي تمول فيها البلدان النامية،في الحقيقة، الاستهلاك في البلدان المتقدمة. وفي رأينا أن إيجاد نموذج اقتصاد كلي أكثر استقرارا، يتطلب استحداث عملة تتجاوز حدود الولاية الوطنية، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وإيجاد حل عاجل للمشاكل البيئية هو إحدى مسؤولياتنا الرئيسية حيال الأجيال المقبلة. وهو كذلك شرط مسبَق لحفظ الحياة على الأرض. وفي هذا الصدد، أطلقنا خططا لعقد مؤتمرات وزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، في أستانا عام٢٠١٠ أو ٢٠١١. والهدف من هذه الأحداث هو بناء ”جسر أخضر“ بين أوروبا وآسيا، ومواءمة البرامج من أجل التنمية المستدامة والحماية البيئية.

وإننا نقدر المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المتخصصة،

لجهود بلدنا في التغلب على آثار الكوارث البيئية في مناطق بحر آرال وسيميبالاتينسك.

وبالنظر إلى طابعها العالمي، فإنها تتطلب نهجا جديدا فعالا من جانب مجتمع المانحين لحل هذه المشاكل.

إن كازاخستان ملتزمة بشدة بإرساء الديمقراطية في مجتمعها وببناء دولة على أساس سيادة القانون. وفي شهر شباط/فبراير من هذا العام، اجتاز بلدنا بنجاح الاستعراض الدوري الشامل الأول لمجلس حقوق الإنسان، ويعتزم أن ينفذ توصياته بالكامل. إن كازاخستان، إذ تؤكد مجددا التزامها بالتعاون المنفتح والبناء في ميدان حقوق الإنسان، وجهت دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس.

وبلدنا كان ولا يزال مستعدا للتعاون مع المجتمع الدولي لحماية الحقوق والحريات الفردية وتحقيقها. إن كازاخستان، إذ نأخذ هذه القِيَم والمُثل في الحسبان، تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، ونأمل أن يحظى ترشيحنا بالدعم.

لقد أسهمت الأمم المتحدة طيلة الـ ٦٥ سنة الماضية إسهاما هائلا في السلم والأمن الدوليين في العالم، وفي حل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وغيرها من المشاكل. فمن مصلحتنا المشتركة أن تواصل الأمم المتحدة إظهار القيادة في تعزيز السلم والتعاون والتقدم المستدام في العالم. وكازاخستان ما برحت تؤيد وتدعم أنشطة الأمم المتحدة فحسب، ولكنها تسعى باستمرار إلى الإسهام في تحقيق الأهداف النبيلة التي وضعتها منظمتنا الموقرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٥.